حربُ الخليج
والفكر العربي

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

حرب الخليج والفكر العربي

دراسة نقدية لكتاب

الأستاذ

محمد حسنين هيكل

بقلم

د. عبد المنعم سعيد

دار الشروق

هـذا الكتاب

لن يختلف أحد على أن حرب الخليج التى امتدت منذ الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وحتى قيام تحالف دولى وعربى بتحرير الكويت فى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩١ هى أكثر الأحداث تأثيرًا على العالم العربى فى العقد الأخير من القرن العشرين . وبهذه الأهمية فإنها الواقعة العظمى الحاكمة لحاضره ومستقبله ـ والتى استدعت كما لم يحدث من قبل آراء ووجهات نظر كل الكتاب العرب من كل حدب وصوب فى اختلافات عنيفة ـ دامية وقاسية أحيانًا ـ حول مسببات الحدث ، ودوافعه ، وتفاصيله ، وما يمكن أن يفضى إليه من تداعيات على الأمة العربية .

ومن بين كل من سطر وكتب ـ فإن الأستاذ محمد حسنين هيكل كان له كتابه المتميز « **حرب الخليج : أوهام القوة والنصر** » . ولم يكن تميز الكتاب راجعًا فقط إلى كاتبه الذى يعد أهم اعلام الكتابة السياسية فى الوطن العربى منذ ثلاثة عقود على الأقل ، وإنما أيضًا من طريقته ومنهجه فى تناول الحدث الكبير. فلم يكتف الكاتب الكبير بعرض الأحداث وتفاصيلها ، وإنما وصل إليها من خلال مجموعة من الرؤى للنظام العالمى ، حاضره ومستقبله ، والنظام العربى ، وموقع البترول فيه ، وعلاقته بإسرائيل ، ومسيرته وتناقضاته خلال العقدين الماضيين .

وكمعظم كتب هيكل خلال العقدين الماضيين ، فإن كتابه عن حرب الخليج أحدث دويًا وخلافًا فى الرأى ، ونقدًا حادًا ، كان بعضه قاسيًا وجارحًا

ولكن الدوى والخلاف والنقد اقتصر حول ماعرضه هيكل لتفاصيل وتداعيات أزمة وحرب الخليج ، بينما بقيت رؤاه الأساسية ، ومنهجه فى التحليل ، ولغته وخطابه المتميز ، بعيدة عن التقييم والتحليل والنظرة الفاحصة ، رغم أنها الأجدر والأهم لأنها تمثل المنطلقات الأساسية لرؤية وفهم الحدث ، ولأنها أصبحت شاسعة وراسخة فى الفكر العربى المعاصر ، حتى يبدو أن من اختلفوا مع هيكل فى كل التفاصيل ، لم يجدوا فيها ما يختلفون عليه .

إن هذا الكتاب هو تقييم وتحليل وفحص للرؤى والمنهج واللغة والخطاب فى كتاب الأستاذ هيكل ، ليس باعتبارهم فقط منطلقات لتحليل واحد من أهم أحداث التاريخ العربى المعاصر ، ولكن باعتبارهم أصبحوا من الرواسى الرواسخ فى الفكر العربى التى آن آوان مراجعتها وإعادة النظر فيها . وإذا كان للفكر العربى دور فى هذه المرحلة من حركة الأمة نحو القرن القادم ، فإنه سيكون إعادة فحص ما استقر فى الذهن والعقل من مقولات وأفكار جوهرية . ليس فقط حتى لا يتكرر ما حدث أثناء وبعد أزمة حرب الخليج ، وإنما حتى تصبح الأمة العربية أكثر تأهيلاً للتعامل مع حاضر العالم الذى تعيش فيه ومستقبله .

وقد نبعت فكرة هذا الكتاب من صحيفة **الراية** القطرية التى نشرت بالاتفاق مع صحيفة **الأهرام** المصرية فصولاً من كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل ومن ثم طلبت منى أن أقوم بتحليل وتقييم الكتاب وهو ما فعلته فى عشر مقالات مطولة نشرت خلال الفترة من ٣٠ مايو ١٩٩٢ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ، وشارك **الراية** فى نشرها صحيفة **أخبار الخليج** البحرينية **والاتحاد** فى الامارات العربية المتحدة ، **والعالم اليوم** المصرية . وفى هذه المقالات سجلت خلافى ونقدى لما اعتبرته الرؤى الأساسية والقضايا الكبرى فى كتاب الأستاذ

هيكل ليس فيما يخص حرب الخليج فقط ، ولكن باعتبارها معبرة عن رؤى وقضايا حاكمة فى الفكر العربى المعاصر .

فى الحقيقة فإن هذا الخلاف مع الأستاذ هيكل لم يكن المرة الأولى . فقد سبق وأن اختلفت معه حول حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما ترتب عليها من نتائج فى أعقاب صدور كتابه « **خريف الغضب** » الذى كان له دوى وصدى لا يقل عما حدث فى كتابه عن حرب الخليج . وقد نشرت هذا الخلاف عام ١٩٨٣ من مقالات نشرت فى صحيفة **الأهرام** ومجلة **الأهرام الاقتصادى** . وعقب صدور كتابه الهام « **سنوات الغليان** » عقد المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل ندوة تقييم للكتاب نشرته مجلة **المستقبل العربى** التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، وفى هذه الندوة التى حضرها الأستاذ هيكل سجلت أكثر من نقطة للاعتراض والاختلاف . وأشهد فى كل هذه المرات السابقة أن الأستاذ الكبير كان دوما يقبل برحابة صدر النقد والتقييم والمعارضة ، وبإيمان كبير بأن الأختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية . وكان الرجل دومًا يقدم من الود فى اللقاءات العامة أو الخاصة ما يبعث على التفاؤل ويقدم البشارة إنه رغم «حروب القبائل » الفكرية فى العالم العربى ، فإنه من الممكن دومًا أن تبقى القضايا أكبر من الأشخاص ، والحوار ـ على شدته أحيانًا ـ سبيلاً إلى الارتقاء والتقدم ، وطريقًا لتنوير الأمة ودفعها إلى الأمام .

إن هذا الكتاب ليس حول حرب الخليج ، وإن كانت الحرب مناسبته . وهذا الكتاب ليس مشاركة فى حملة الهجوم على الأستاذ هيكل وكتابه عن حرب الخليج . وإن كان فكر الكاتب الكبير وكتابه فرصة للتقييم والمراجعة . وإنما الكتاب فى جوهره مراجعة للفكر العربى المعاصر خاصة فى جوانبه الإستراتيجية المتعلقة بموقع العالم العربى وصلته بالتطورات العالمية الحالية والمستقبلية ، ورؤيته لتطوراته الذاتية وامكانياته وقدراته . هذه المراجعة لم تبدأ

اليوم وإنما عبر كتابات امتدت طوال العشر سنوات الماضية حاولت فيها أن استقرئ مستقبل النظام العالمى ، وعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافى . وواقع ومستقبل العلاقات العربية ـ العربية والصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والأمن القومى المصرى والعربى .

إن هذا الكتاب هو بلورة لتراكم فكرى كونته خلال الأعوام الماضية ، وأرجو أن يسهم فى الحوار الدائر الآن فى طول العالم العربى وعرضه ، وأن يجد فيه القارئ ما يستثير الفكر ويحفز الهمة .

والله ولى التوفيق

د . عبد المنعم سعيد

القاهرة فى أول أغسطس ١٩٩٢

الفصل الأول

المؤلف والكتاب ... والقضية

لن تكف آلات المطابع عن الدوران لكى تخرج لنا دراسات وكتبا ومؤلفات شتى وبكل اللغات عن حرب الخليج . فمنذ دخول القوات العراقية الغازية إلى الكويت ، وحتى ساعة رحيلها المهزوم ، لم يتفق العالم على شىء بقدر اتفاقه على أن الأزمة ـ الحرب لم تكن حدثًا عاديًا فى تاريخ المنطقة بل والدنيا بأسرها . فمنذ ميلاد البشرية ، كانت الحرب ، والاقتتال ، من أقدم المهن ، ولكن كان هنا دومًا بعضها الذى يمثل لحظات فاصلة ، ينتهى عندها عصر للتكنولوجيا ويبدأ عصر جديد ، يقف عندها نمط من أنماط التحالف والعلاقات وتراكيب القوة ، ويبدأ نمط آخر من التشابكات بين الدول ، والأمم والشعوب . وكانت حرب الخليج واحدة منها .

لذلك لا ينبغى أن ندهش من كم المطبوعات التى ظهرت عن الأزمة ـ الحرب . جاء بعضها بعد أسابيع من وقف إطلاق النار مثل كتاب بوب وودوارد ـ القادة ـ والبعض الآخر انتظر شهورًا . ولكن بعد عام من الحدث الدامى ، تكونت مكتبة كاملة تفشى أسرارًا ، وتخفى أخرى . تتناول تفاصيل أداء صواريخ سكود وتوماهوك وباتريوت ، أو طائرات ستيلث ، أو خطوط النار العراقية ، أو رسائل و إشارات رؤساء وملوك وأمراء . وربما لم يتوفر قط أن فتحت أحشاء حدث تاريخى بمثل هذه السرعة . . . والقسوة .

وبالنسبة للمواطن العربى ، فبالإضافة إلى هول الحدث وبشاعته ، فإن ما تلقفه من معلومات وتحليلات ، وأخبار هنا ، وإشاعات هناك ، جعل «الدوخة » والإنفعال والتطير والهواجس أمرًا شائعًا بلا حدود أو حواجز وزادت الأمور صعوبة عندما تسارعت الأمور بعدها فى تطورات عنيفة ومثيرة ، وألقيت كلها على عاتق حرب الخليج . وكما حدث من قبل بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ـ التى لم تكن أيضًا حدثًا عاديًا ـ والقيت على كتفيها الغزو الإسرائيلى للبنان وحتى الحرب العراقية ـ الإيرانية التى دامت ثمانى سنوات ، فإن الإنقلاب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، ثم انهيار القوة العظمى الثانية فى العالم ، وحتى أزمة ليبيا الأخيرة ، ارتكزوا جميعًا على حرب الخليج ونتائجها. وهكذا فإن الحدث الأعظم ضاعت ملامحه وحدوده ، أسبابه ونتائجه ، وسط تطورات إقليمية وكونية صاخبة وزاعقة . وكما هى العادة فى كل الأمم ، فإن الشعوب تنظر لمثقفيها وكتابها ومفكريها بحثًا عن تفسير لما يحدث ، وفهم لما يجرى ، وهداية إلى طريق تُنتهز فيه فرص ، ويُتجنب فيه نوائب . وبعد أن استيقظ العالم العربى صباح الثانى من أغسطس على الغزو الوحشى للكويت فإن ما انتابه من مشاعر وأحاسيس جعله يتطلع للراشدين من أبنائه ، ولكنه لم يجد سوى انقسام مدوى تختلط فيه الفجيعة بالترقب مما هو آت وقادم . وبعد أسابيع من الغزو ، ربما لم يفتقد أهل العروبة رأى أحد بقدر ما افتقدوا كاتبين أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله وعافاه ـ ومحمد حسنين هيكل ، على كثرة من سطر وكتب . وبينما كان الأول معذورًا لمرضه ، فإن ما بدا من صمت الثانى كان مبهمًا وغير مفهوم .

وكان انتظار محمد حسنين هيكل مبررًا كل التبرير ، فالرجل حفر لنفسه مكانة كبرى على الساحة المصرية والعربية والدولية منذ الأربعينيات حينما بدأ كصحفى صغير لم يلبث أن لمع نجمه حتى كان من أصغر رؤساء التحرير

العرب الذين تولوا مجلة مرموقة آنذاك مثل آخر ساعة . وربما كان أول مراسل عربى بالمعنى الحديث والغربى للكلمة حينما أتيح له تغطية أحداث جسام مثل الحرب الكورية وانقلاب مصدق فى إيران . وعن هذا الحدث الأخير صدر له أول الكتب التى كان لها شهرة وصيت « إيران فوق بركان » . ومع مطلع الخمسينيات أصبح للأستاذ هيكل مكانة مرموقة فى مصر وسط غابة مزدحمة بعمالقة الكتاب والصحفيين أمثال محمد التابعى والأخوين على ومصطفى أمين وعباس محمود العقاد وغيرهم كثير . وتميز عن كل هؤلاء جميعًا فى الكتابة السياسية مع إمتلاك متعمق لأدوات التحليل الحديثة فى العلاقات الدولية والعلوم الإستراتيجية مع معرفة متعمقة بالتاريخ الغربى على وجه الخصوص . وفى الوقت الذى نجح فى إقامة علاقات وثيقة مع النخبة المصرية الاقتصادية والسياسية قبل الثورة ، فإن عمله كمراسل متجول أتاح له التعرف عن قرب على مجموعة ممتازة من المراسلين الأمريكيين والأوروبيين الذين أصبحوا بعد ذلك نجومًا لامعة فى الساحة الإعلامية والصحفية فى بلادهم ، وكانوا له جسرًا فيما بعد نحو الساسة والقادة ورجال الرأى فى غرب أوربا وشمال أمريكا .

وهكذا فإنه مع قيام الثورة المصرية لم يكن الأستاذ هيكل صحفيًا مغمورًا ، وإنما كان هناك فى الصف الأول ، أو قربه ، متميزًا بصغر السن وطموح غير محدود ورغم أن كثيرين من الكتّاب والصحفيين كانت لهم علاقات وثيقة مع رجال العهد الجديد ، فإن علاقة مباشرة نشأت وتوطدت بعد ذلك بينه وبين قائد الثورة جمال عبد الناصر ، جعلت الأستاذ هيكل موضع حسد ومرارة من رفاقه لازلنا نلمس أثرها فى كتابات كثيرين . وبعد ما حققه فى مصر ، ذاع صيته بين العرب بعد توليه رئاسة تحرير جريدة الأهرام ، وكان لمقاله «بصراحة» صباح كل جمعة صدى كبير فى المنطقة العربية كلها ، خاصة بعد أن قامت

إذاعة صوت العرب بإذاعته فى نفس اليوم لكل الجماهير من « المحيط الهادر إلى الخليج الثائر » كما كان يقال فى تلك الأيام .

وقد درج منتقدو الأستاذ هيكل على اعتباره « بوقا » إعلاميًا للنظام الناصرى ، استمد قوته من علاقته «بالزعيم» الذى آثره بمعلومات لم تكن متاحة لزملائه وأقرانه . ولكن الحقيقة كانت بعيدة عن ذلك . فرغم إصراره على أنه مجرد « صحفى » ، وهى الصفة الوحيدة التى يضعها على بطاقة التعارف التى يقدمها للآخرين ، وأحيانًا يكون « قارئًا للتاريخ » و « شاهدًا على العصر » ، فإن الثابت الآن أنه كان شريكًا أساسيًا فى النظام الناصرى . وبقدر ما كان يحمل وجهة نظر النظام إلى الرأى العام الداخلى والعربى والدولى، فإنه كان شريكًا فى صناعة وصياغة وثائق أساسية مثل « فلسفة الثورة » و « الميثاق الوطنى » وجميع خطب عبد الناصر .

وفى مؤلفاته الأخيرة ـ ملفات السويس ، سنوات الغليان ، والإنفجار ـ ظهر أقرب ما يكون إلى مستشار لشئون الأمن القومى ، فقد كان يصوغ تقديرات للموقف ، ويحمل رسائل وإشارات لرؤساء دول ووزراء للخارجية وفى آخر أيام عبد الناصر شغل منصب وزير الإعلام . وفى كل هذه المواقع والمسئوليات فإنه لم يتخل عن مكانه العتيد فى جريدة الأهرام التى حشد فيها نخبة مصطفاة من مفكرى مصر وكتابها من أمثال نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ويوسف إدريس ولويس عوض وغيرهم . بالإضافة إلى إنشاء مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الذى كان الأول من نوعه فى العالم العربى كله ليكون معملاً ومصنعًا للتفكير الإستراتيجى غير المقيد بقيود الدولة ومشاكلها .

وحتى بعد وفاة صديق الأستاذ هيكل الحميم ، وتولى السادات للسلطة فإن الأستاذ هيكل ظل على التصاقه بسدة الرئاسة المصرية بعد أن لعب دورًا فى

إزاحة « مراكز القوى » وظل يكتب خطب الرئيس ، ويقدم المشورة له ، حتى صاغ أمر القتال الذى عبرت به القوات المصرية قناة السويس فى أكتوبر ١٩٧٣ . وبعد الحرب حدث الإختلاف بين هيكل والسادات حول استراتيجية مصر . فاستقال الأستاذ هيكل من رئاسة تحرير الأهرام بعد أن ظل فيها ثمانية عشر عامًا . وبعدها سار الرجلان فى اتجاهين متصادمين أدت فى سبتمبر ١٩٨١ إلى وضع الرئيس السادات للأستاذ هيكل فى السجن لأول وآخر مرة فى حياته . وقد أكسب الأستاذ هيكل هذا الصدام الممتد من الإستقالة حتى السجن إحترامًا كبيرًا ، فالرجل لم يكن رجل كل العصور ، وكان على استعداد لأن يدفع ثمن الإختلاف والمعارضة . وفى العالم العربى كسب الأستاذ هيكل شعبية كبيرة خاصة وأن الرأى العام ـ على عكس الحال فى مصر ـ لم يكن يجد اتجاه السادات نحو الغرب والصلح مع إسرائيل مفهومًا أو مبررًا .

ولم يكن خروج الأستاذ هيكل من المقاعد الأمامية للنخبة السياسية المصرية ايذانًا برحيله عن الساحة الفكرية . فقد خيّب آمال الذين ظنوا أن قوته تكمن فى التصاقه بالسلطة وبعلاقته الشخصية بعبد الناصر ومن بعده السادات . فقد انكب على التأليف باللغتين العربية والإنجليزية ، وخرجت له كتب زاد فيها عنصر الباحث المحترف على الصحفى المراقب ، وجاءت كتبه عن حرب رمضان والعلاقات المصرية ـ السوفيتية وثورة إيران واغتيال السادات وأخيرًا المجلدات الثلاثة الضخمة عن الصراع العربى ـ الإسرائيلى لكى تشهد مهما كان الإتفاق والإختلاف معها على أن معين الرجل لم ينضب بعد .

وكانت مصادر قوة الأستاذ هيكل دومًا ثلاثة :

أولها ، قدرة كبيرة على التحليل عززها دومًا بمتابعة كل ما تخرجه دور النشر ومراكز البحوث من كتب وأبحاث . ولم يتوان أبدًا عن الجلوس فى صفوف

التلاميذ مرة أخرى عندما بدا له أنه بحاجة للإستزادة ، فحضر فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة دروسًا عن طرق التحليل الإجتماعى .

وثانيها ، بحث دائب عن المعلومات وتصنيفها وحفظها واستعادتها عند الحاجة . وربما كان هو الكاتب العربى الأكثر استفادة بقانون حرية المعلومات الأمريكى وبمكتبات رؤساء الجمهورية الأمريكيين التى تحفظ فيها وثائقهم . وأذكر أننا سويًا مع كلود شيسون ـ وزير الخارجية الفرنسى السابق ـ كنا سنشترك فى الحديث فى الجلسة الإفتتاحية لندوة فى القاهرة عقدها مركز البحوث العربية بلندن عن « أوروبا ١٩٩٢ » . والتقينا للحديث حول الموضوع . وللتدليل على نقطة آثارها عن الموقف الفرنسى من الوحدة الأوروبية استدعى الأستاذ هيكل سكرتيره ليطلب ملف كوف دى مورفيل ـ وزير الخارجية الفرنسى فى عهد ديجول ـ وكان الملف يحتوى على « محضر عشاء » شارك فيه هيكل مع الوزير الفرنسى وتم تفريغه وحفظه فى نفس الليلة ، فبالنسبة لهيكل لا يترك أمر للنسيان .

وثالثها سلاسة شديدة وجاذبية فى الأسلوب ، وأحيانًا بساطة فى التعبير ، جعلت قاعدة واسعة من القراء العرب يتطلعون إلى كتاباته بشغف كبير ، وحتى الذين اختلفوا معه طوال حياته السياسية ، كانوا ينتظرون ما يكتب وينشر ويتلقفونه بترقب ظاهر ، ولا تلبث تعبيراته الأثيرة أن تشيع فى كثير من الكتابات العربية .

كل ذلك كان كافيًا لانتظار المواطنين العرب فى الدول العربية ما سوف يقوله الأستاذ هيكل فى الأزمة المروعة التى حدثت . وبعد أكثر من خمسة أسابيع جاء تعليق هيكل المنتظر فى مقال نشر فى صحيفة الصانداى تايمز اللندنية جاء مخيبًا لآمال كثيرين . فبعد أن جعل إدانة الغزو العراقى للكويت نوعًا من تحصيل الحاصل ، فإنه انتقل لكى ينفى عنصر المفاجأة عن الحدث

ويجعله تطورًا طبيعيًا للعلاقات العربية ـ العربية ، ولما أسماه صراع المدن والقبائل ، ونزاع الثروة والثورة . ومن الغريب أنه بعد ذلك دعا إلى أن يكون النفط بآباره وممراته وأنابيبه ركيزة للعمل العربى المشترك كما كان الفحم والصلب فى حالة الجماعة الأوروبية ؟ ! .

وقبل نشوب حرب الخليج الثانية * بأيام كان الأستاذ هيكل يتحدث فى ندوة معرض القاهرة الدولى للكتاب مقدمًا تحليله للموقف . وقد كان مصيبًا فى أن الحرب قادمة لا محالة ، وأن العراق سوف يهزم فيها ومن ثم فإنه ليس أمامه سوى الإنسحاب . . وكان هذا التقدير مستندًا إلى تحليل لتوازن القوى الذى كان حاسمًا فى غير صالح العراق . وكان تقديره كذلك سليمًا حين طرح أن العراق أساء تقدير الموقف وحساباته العربية والدولية . ولكن ما كان غائبًا فى تحليله هو الموقف الأخلاقى من الغزو ذاته وما يمكن أن يترتب عليه فى حاضر الأمة ومستقبلها . فلقد كان كامنًا فى كلماته أنه لو كان توازن القوى والظروف مواتية ، فإن الخطوة العراقية قد تكون مبررة . والذين أتيح لهم الحديث مع هيكل فى ذلك الوقت طلبوا منه موقفًا واضحًا وحاسمًا فى إدانة الغزو ، وأنه كشخصية عامة ينبغى لها أن تتخذ موقفًا قاطعًا ، وذكروه بما تعود على الإشادة به فى موقف سارتر حين أدان الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، دونما تحفظات أو شروط . ولكن الأستاذ هيكل من جانبه كان يرى أنه أدان الغزو بما يكفى ، ولكن المسألة ليست أخلاقية وأن وظيفة الكاتب هى أن يحلل ويفسر، وفى المواقف المعقدة المركبة فإن « ولكن » تصبح ضرورية .

(*) أصبح مستقرًا الآن فى الكتابة السياسية أن يطلق على حرب تحرير الكويت حرب الخليج الثانية تمييزًا لها عن حرب الخليج الأولى والتى نشبت بين العراق وإيران من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ .

وبعد عام من حرب الخليج ، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت الجسور فى المنطقة وما حولها وفى العالم ، صدر كتاب الأستاذ هيكل عن حرب الخليج باللغة الإنجليزية ومع العنوان « أوهام النصر » عنوان آخر فرعى « وجهة نظر عربية » ، ولعل الناشر البريطانى كان له دور فى هذا العنوان الذى يشير إلى أن ما بين دفتى الكتاب لا يزيد عن وجهة نظر من بين وجهات نظر متعددة ، وليست بالضرورة أكثرها صحة . وباللغة العربية صدر الكتاب تحت عنوان «حرب الخليج » ومعه عنوان فرعى « أوهام القوة والنصر » . ولم يكن الفارق بين النسختين فى العنوان أو اللغة فقط ، وإنما امتدت للتفاصيل ، وإن كانت لهما بنية معمارية واحدة . ورغم أن ذلك قد يبدو طبيعيًا لأن الطبعة الإنجليزية موجهة للقارئ الغربى ، والأخرى للقارئ العربى ، إلا أن الإختلاف بينهما يصل أحيانًا إلى حد التناقض .

وقام الكتاب على الحجج التالية :

* إن حرب الخليج كانت ذروة الإنهيار الذى كان كامنًا فى النظام العربى .
* إن حرب الخليج كانت تعبيرًا عن تغيرات فى النظام العالمى أصبحت فيه الولايات المتحدة ـ التى تعانى من التدهور ـ هى القائدة بلا منازع .
* إن حرب الخليج كانت صراعًا للهيمنة على النفط من قبل الولايات المتحدة .
* إن حرب الخليج حدثت لأن الولايات المتحدة كانت تبحث عن عدو جديد ووجدت فى العراق ضالتها .
* إن حرب الخليج كان يمكن منعها لولا أن العراق أساء التقدير ، وانحرفت الأطراف الأخرى نحو ضرورة الحل العسكرى .
* إن حرب الخليج أدت إلى انهيار النظام العربى كله رغم انتصار النظم المحافظة فيه .

* إن مستقبل الأمة العربية مظلم ، اللهم إلا من أمل يوجد فى الأجيال الجديدة والبازغة .

هذه الحجج لم تخرج كثيرًا عما سبق أن أثاره الأستاذ هيكل فى مقالته فى صحيفة الصاندى تايمز وفى حديثه فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ، وفى عدد من المقابلات الصحفية التى أجراها قبل وبعد صدور الكتاب . وكلها تعرضت لردود وانتقادات من قبل كتاب عرب فى معظم الصحف العربية . وبعضهم ركز على التناقضات فى الكتاب وتشويه المعلومات والتحيز الأيديولوجى . والبعض الآخر ارجعها إلى ضغينة هيكل لبعده عن الأحداث وعدائه لدول الخليج . والبعض الثالث وضعه فى صف صدام حسين ـ وأحيانًا الملك حسين ـ وكفى . والبعض الرابع إتهم هيكل بتوزيع مسئولية الحرب على الجميع حتى تضيع مسئولية النظام العراقى عما حدث .

ورغم أهمية هذه الإنتقادات فى وضع بعض الأمور فى نصابها ، إلا أنها لا تمثل حوارًا حقيقيًا يقود إلى تطور الأمة وخدمة مستقبلها . فالحوار ليس مباراة بين فريقين يبقى بعد ذلك كلا منهما فى خندقه بعد تفريغ شحنة عاطفية ونفسية يثبت فيها كل طرف أنه على حق . وإنما الحوار هو وسيلة لخدمة قضية أكبر من المتحاورين ومن المدهش أن الذين انتقدوا الأستاذ هيكل ركزوا على ما جاء فى تفاصيل سبق التنازع حولها منذ نشوب الأزمة ، رغم أنها لا تشغل سوى نصف الكتاب ، الذى يبلغ ٦٣٥ صفحة . أما النصف الآخر فيتضمن رؤية للعالم وللمنطقة تستحق الدراسة والتحليل والفحص المتأنى ، لأن من هذه الرؤية نبعت رؤية هيكل للحرب ونتائجها .

وربما كان تجنب منتقدى الأستاذ هيكل لرؤيته الأصلية ناجمًا عن أنها تمثل الرؤية الشائعة فى العالم العربى كله ، والتى نجدها فى كتاباتهم بصدد موضوعات أخرى . فخلال العقود الماضية ترسخ فى الذهن العربى لغة خاصة

فى تناول الموضوعات الإقليمية والدولية يندر أن نجد لها مثيلاً فى أركان المعمورة الأربعة . وهى لغة غير علمية تقوم على التهويل والتضخيم ، وتحميل الأمور أكثر مما تستحق ، وتتنفس المؤامرة ، وراء كل شىء ، وتقوم على تجزئة الحقائق والعبارات ، وتحريف المعانى وإخراجها من سياقها الطبيعى . وبالإضافة إلى ذلك فإن الفكر العربى استقر على فكرةعداء مستحكم وأبدى مع الغرب تتراوح فيه الدعاوى بين المغامرة إلى حد الإنتحار ، وعلى النقيض تبرير الإستسلام . ونظرة متشائمة وسوداوية للعالم العربى ومستقبله ليس فيها إلا القنوط واليأس . ومنذ زمن طويل قبل حرب الخليج لم تكف الكتابات العربية عن الحديث عن الزمن العربى الردىء الحزين والرمادى . وتمتد نفس الرؤية المظلمة إلى معظم الكتاب العرب ، هيكل ومعارضيه ، عشاقه وحاسديه .

إن هدف الفصول القادمة ليس المشاركة فى مبارزة مع كاتب متميز حول حدث غير عادى ، وإنما مناقشة أصول وجذور القضايا الكبرى وليس فروعها، المسائل الكلية وليس التفاصيل الجزئية ، اللهم إلا إذا كانت هناك ضرورة فكرية لذلك . فأصل المسألة أن الأستاذ هيكل يمثل مدرسة كاملة فى التفكير العربى المعاصر آن آوان إعادة النظر فيها ومراجعتها بقوة المنطق والحجة . وهى مراجعة لا تستهدف كسب نقطة هنا أو هناك ، لصالح هذا المعسكر أو ذاك ، وإنما نقل الحوار كله إلى خطوة متقدمة إلى الأمام يصبح للأمة عندها أن تتعايش مع نفسها ومع عالمها . هنا فإن كتاب الأستاذ هيكل يمثل نقطة انطلاق للحديث ولكنه ـ بالتأكيد ـ ليس محطة النهاية !!!

الفصل الثانى

لغـــة الكـــلام ......

موضوع هذا الفصل ليس مضمون كتاب الأستاذ هيكل ، ولا المعلومات التى جاءت فيه ، ولا الحجج التى أوردها ، ولا الرسالة التى أراد الكاتب أن تصل إلى القارئ وتستقر فى أعماقه . فكل ذلك سوف يأتى فيما بعد ، فالحديث متصل . ولكن ما يهمنا هنا اللغة التى استخدمها المؤلف الكبير فى كتابه الذى تعدى الستمائة صفحة . وليس مقصودًا بالطبع نوع هذه اللغة ، عربية كانت أو انجليزية ، وإنما المفردات والشكل والإطار التى يبث من خلالها الكاتب أفكاره ومعانيه إنها أداة الإتصال ، والوعاء الذى يحتوى المضمون ويحدد منطلقاته ودواعيه .

ولهذا المنهج فى التعرف على رؤية الأستاذ هيكل لـ « حرب الخليج » دواع أربع :

□ إن تحليل الخطاب السياسى أصبح منهجًا مستقرًا فى فهم مطبوعة ما وتبين الكامن منها والظاهر . فالمفردات التى يستخدمها المؤلف لا يستعملها عشوائيًا بل أنها كثيرًا ما تحمل ميولاً وأهواء ومشاعر ينبغى كشفها ونزع الغطاء عن أسرارها . وعلى سبيل المثال فإننا نستخدم تعبيرات مثل «المواجهة » و « الصراع » والنزاع و « الصدام » للحديث عما بين العرب من جانب وإسرائيل من جانب آخر . ورغم أن هذه المفردات كلها تدل على حالات من التناقض إلاّ أنها تكشف عن درجات مختلفة من الحدة ومدى

ديمومة التصادم وإمكانيات حله بالحرب أو بالوسائل السلمية . كذلك فإن الخطاب الذى يستخدمه كاتب يحدد الأجواء النفسية للقارئ بما يفرضه عليه من شحنات عاطفية ـ كثيفة أو خفيفة أو معدومة ـ يجعله مهيئًا لقبول حجة أو رفضها والأهم أن اللغة ـ الخطاب ـ تتحكم فى الوقائع فيصبح حيويًا التعرف ليس على ما ذكره المخاطب ، وإنما أيضًا ما لم يذكره ، أو ذكره ناقصًا ومبتسرًا .

□ إن اللغة العربية من اللغات التى لها خصائصها المتميزة . فهى لينة وطيعة ولها جذورها الغارقة فى القدم ، وجمالياتها التى جعلت الشعر أول الفنون المستجيبة لها فى الحب أو فى الحرب ، فى الفخر أو فى المدح أو الهجاء . ونتيجة هذه المميزات الهامة ، فإنها لغة مغرية للمتمكن منها لكى يستخدمها ـ أو يسيء استخدامها ـ لخدمة هوى أو غرض ، وهو ضامن أنه يستطيع أن يحمل مشاعر القارئ على جناح الكلمة ، محسناتها وبديعها ، ووضوحها وغموضها ، وليس على جناح الواقعة والحدث ، والموضوع والحجة .

□ إن الأستاذ هيكل ليس من المستخدمين العاديين للّغة ، فله أسلوبه الخاص، وفيه من السلاسة والسحر ما يجعله ينفذ سريعًا إلى قلوب ، قبل عقول ، قارئيه . وطوال سنوات عمله بالكتابه اغترف من بحر الكلمة لكى يصك تعبيرات وكلمات ـ كما سنرى ـ خاصة به ، لا تلبث أن تصبح ذائعة فى المنتديات السياسية بتأثير غلاب وقاهر .

□ إن الأستاذ هيكل فى هذا المضمار ، ولو أنه ظاهرة خاصة ، إلا أنه جزء من ظاهرة أوسع فى الكتابة العربية بشكل عام تجعل من « اللفظ » و «المفردات» هدفًا فى حد ذاتها بغض النظر عما تعكسه من مضمون ، وتذكره من معان ، وتتركه من معان أخرى . ولذا فإن ما سنكشفه من غطاء اللغة هنا لا يخص الأستاذ هيكل وحده وإنما يمثل أول القضايا التى ينبغى تلمسها والتعرف

عليها ، خاصة عندما يتعلق الأمر فيها بحرب الخليج التى عبقت أجواؤها بفيض الأنهار من الكلمات والتعبيرات ، بقدر ما كان فيها من فرقعات القنابل والمتفجرات .

وأول ما يلفت النظر فى كتاب حرب الخليج أن اللغة المستخدمة فيه من المقدمة وحتى النهاية تقوم بدور المحيط الغامض فى القصص البوليسية الذى يجعل القارئ يلهث دائماً حول مفاجآت وشخوص وظلال لا يعرف متى تظهر لتنفرج الحبكة بعد توتر طويل . وتقوم اللغة أيضًا بدور المؤثرات الصوتية فى أفلام الرعب والإثارة ، والتى تظهر فى شكل صدمات أو فرقعات تنبئ بالخطر أو القارعة . وفى القصة البوليسية ، كما فى أفلام الرعب ، فإن اللغة والمؤثرات الصوتية توظف بالشكل الذى يوحى بأن هناك قوى خفية ـ جبارة فى معظم الأحوال ـ تحرك الأحداث والوقائع بطريقة لا يوجد فيها لإرادة البشر نصيب وحظ .

تعالوا نتأمل لغة القصة البوليسية ، والمؤثرات الصوتية لأفلام الرعب فى عناوين بعض الفصول فى الطبعة العربية : عالم غريب . . غريب ! . عوالم الوهم ، آفاق من الفراغ ، وساوس إسرائيلية ، نقطة اللاعودة ، ساعات فاصلة ، ضباب حول القمة ، الأبواب المغلقة ! . فى الطبعة الغربية : زمن الغربة ، عقد الأوهام ، موعد فى حقل ألغام ، الغبار قبل العاصفة ، الفرصة الضائعة ، خنجر من فى ظهر من ؟ . الطريق إلى الهاوية ، (علامات التعجب والإستفهام من قبل الأستاذ هيكل) . انظر إلى كلمات مثل غر يب ، وهم ، فراغ ، وساوس ، لا عودة ، فاصلة ، ضباب ، مغلقة ، غربة ، غبار، خنجر . . . إلخ . كلها عوالم من كلمات التيه التى تغلف حدثًا من الأحداث المحددة التى بمقتضاها قام جيش عربى فى الظلام بغزو واحتلال دولة عربية . اللغة هنا موظفة عمدًا لإثارة الغموض والتوتر الذى هو مقدمة لتحليل يلقى المسئولية على أطراف عديدة ، إلا الطرف الأصيل فى المشكلة :

النظام العراقى . نحن إزاء قوى كالأشباح نحسها فى اللفظ تتهيأ للإنقضاض ، ووسط « الضباب » و « الوهم » و « الخناجر » فإن المؤلف وحده يصبح المتحكم فى تتالى الأحداث وتتابعها ، وإلى أين يفضى « السيناريو » ويقود .

ومن السطر الأول من الصفحة الأولى فى كتابه يقول الأستاذ هيكل : « لم **يكن كل شىء هادئًا فى الخليج قبل منتصف ليلة ٢ أغسطس ١٩٩٠ . . . »** .
ثم يمضى فى فقرات متتابعة « كان السلام الظاهر على شواطئ المنطقة وهمًا ، والعمران المتزاحم على بعض البقع من هذه الشواطئ سرابًا ، والنشاط البادى داخل هذه البقع من العمران ـ وعلى أطرافها ـ قلقًا وخوفًا أكثر منه طمأنينة وأملاً .

« وتلك حالة طبيعية عندما يكون هناك **كنز مدفون ، ويكون لهذا الكنز : صاحب يملكه ، ومطالب به يدعيه ، ومستفيد منه يعرف قيمته** ، ثم يجد الثلاثة معها ـ كل لأغراضه ـ أن التظاهر أدعى لتحقيق الرجاء » .

« وهكذا فإن الأجواء حول الجميع **مشحونة بالتوتر** ، **مزدحمة بالشك** معرضة طول الوقت **للمفاجآت** . . . » .

« وواقع الحال أن الخليج تحول منذ حقب ممتدة ، بامتداد عصر النفط ، إلى **منطقة براكين مكتومة** لا يوحى ظاهرها بما هو محبوس فى باطنها ، وتلك صورة تستعيد أساطير قديمة تحكيها **قصص ألف ليلة وليلة** . . . » .

« وعلى عهدة تلك الأساطير فإن أمواج البحر تلقى على شطآنه بقماقم تغرى بشىء فى داخلها ، **ثم تكون المفاجأة أن كل قمقم منها مختوم على مارد من نار** ، وما أن ينكسر الختم عن القمقم حتى يندفع خارجًا منه عفريتًا من الجن يسد فضاء الأفق هولاً وشرًا مستطيرًا » .
« **وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ كان قمقم الكويت قد انكسر ختمه على غير معرفة بسر طلسمه ، وانطلق المارد من محبسه دون فرصة حقيقية لتطويعه**

أو للسيطرة عليه . ومن يومها إلى الآن ، والخليج سيول حمم ملتهبة ، وشلالات دم مهدور ، وأكوام أشلاء آدمية ممزقة ومطحونة » ! .

هكذا . . .

هذه الكلمات والجمل والعبارات لا وجود لها فى الطبعة الإنجليزية من الكتاب ، ربما لأن اللغة لا تسمح ، وقيدت الكاتب فى أن يخلط بين أحداث السياسة والقصص البوليسية وسيناريوهات الرعب ، أو أن القارئ الغربى سوف يجد صعوبة بالغة فى ابتلاعها . اللغة العربية ـ على العكس ـ أكثر سهولة ومرونة ، والأهم أن القارئ العربى أكثر قابلية للإثارة وأحاديث المؤامرة المحبوكة وأجواء الأقدار القاضية بالكوارث بلا رحمة . فلا يوجد هنا شىء حقيقى من دول وشعوب وإنما « وهم » و « سراب » ولا يوجد موارد طبيعية مثل النفط موجودة فى الخليج بقدر ما هى موجودة فى أمريكا وسيبيريا وفنزويلا وبروناى ، وإنما « كنز مدفون » ـ يقول عليه الأستاذ هيكل فى كل الكتاب «اسطورى » ـ يتصارع عليه الجميع بلا حقوق سيادة وملكية . والكويت ليست دولة عضو فى الجامعة العربية والأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى وحركة عدم الإنحياز ، وإنما هى فى النهاية « قمقم » انكسر ختمه من غير معرفة بسر طلسمه ! .

ما زلنا نتحدث عن اللغة وتوظيفها ، وليس عن الموضوع وأبعاده . فكل شىء موجه نحو « المجهول » الذى نراه يحرك الخيوط فى القصص البوليسية ، والوحش الجهنمى الذى يمزق الضحايا الواحد بعد الآخر على غير انتظار فى أفلام الرعب . والكل يتحرك حركة قدرية فيها البراكين والحمم والمردة وقصص ألف ليلة وليلة . ولذلك فإن الأستاذ هيكل لا يستنكف أبدًا من الإستخدام المستمر « للمبنى للمجهول » : « إن نصف الأمة (العربية) جرى حصره فى دوائرها المغلقة (مجالس التعاون العربية) بينما نصفها الآخر شرد فى التيه . . » وهو استخدام صالح لمقتضى الحال ، وهو استجابة للغة عامة يستخدمها

العرب فى كافة مجالسهم ، فكم سمعنا أننا من دون أمم الأرض « أمة مُستهدفة » . المبنى للمجهول فى اللغة مريح ، فهو يلقى المسئولية على قوى خارجنا ، بينما سر تقدمنا ، وتأخرنا راقد تحت جلودنا ولكننا لسنا على استعداد لإكتشافه .

بعد ذلك كل شيء يصبح ممكنًا . لاحظ عبارات الأستاذ هيكل التالية :

« والمهم أن « هلال المتاعب » (كما أسماه زبجنيو بريجنسكى . .) يتسع ويكبر ، ويوشك أن يصبح قمرًا كاملاً لا تنعكس عليه شمس ولا يسطع منه ضوء لعاشق أو شاعر ـ وإنما ظلام كثيف ، ومطر له لون الدم » !

«عالم عربى تحكمه ثلاث قطرات : قطرة بترول ، وقطرة دم ، وقطرة ماء ، والقطرات الثلاث لا تمتزج ! .

وعالم عربى تحكمه مجموعة من العقد ، وهذه العقد لا تحل ولا تنفرج !

وعالم عربى تحكمه مؤثرات تهب عليه من خارجه ، وتدفعه أشرعته إلى أى اتجاه تريد ! ! .

فوسط أقمار لا تسطع ، والظلمات الدامية ، والقطرات غير الممتزجة ، والعقد المستحكمة ، والأشرعة التى لا ربان لها ، فإننا نصبح تمامًا أسرى اليأس المطبق بعد أن تملكتنا الهواجس وأخيلة الرعب ، وسُلبت إرادة الفعل والإختيار . لكن الأمر الهام هنا أن الكاتب يستطيع أن يقودنا بسلاسة إلى ما يريدنا أن نقبله من معلومات ، وما يفضيه إلينا من تحليلات ، وما يوزعه من مسئولية هنا وهناك وفى كل ذلك فإنه يريد أن نقبل بمجموعة من التبسيطات المخلّة التى قد تصلح لغويًا ، ولكنها بالتأكيد لا تناسب مقتضى الحال . وعلى سبيل المثال فإن الأستاذ هيكل اشتهر قديماً باستخدام « ثنائيات » فيها من المحسنات البديعية فى الشعر بعض غير قليل . فلعلنا نذكر جميعًا ثنا ئية **«أهل الثقة وأهل الخبرة »** وثنائية **« أهل الثروة وأهل الثورة »** . وفى الأولى ـ ولعل الأستاذ هيكل يعلم ـ فإن أهل الثقة لم يكونوا دائماً بلا خبرة ، وأهل الخبرة لم

يكونوا دائمًا فى غير موضع الثقة . ولعله هو نفسه خير مثال ، فقد كان لديه بالتأكيد الخبرة والثقة معًا . وفى الثانية كان هناك دومًا أهل للثورة والثروة معًا وأبرز أمثلتها العراق . وفى هذه المرة فإن ثنائية هيكل كانت « المدن والقبائل » لكى يلخص الصراع العربى ـ العربى حول الكويت . اللغة هنا لا تخطئ أين يقف الأستاذ هيكل ، فالمدن علاماتها النور والتنوير والتقدم ، والقبائل عنوانها التعصب والجهالة ، حتى ولو حاول تدارك الأمر كله بعد ٦٢٨ صفحة من التأكيد على الثنائية ليقول « **إن ما يمكن أن يطلق عليه وصف القبائل من باب الإشارة والإجمال ، لا ينبغى النظر إليه طبقًا للصور التقليدية القديمة** » . هكذا! .

ولكن أين يقف الأستاذ هيكل ليس بالضرورة صحيحًا ، اللهم إلا إذا استطاع ـ وقد إدعى ـ أن يقدم البينة . ولكن اللغة لا تسمح ، فهى انتقائية واختيارية وتعكس موضوعية « منحازة » ! . فالكتاب على طوله واتساعه لا توجد فيه مقارنة واحدة بالأرقام ـ على عشق الكاتب لها ـ بين معدلات التطور والتنمية بين بلاد المدن وبلاد القبائل . وهو يفتح أحشاء الكويت وتطورها التاريخى ـ ومعظمه سلبى إلا من فقرة أو جملة لسد العين ـ بينما يترك « جمهورية الخوف» كلها فى العراق بلا حديث واحد عن السلطة فيها وملفات منظمة العفو الدولية عنها . وهو يقبل رواية العراق بكاملها حول العلاقات التاريخية والحدودية بين الكويت والعراق دون تحفظ أتاحته عشرات الكتب التى إن لم تدحض ما طرحه صدام حسين ، فإنها تلقى شكوكًا قوية عليه ، ويمكن أن تعزز موضوعية الكاتب وتجعل « استقلاله » ـ الذى يعلنه ـ مقبولاً .

ولكن الرجل لا يفعل لأنه يعلم أن العرب يعشقون الثنائيات ، والطباق والجناس والكناية ، ويحفظون قول أشعر شعرائهم « مكر ، مفر ، مقبل مدبر معًا . . . . » عن ظهر قلب . صحيح إن البعض لن يعجبه ـ كما حدث بالفعل ـ ثنائية « المدن والقبائل » ولكنها سوف تذيع فى اللغة ، كما ذاعت

ثنائيات قبلها دون نقاش جدى وحقيقى ، لأن الكل يرفض الحقائق المعقدة والمركبة ، ويريد التبسيط والتلخيص فى كلمتين . ولمن يتشككون فى ذلك عليهم أن يقرأوا كل ما كتب فى الصحف العربية حول أحداث عنف لوس انجلوس فى شتاء ١٩٩٢ وسوف يجدون أن كل شىء تم وضعه فى إطار صراع «الأبيض والأسود » رغم أن « الأصفر » كان فيها واضحًا وزاعقًا ، ممثلاً فى الأقلية الكورية التى وجهت ضدها أكبر ضربات العنف . لم يلفت « الأصفر» وجهة نظر أحد ، لأن ذلك يعقد الصورة ويجعلها غير مريحة ، وتخلق شكوكًا وتساؤلات حول ثنائية « الأبيض والأسود » . إنها اللغة السائدة وليست لغة هيكل وحده .

وتقود الثنائيات البسيطة إلى ثنائيات أبسط منها . فالتاريخ الحديث يصبح نوعًا من « المبارزة » بين شخصين : تشرشل وهتلر ، خروشوف وأيزنهاور ، عبد الناصر وإيدن ، كاسترو وكنيدى . وإذا كان ذلك كذلك فإن ملخص أزمة الخليج تصبح : صدام وبوش . ويمضى العجب إلى آخره حين يصف الظروف قبل نشوب الأزمة :

- **والولايات المتحدة وجدت عدوها (يقصد الاتحاد السوفيتى) فى الحرب الباردة يخرج من الميدان فجأة . والعراق وجد عدوه فى الحرب الساخنة يقبل وقف إطلاق النار . . .**
- **والولايات المتحدة تشعر بعد الحرب بفراغ . وكذلك العراق .**
- **والولايات المتحدة تبحث عن عدو فى عالم متغير . والعراق يبحث عن دور فى منطقة ملأها الفراغ ! .**

وهكذا فإن أزمة ـ حرب الخليج على هولها تصبح نتيجة أن دولتين تعانيان من الفراغ ! . ولكن المضمون ـ حتى الآن ـ لا يهمنا ، فلغة الثنائيات هى موضوعنا . فصراع « المدن والقبائل » امتد ليصبح صراع بوش وصدام . وها هو فى النهاية يصير « الولايات المتحدة والعراق » ، وتختفى الكويت من

الصورة ، ربما لأن كلها حضر ، أو لأن استباحتها تعقد الثنائيات الأخرى ذات الدلالة . فبوش والولايات المتحدة فى العقل العربى رموز قوة جبارة وعاتية وظالمة ، إلا من يكون على الجانب الآخر يصبح عدلاً ونورًا ، وتصل اللغة إلى غاياتها فى بساطة ويسر . ومن عجب بعد ذلك أن يقول الأستاذ هيكل أن كتابه « محاولة لنزع ما هو أكثر من اللازم « عاطفيـًا » و « شخصيًا » و « عسكريًا » عن الأزمة . . . » .

وبعد التبسيط يصبح لَىّ عنق الحقائق ممكنًا فالأستاذ هيكل يوحى بأن اللواء محمد على بلال « خرج من منصبه كقائد للقوات المصرية فى التحالف الدولى ـ العربى لتحرير الكويت لأنه كان يعانى من أزمة نفسية ناجمة عن مواجهة جيش العراق وقتاله وهو الذى ساهم معه فى الحرب ضد إيران . ولعل فى ذلك جزءًا من الحقيقة . فلا شك أن كل من شارك فى الحرب من العرب كان يعانى من أزمة طاحنة ، فلم يكن أحد يتمنى أن يقاتل جيشًا عربيًا آخر ، ولكن عندما فشلت كل الجهود فلم يكن هناك من مفر سوى اتخاذ القرار الذى لم يدع صدام حسين لأحد فرصة فى تجنبه . والثابت أن بلال لعب دورًا هامًا فى الحرب عندما انتقل إلى العمل كمستشار عسكرى للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قبل وأثناء العمليات . وأذكر دعوته قبل ثلاثة أيام من نشوب الحرب لحضور حلقة نقاشية فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام حول الأزمة ، وتحدث معى من القيادة العامة للقوات المسلحة معتذرًا لأنه لم يكن لديه وقت حتى لزيارة أهله منذ بضعة أيام . كان الرجل يشارك بكل طاقة الجندى المحترف فى الإعداد للمعركة المقبلة التى كتبت عليه وهى كره له ، ولنا . المهم هنا أن القصة كلها جزء من اللغة ، فمع الأوهام ، والأساطير ، والبراكين ، والقماقم ، والمردة والطلاسم ، وقطرات الدم ، فإن إضافة أزمة نفسية مستعصية تصبح مناسبة تمامًا .

ويستمر لَىّ عنق الحقائق . وهناك « تكتيك » مبتكر وشائع فى الكتابات

العربية بشكل عام خاصة فى كل ما يتعلق بالولايات المتحدة . ففى هذه الدولة هناك كم هائل من المعلومات والعبارات والتصريحات تخرج من الكونجرس والبيت الأبيض ووزارة الدفاع والخارجية وحتى وكالة المخابرات المركزية . وهناك مئات الصحف والكتب التى تخرج كل يوم . ويستطيع الكاتب المحترف أن يغطس فيها ويجد دائمًا عبارة تلائم هواه ، وتكرس ما يهدف إليه . ولذا فإن الأستاذ هيكل يفتتح فصله التاسع بالعبارة التالية :

« من المحتم على الولايات المتحدة أن تدير شئون البترول فى العالم حتى خارج حدود سيادتها الإقليمية وخارج قيود القانون الدولى » .

صاحب العبارة جورج والدن ، وهو رئيس إدارة شركة « سوكونى فالكوم» ، قالها فى شهادة أمام الكونجرس فى نوفمبر ١٩٤٥ . وهكذا فإن سياسة الولايات المتحدة كلها أصبحت مرتكنة إلى عبارة قالها شخص واحد ، وصاحب شركة واحدة فى شهادة تمت منذ سبعة وأربعين عامًا . لم يتم الرجوع إلى باقى الشهادات فى نفس جلسة الإستماع ، ولم تقارن مع التقييمات الأخرى لموقف الولايات المتحدة من النفط فى لحظة كانت هى دولة الفائض الكبرى منه فى العالم ، ولم يناقش على ضوء المعطيات التى تغيرت على ضوء الفترة الزمنية كلها ، ورغم ذلك فقد كانت تلخص موقف الولايات المتحدة دائمًا وأبدًا تجاه «الكنز الأسطورى » . المهم هنا ليس العبارة ذاتها ومضمونها ، ولكن المهم هنا هو « التكنيك » القائم على اقتطاع عبارة من هنا ومن هناك قيلت فى إطار وزمن محدد ليصبح لها خلود لا تتمتع به سوى الكتب المقدسة .

هذه الوسيلة تناسب « لغة الكلام » تمامًا لأن « المؤامرة » والقصص البوليسية بشكل عام تتطلب رغبة مبيتة ، وسبق إصرار وترصد ، تجاه ضحية لا تملك من أمرها شيئًا . وليت كل الضحايا سواء ، فهناك فرق . كافة المعلومات عن التدمير الذى حاق بالعراق ، ولا شىء عما حدث للكويت ، حتى حرائق النفط جرى التعامى عنها وعن حارقها ، رغم أن دخانها بلغ

تايلاند والبرازيل . وصواريخ سكود التى توجهت نحو السعودية كان القصد منها ضرب منشآت البترول فى الخليج ـ وفق رواية الأستاذ هيكل ـ رغم أن معظمها توجه نحو الرياض حيث لا نفط ، وإنما مدنيون عرب من كل الجنسيات ، فيهم نساء ورجال ، عجائز وأطفال . لم يكن الهدف عسكريًا استراتيجيًا أو تكتيكيًا ، كان الهدف القتل والترويع .

ولكن الأستاذ هيكل لا يريد أن ينظر فى وجه كل الضحايا ، لأن ذلك يفسد اللغة ، ويمنع الحبكة من الوصول إلى غاياتها . وإذا كان لا بد من ضحية فهى العراق أو كل المدن . ويستطيع الكاتب أن يغترف أجزاء من التاريخ كما يشاء . ولا بأس فى قضية الكويت أن يعود بالأمر إلى مفاوضات هنرى كيسنجر فى السبعينيات ويعتمد على تحليل أورده عالم السياسة اليهودى الأمريكى ، آموس برلموتر ، الذى كتب كتابًا عام ١٩٨٠ عن المفاوضات بين العرب وإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ، وقال فيه ـ وفق رواية الأستاذ هيكل ـ أن كيسنجر رصد ولع العرب بالكلمات ، خصوصًا تلك الجديدة عليهم وبدأ يعلمهم بعضها : عملية السلام ، الخطوة خطوة ، قوة الدفع ، اجراءات بناء الثقة ، البدء بالأسهل .

ويقول الأستاذ هيكل :

« وبدأ المفاوضون العرب يسمعون من « كيسنجر » ويعتبرون كلماته وتعبيراته لغة العصر فيرددونها بعده ، ومع كثرة ترديدها يترسخ اقتناعهم بها غير شاعرين أنهم بذلك ينقلون أنفسهم مقدمًا إلى أرضيته ، وداخل إطاره المعرفى ، ووفق أولوياته » .

ونستطيع أن نفهم سر إعجاب الأستاذ هيكل بآموس برلموتر لأنه أشاد به فى الكتاب ـ وكان يستحق الإشادة ـ لأنه كان أذكى من قابل كيسنجر فى الشرق الأوسط عندما التقى به فى نوفمبر ١٩٧٣ ، وسأله سؤاله من أنت

ياسيد كيسنجر : طرف أو وسيط ؟ ! . وهو السؤال الذى فصل الأستاذ هيكل مناسبته والحوار الدائر فيه فى مقالة شهيرة فى الأهرام تحت عنوان «كيسنجر وأنا » . ولكننا لا نستطيع أن نفهم لماذا لم يذكر هيكل كل ما جاء فى الكتاب . فكيسنجر لم يكن يستخدم لغة خاصة به ، ولكنها نفس اللغة التى تم إرسائها فى كل كتب علم المفاوضات ـ وهيكل عليم بها كلها ـ التى تدرس فى الولايات المتحدة لدارسى العلاقات الدولية . ولم يقل لنا الأستاذ هيكل أيضًا أن تأثير كيسنجر ـ كما ذكر برلموتر ـ لم يكن فقط على المفاوضين العرب وإنما ايضًا كان على المفاوضين الإسرائيليين (دايان ووايزمان وغيرهما) الذين رددوا نفس هذه الكلمات . ولكن الأستاذ هيكل مغرم بأن يجعل العرب ـ دون غيرهم ـ موضوعًا للتلاعب ، ولقوى قاهرة خبيثة لا تجعلهم يرون مصالحهم . ولأن مثل هذا الإجتراء لا يخيل على أحد غيرنا ، فإن الأستاذ هيكل استبعد القصة كلها من الطبعة الإنجليزية ، فهناك يستطيعون العودة إلى الأصل وساعتها تصير شكوكًا وتساؤلات .

مرة أخيرة فإن ضرب هذه الأمثلة ليس مناقشة لمضمون الكتاب ، بقدر ما هى توضيح للغة الكاتب وطريقته فى البرهنة وتوضيح « الحقائق » فلعل المهمة الأولى لأى قارئ ـ خاصة بين العرب ـ أن يستبعد الضجيج الذى يستخدمه مؤلف أو كاتب ، وأن يغربل ما يعرضه من معلومات ، ويقارن الشواهد بالأصول . وما ذكرناه ليس نهاية الحديث عن لغة الكلام ، **فللحديث بقية فى الفصل القادم تتصل بأعصاب التحليل والمضمون .**

الفصل الثالث

القرن الأمريكى القادم ......!

فى هذا الفصل نواصل التعليق على « لغة الكلام » فى كتاب الأستاذ هيكل عن حرب الخليج . ولكننا لن نفعل ما فعلناه فى الفصل السابق فتتابع المفردات ، وضجيج الكلمات والعبارات والصور النفسية والحقائق الناقصة التى غلف بها الكاتب الكبير تحليله وأطروحاته . وإنما الهدف هو أن نفحص نقطة واحدة تمثل واحدًا من أهم الأعصاب الحساسة للبناء « الهيكلى » فى ثلاثية التقرير والتفسير والتدبير . فالتقرير هو سلسلة من المعلومات التى يقدمها الكاتب لقرائه فى تتابع منطقى تفضى الواحدة منها إلى الأخرى . والتفسير هو التحليل الذى يقدمه المؤلف للمعلومات استنادًا إلى مقدمات وإدعاءات «منطقية » توصل إلى نتائج محددة . والتدبير فى النهاية هو الدروس والعبر التى يستخلصها الكاتب وما تقود إليه من مؤشرات مستقبلية أو ما يوصى به من استراتيجيات وسياسات .

وأحد الأحجار الأساسية فى بناء الأستاذ هيكل سواء لهرم المعلومات أو لتفسير وتحليل « حرب الخليج » هو مستقبل القوة الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين والتى أفرد لها فصلاً خاصًا فى النصين العربى والإنجليزى . ويبدأ هذا الفصل باقتطاف عبارة وردت فى خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش المعروف باسم « حالة الإتحاد » والذى يلقى سنويًا أمام إجتماع مشترك لمجلسى

الكونجرس . هذه العبارة تقول نصًا : « **إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين ، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد أمريكيًا بمقدار ما كان القرن الذى سبقه ـ وهو القرن العشرون ـ قرنًا أمريكيًا** » . ويمضى الأستاذ هيكل بعد ذلك ليعلق :

« ولم يكن هناك مجال للشك لدى كل من سمع هذه العبارة على لسان «جورج بوش » فى حقيقة ما تعنيه بالنسبة لأوضاع القوة فى العالم . لقد كان القرن العشرين أمريكيًا نتيجة لعصر البترول ـ فإذا كان مطلوبًا أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكيًا ، فمعنى هذا ـ **بدون لبس** ـ أن القرن الواحد والعشرين **يستحيل** أن يكون قرنًا أمريكيًا إلا إذا تحققت للولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كاملة على البترول » .

لاحظ اللغة التى يستخدمها المؤلف هنا ، فهى قطعية جامعة مانعة « فلم يكن هناك مجال للشك لدى كل من سمع العبارة و « بدون لبس » كلاهما تعنى أن هناك إجماعًا حول وجهة النظر هذه التى تربط ما بين استمرار قيادة أمريكا للعالم وما بين سيطرتها على البترول . وهى أطروحة يبنى عليها الأستاذ هيكل بعد ذلك كثيرًا من المعلومات والدوافع التى أدت إلى دخول الولايات المتحدة إلى حرب الخليج . وربما كان الواجب هنا أن نشير إلى أن رابطة النفط والقرن الأمريكى القادم ليست موضوع بحثنا الآن ، ولكن القضية هى «لغة» هيكل الحاسمة أن بوش كان يقصد هذه الرابطة فى حديثه ، وأن هناك إجماعًا بين كل من استمع إلى الخطاب أنه كان يعنى ذلك . ففى اعتقادنا أن الأستاذ هيكل مخطئ فى الحالتين .

وكان الأستاذ هيكل نفسه هو أول من يدفعنا إلى هذا التشكك حين ننظر إلى الطبعة الإنجليزية من الكتاب . . فالخلاف بين الطبعتين ليس خلافًا فى التفاصيل ومدى اتساعها كما ذُكر فى حديث للأستاذ يوسف القعيد فى مجلة

المصور المصرية * وإنما الخلاف فى المنطق ودرجة الحسم والقطع التى يطرحها الأستاذ هيكل فى الطبعتين . ففى الطبعة الإنجليزية فإن الأستاذ هيكل أقل يقينًا بكثير فى أطروحته عن حديثه بالعربية حيث يقول تعليقًا على عبارة الرئيس الأمريكى :

« قليل من الغربيين يمكن أن يختلف مع النصف الأول من التحليل (أن القرن العشرين كان قرنًا أمريكيًا) ، ولكن بالنسبة للعرب فإن شيئًا كان مفقودًا . فلم تكن (العبارة) كاملة لوصف القرن كذلك بدون ذكر العنصر الذى جعله كذلك (النفط) » .

لاحظ الإختلاف البيّن بين « لغة » الأستاذ هيكل هنا وهناك . فلم تكن المسألة لا جدال فيها لكل من سمع العبارة كما كان الحديث بالعربية ، وإنما أصبح هناك فرق بالإنجليزية بين الغربيين والعرب الذين هم فى هذه الحالة الأستاذ هيكل نفسه ، ففى حدود العلم لم يحدث هذا الربط فى أى تحليل أو دراسة أو مقالة نشرت فى العالم العربى . والأهم من ذلك أن « اللغة » تبدو فى النص الإنجليزى أكثر تواضعًا بكثير عما هى عليه فى النص العربى . فالنفط فى النص الأخير كان العامل الذى كان يستحيل بدونه أن يصير القرن العشرون قرنًا أمريكيًا ، أما فى النص الإنجليزى فإنه أحد العناصر التى أدت إلى ذلك . الفرق يبدو خلافًا فى الدرجة ، ولكن عند فحص النتائج - كما سيلى فيما بعد - يصبح خلافًا نوعيًا يقوض ويفسد التقرير والتفسير والتدبير كما يقدمه لنا الكاتب .

وربما يعيننا كثيرًا فى فهم عبارة الرئيس الأمريكى وتبين دوافعها ، وليس الدوافع التى يفرضها الأستاذ هيكل عليها ، إذا علمنا طبيعة النقاش والحوار

(*) مجلة المصور ، العدد ٥٣٢٦ ، ٨/ ٥/ ١٩٩٢ ، ص ص ١٨ - ٢٣ .

الدائر فى الولايات المتحدة مع مطلع التسعينيات . فكما يحدث فى كل الحضارات والثقافات الحيّة فإنها لا تكف أبدًا عن فحص وإعادة فحص تاريخها وحاضرها ومستقبلها . وفى عام ١٩٨٧ صدر كتاب هام لأستاذ التاريخ بجامعة « ييل » الشهيرة بول كنيدى تحت عنوان « **صعود وسقوط القوى العظمى : التغير الإقتصادى والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠**». عن دار « راندم » Random House المعروفة للنشر وما لبث الكتاب أن ذاع صيته ، وأصبح يشغل المكانة الأولى فى قائمة الكتب الأكثر مبيعًا فى الولايات المتحدة .

وكان بول كنيدى قبل ذلك قد قام بدراسة عن المعارك البحرية البريطانية (صدرت فى كتاب تحت عنوان : **صعود وسقوط السيادة البحرية البريطانية**) ووجد أن هناك علاقة بين القدرات الاقتصادية للدولة البريطانية ومدى سيادتها على البحر ، وأن الأولى كانت دومًا هى القيد الرئيسى على الثانية وانطلق كنيدى ليعيد فحص هذه العلاقة فى تاريخ الإمبراطوريات منذ عصر ما قبل الصناعة (امبراطورية المنج فى الصين ، الإمبراطورية الإسلامية) حتى نهاية القرن العشرين . وتوصل المؤلف إلى قانون شبه حديدى مؤداه أن الإمبراطوريات تنشأ بسبب القدرة على تحقيق تراكم هائل فى قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية. هذه القدرات تدفعها نحو التوسع العسكرى لتحقيق مزيد من المكاسب الاقتصادية . ولكن عند نقطة معينة من « التوسع الإمبراطورى » فإن تكلفة النفقات العسكرية تزيد عما يتم كسبه وتبدأ القدرات الاقتصادية فى التآكل حتى تنهار الإمبراطورية ، فى الوقت الذى تكون فيه قوى أخرى قد نجحت فى تحقيق تراكم اقتصادى لتبدأ فى التوسع ، وهكذا تصعد الإمبراطوريات وتسقط أيضًا الواحدة وراء الأخرى . وحسب رأى كنيدى فإن هذا القانون ينطبق على الولايات المتحدة التى نجحت فى تحقيق تراكم

اقتصادى جبّار فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، فى الوقت الذى بدأت فيه الإمبراطورية البريطانية فى التآكل نتيجة زيادة تكلفة التوسع الإمبريالى ، وما لبثت أن بدأت فى توسيع التزاماتها العسكرية . ومع زيادة تكلفة هذه الأخيرة فإن الطاقة الاقتصادية الأمريكية أخذت فى التآكل خاصة منذ حرب فيتنام فى الوقت الذى بدأت فيه أوروبا الغربية واليابان فى تحقيق تراكم اقتصادى ملحوظ . ووفقًا لكنيدى فإنه إذا ما استمرت الأمور على ما هى عليه فإن الولايات المتحدة سوف تسقط من مكانة الدولة العظمى فى القرن الواحد والعشرين .

ولم يكن بول كنيدى أول من لاحظ دورات الصعود والسقوط هذه فى حياة الأمم . فقد كان أرسطو أول من شبّه المجتمعات بدورة حياة الإنسان : طفولة وشبابا ورجولة وشيخوخة وموتًا . وأعاد ابن خلدون انتاج الفكرة فى المحيط العربى ـ الإسلامى ليشرح ظهور وصعود وسقوط « العصبيات » . ونذكر جميعًا ما كتبه شبنجلر عن صعود وسقوط الإمبراطورية الرومانية . ولم يكن كنيدى أول من نبه إلى إمكانيات انهيار وسقوط الولايات المتحدة . فلعل التاريخ الأمريكى منذ بدايته ـ كما آثار المؤرخ آرثر تشليزنجر فى كتابه دورات **التاريخ الأمريكى** ـ هو نوع من المراوحة ما بين أقصى درجات التفاؤل بقدرة أمريكا على سيادة العالم ، وما بين أعلى مستويات التشاؤم والتى تشير إلى الانهيار الأمريكى المحتوم. الأمر الهام هنا أن كتاب كنيدى تبعته موجة هائلة من الكتابات والدراسات التى تتحدث عن تصدع القوة الأمريكية وعدم قدرتها على المنافسة مع العمالقة الجدد فى أوروبا واليابان والباسفيك .

وكانت هذه الموجة هى الخامسة ما بين موجات جاءت بعد الحرب العالمية الثانية : **الأولى** منها كانت عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ عندما أطلق الإتحاد السوفيتى صواريخ عابرة القارات وأطلق أول رائد وأول قمر صناعى إلى الفضاء

الخارجى . ساعتها تحدث الناس فى أمريكا عن « فجوة الصواريخ » والفجوة العلمية بينهم وبين منافسهم الرئيسى . وحملت الموجة جون كنيدى إلى مقعد الرئاسة لكى يضع برنامجًا ينتهى بالهبوط على القمر . **الموجة الثانية** جاءت مع نهاية الستينيات ومع بوادر الهزيمة الأمريكية فى فيتنام ، وانتهاء عهد مبادلة الدولار بالذهب ، والمصاعب والصراعات العرقية والإجتماعية التى ولدتها حركة الحقوق المدنية . وساعتها فإن الرئيس نيكسون ومساعده للأمن القومى كيسنجر تبنيا رؤية خماسية للعالم قوامها الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفيتى ، أوروبا الغربية ، اليابان ، الصين ، ومن ثم بزغت سياسة الوفاق . **الموجة الثالثة** برزت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودور النفط فيها ، وهو الأمر الذى رافقته فضيحة ووترجيت وانتصار فيتنام الشمالية . وأدت هذه الموجة إلى صعود كارتر ومحاولته التأكيد على المحتوى الأخلاقى للسياسة الأمريكية . **الموجة الرابعة** جاءت فى نهاية العقد مع إرتفاع أسعار النفط مرة أخرى مع الحرب العراقية ـ الإيرانية والغزو السوفيتى لأفغانستان واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين فى طهران ، وركب هذه الموجة رونالد ريجان ليصل إلى السلطة لكى يحارب « إمبراطورية الشر » .

الموجة الخامسة التى أثارها بول كنيدى ومن تبع نهجه لم يكن لها علاقة بموضوع النفط ، لأنها جاءت وسط الإنهيار فى أسعاره وتوافر فائض هائل منه فى السوق العالمية . واستند أنصار هذه الموجة إلى ثلاث حجج رئيسية :

الأولى : أن الولايات المتحدة تدهورت اقتصاديًا بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى خاصة اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة . هذا التدهور يتعلق بالأداء الاقتصادى العام ، والقدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية .

الثانيــة : أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزى فى قوة الدولة ، ومن ثم فإن تدهورها يؤثر بالتدريج على الأبعاد الأخرى للقوة القومية .

الثالثــة : أن التدهور الاقتصادى النسبى للولايات المتحدة يعود بسبب انفاقها العسكرى الذى نجم عن توسع التزاماتها الأمنية فى العالم إلى درجة لم يعد ممكنًا تحملها اقتصاديًا .

ولم يعدم أنصار الموجة الخامسة أن يسوقوا براهين عديدة على سلامة وجهة نظرهم . فبعد أن كانت الولايات المتحدة تساهم بحوالى ٥٢ فى المائة من الناتج الإجمالى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن نصيبها الآن لا يتعدى كثيرًا الخمس . وبعد أن كانت أكبر أمة دائنة فإنها أصبحت أمة مدينة . وبعد أن كانت تحقق فائضًا فى الميزان التجارى ، فإنها أصبحت تحقق عجزًا مزمنًا ، وبعد أن كانت الدولة القائدة فى كافة مجالات التقدم التكنولوجى فإنها أصبحت تفقد القيادة فى مجال بعد الآخر. وبعد أن كانت دولة يعتمد اقتصادها على المنتج « الصلب » (حديد وصلب والومنيوم ، قاطرات ، محصولات . . . الخ) ، فإن اقتصادها أصبح يعتمد على المنتج « الناعم » (الخدمات ، المعلومات ، أسواق المال . . . الخ) .

هذه الموجة نقلها الإعلام العربى إلى حد كبير خاصة ما تعلق بكتاب بول كنيدى . ولكن الذى لم ينقله الإعلام العربى فقد كان الموجة المضادة التى تزعمها مفكرون وكتاب ، مؤرخون وعلماء وساسة من كل حدب وصوب من أمثال جوزيف ناى الذى كتب كتابًا مضادًا لكتاب كنيدى تحت عنوان : **القيادة المحتومة : التغير فى طبيعة القوة الأمريكية** وصامويل هانتنجتون الذى نشر دراسة كبرى فى مجلة **الشئون الخارجية** تحت عنوان « تدهور أم بعث جديد؟ » . وجويل كوتن الذى نشر دراسة بعنوان **الأمة العالمية الجديدة** (يقصد

أمريكا) . وحشد هؤلاء وغيرهم حججًا عديدة تدحض حجج كنيدى وأنصاره على الوجه التالى :

- أنه من حيث عناصر القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية فإن الولايات المتحدة تتفوق تفوقًا ساحقًا على منافسيها . فأوروبا لا تزال ـ وسوف تظل فى المستقبل المنظور ـ قوة تفتقد المركز الواحد للقرار السياسى ، كما أن الترابط السياسى بين قومياتها المتعددة سوف يظل أقل بكثير مما هو متوافر فى الولايات المتحدة . وبالمقارنة باليابان فإن حجم وموارد أمريكا تفوقها بمراحل عديدة . فداخل حدودها توجد أرض زراعية تبلغ ثلاثين ضعف ما لدى اليابان و ١٣٠٠ مرة من احتياطيات النفط ، و ٣٠٠ مرة من احتياطيات الفحم .. الخ . ويكفى أن الناتج القومى الإجمالى الأمريكى مع مطلع التسعينيات (٤,٥ تريليون دولار) يبلغ ضعف القوة الاقتصادية للدولة التالية لها وهى اليابان .
- أما بالنسبة للقوة النسبية فإن هناك مغالطة كبرى فى اتخاذ موقع أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية أساسًا للمقارنة حيث كانت أوروبا واليابان مدمرة نتيجة الحرب . ولكن الثابت أنه بعد انتعاش كليهما فإن نصيب أمريكا من الناتج الإجمالى العالمى ظل يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ فى المائة دونما نقصان ، مهما كانت دعاوى زيادة القوة الاقتصادية للقوتين الأخرتين .
- أن الولايات المتحدة كانت العنصر الأساسى فى التقدم الاقتصادى لأوروبا واليابان من خلال مشروع مارشال والمساعدات الاقتصادية الأخيرة ، وأن ذلك كان سياسة متعمدة لتوسيع السوق أمام المنتجات الأمريكية والتعجيل بالاعتماد المتبادل على المستوى العالمى . ولذا فإن زيادة القوة الاقتصادية لكليهما هو فى الحقيقة إضافة لقوة الولايات المتحدة وليس خصمًا منها .
- أنه رغم التقدم التكنولوجى لكل من أوروبا واليابان وقوة القاعدة العلمية

فيهما ، فإن ميزان المدفوعات التكنولوجى بين الولايات المتحدة وبينهما هو لصالح الولايات المتحدة بشكل حاسم . فكلاهما يشترى من أمريكا حقوقًا للإختراع وتراخيص للإنتاج وتصميمات علمية بأكثر مما تقوم أمريكا بالشراء منهما .

□ أن عجز الموازنة والعجز فى الميزان التجارى والعجز فى ميزان المدفوعات يجب أن ينظر له فى إطار الحجم الضخم للإقتصاد الأمريكى ككل . والواقع أن نسبة العجز أخذت فى التقلص طوال الثمانينيات بحيث لم تعد مؤثرة فى النمو الاقتصادى . وقد بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج القومى الإجمالى ١,٣٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٣,٦٪ عام ١٩٨٣ .

□ أنه ليس صحيحًا أن أوروبا أو اليابان حققتا خلال الثمانينيات نموًا اقتصاديًا أكبر من النمو فى الولايات المتحدة . فمعدلات النمو بين القوى الثلاث متقاربة ، وفى سنوات كثيرة فإن أمريكا تفوقت ، ومن ثم فإنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذه القوى سوف تلحق بالولايات المتحدة وتسبقها .

□ إن موضوع أن الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم فيه مغالطة كبيرة . فالولايات المتحدة ليست مدينة لأحد كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الأخرى . فالمديونية الأمريكية هى حاصل الفرق بين قيمة الأصول التى تملكها أمريكا (شركات وأفراد) فى العالم الخارجى والتى بلغت ١,٧٦٤ تريليون دولار عام ١٩٩٠ ، مقابل ما يملكه الأجانب فى الولايات المتحدة والذى بلغ ٢,١٧٦ تريليون دولار . الفارق ٤١٢ مليار دولار ـ هو ما يسمى بالمديونية الأمريكية للعالم (الأستاذ هيكل وكثير من الكتاب العرب يستخدمون موضوع المديونية الأمريكية بنفس الطريقة التى يتم الإشارة بها إلى العالم الثالث !) . هذه المديونية تعكس فى الحقيقة الثقة التى يضعها العالم فى الاقتصاد الأمريكى ، وعلى أية حال فإنها لا تزيد عن ٧,٥٪ من

الناتج القومى الإجمالى . والأهم من ذلك أن قيمة الأصول فى أمريكا وخارجها محسوبة على أساس قيمتها الدفترية عند شرائها ، وليس قيمتها السوقية الحالية ، ولما كان كثير من الأصول الأمريكية فى الخارج تم شراؤها فى الخمسينيات والستينيات ، بينما أصول الأجانب فى أمريكا تم شراؤها فى الثمانينيات ، فإن القيمة المعتمدة للأصول الأمريكية هى فى الحقيقة أقل بكثير من حقيقتها .

- أنه ليس صحيحًا أن حدثت زيادة فى الإنفاق العسكرى تؤدى إلى تدهور القدرات الاقتصادية كما يزعم بول كنيدى . فالواقع أن هذا الإنفاق بلغ ١٠٪ من الناتج القومى الإجمالى خلال عهد ايزنهاور ، أما فى عهد ريجان ـ حيث حدث توسع كبير ـ فإن نسبة هذا الإنفاق لم تزد على ٦٪ أى أنها انخفضت من الناحية النسبية ولم تزد . .وفى كل الأحوال فإن مثل هذه النسب أقل بكثير مما أشار إليه كنيدى فى دراسته التاريخية حول الإمبراطوريات المختلفة حيث كانت النفقات العسكرية تزيد أحيانًا عن ثلاثة أرباع النفقات الحكومية ، بينما هى لم تزد عن ٢٩٪ من الموازنة فى الحالة الأمريكية .
- وفوق ذلك كله ، فإن الولايات المتحدة تتميز بمميزات خاصة لا تتوافر لمنافسيها منها الروح الفردية ، وانفتاح النظام السياسى والهجرة المستمرة التى توفر لأمريكا أفضل العقول فى العالم ، وضعف نقابات العمال والعنصر النسبى لسن السكان مقارنة باليابان خاصة .
- أن التحول فى الإنتاج الأمريكى من المنتج « الصلب » إلى «المنتج الناعم » هو علامة قوة وليس علامة ضعف ، لأنه يعنى فى جوهره تحول أمريكا إلى مجتمع ما بعد الصناعة وهى مرحلة متقدمة من التطور البشرى .

كان ذلك هو النقاش الذى كان سائدًا فى أمريكا فى نهاية عقد الثمانينيات

والذى اشتركت فيه مئات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى مئات أخرى من الأفراد . وبالطبع فإنه ليس مهمتنا هنا أن نقرر أى الطرفين على حق فى هذا الحوار ، فذلك يستحق دراسة منفصلة . ولكن ما يهمنا هنا أن نلاحظ أن أمريكا كانت منشغلة حقًا بمستقبلها فى القرن القادم ، وأن هذا الإهتمام اشتمل على عشرات من العناصر المختلفة المؤثرة فى قوة الدولة لم يشغل النفط فيها سوى مكان هامشى على عكس ما حاول الأستاذ هيكل أن يجعلنا نعتقد ونتصور بطريقة « لا لبس فيها » . ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن نفهم أن العبارة التى استخدمها الرئيس الأمريكى فى خطاب حالة الإتحاد كانت فى الحقيقة محاولة منه لتحديد موقفه من النقاش الدائر فى بلاده حول مكانة أمريكا فى القرن الواحد والعشرين وعما إذا كانت أمريكا سوف تنتهى كقوة عظمى أو أنها فى الحقيقة ستحافظ على مكانتها ويصير القرن المقبل أمريكيًا خالصًا . وقد إنحاز بوش بحسم لوجهة النظر الثانية .

وقد يكون جورج بوش مبالغًا كثيرًا أو قليلاً ـ فلعل موقع الرئيس دومًا أن يبث التفاؤل فى شعبه ويجعله فخورًا بانجازاته . وربما لا نكون نحن العرب أصلح شعوب الأرض قدرة على تقييم صدق عبارة الرئيس الأمريكى ، ونحن الذين إدعى شاعرنا أن الرضيع منا عندما يبلغ سن الفطام « تخر له الجبابر صاغرينا !!! » .

الفصل الرابع

نحن والغرب : قراءة فى النظام العالمى !

قصدنا فى الفصلين السابقين أن نركز على « لغة الكلام » عند الأستاذ هيكل فى محاولة منا لكى نستبعد ضجيج المفردات والعبارات التى تسمح بها اللغة العربية من جانب ، وقدرات الكاتب من جانب آخر . كما حاولنا أن نبيّن الطريقة التى يجمع ويطرح بها المؤلف فى الشهادات التى يستدعيها والأحداث التى يرويها . ولم يكن القصد بالمرة أن نستكشف نيّة الكاتب ، وما يُخفيه فى صدره من دوافع ، فتلك فى اعتقادنا ليست وظيفة المحلل والمفسر حينما يتعرض لكتاب كاتب متميز فى حادث غير عادى ، وربما غير مسبوق . ولكن أهم ما نسعى إليه أن ندعو القارئ العربى لمنهج فى القراءة يقوم على تحليل الخطاب ، واستقراء رؤية الكاتب من داخلها وليس من خارجها .

فوسط سيل الإعلام المنهمر الذى ربما لم تتعرض له البشرية من قبل بهذه الكثافة والسرعة من قبل ، وبين عشرات بل ومئات التقارير والشهادات والتصريحات التى يقرأها ويسمعها ويشاهدها المواطن كل يوم ، فإن عليه ، بل ومن واجبه ، أن يكون قادرًا ليس فقط على تحليل الخطاب ، وإنما أيضًا النفاذ إلى الرؤى الأساسية التى ينطلق منها كل ما يصل إليه ، ويبحثها ويمحصها ، ويقارن فيما بينها ، ويتبين فيها الغث والثمين ، وبإختصار لا

يسمح لأحد أيا كان أن يتلاعب بمشاعره وعقله ، حتى تحت رداء «الاستقلال» أو « الموضوعية » .

ولعل رؤية الأستاذ هيكل للنظام العالمى تمثل واحدة من المنطلقات الأساسية التى منها جاءت شهادته عن حرب الخليج . ولأول وهلة فإن الكاتب الكبير يبدو ـ على غير العادة ـ مرتبكًا فى قراءة ما يحدث ويجرى فى العالم ، فهو لا يستطيع أن ينكر أن هناك شيئًا جديدًا يجرى فى العالم يختلف عمّا عرفناه وتعودناه خلال العقود الأربعة التى تلت الحرب العالمية الثانية . ولكنه ـ فى نفس الوقت ـ لا يستطيع أن يسلم بأن هذا الشىء الجديد لابد وأن يؤدى إلى علاقات جديدة ، وقواعد أخرى للتعامل بين الدول والأمم والشعوب .

فالأستاذ هيكل لا يستطيع أن يتجاهل أن فى العالم ثورة تكنولوجية جديدة عرفت بالثالثة ، تختلف جوهريًا عن الثورة التكنولوجية الصناعية الأولى والثانية* وهو يعلم أن تغيرًا بهذا الحجم كان دومًا سبيلاً لتغير بناء وعلاقات القوة فى العالم ، كما أنه لا يستطيع أن يغض الطرف عن أن قوة عظمى وجبارة (الإتحاد السوفيتى) كانت بسبيلها إلى الخروج من ساحة توازن القوى العالمى ساعة وقوع أزمة ـ حرب الخليج . ولم يكن ذلك بأى معنى حدثًا عاديًا يحدث كل يوم فى التاريخ الذى يقرأه الأستاذ هيكل بشغف . وهو لا يستطيع أن يدير

(*) يطلق تعبير الثورة الصناعية الثالثة على التكنولوجيات الحديثة فى مجال المعلومات والاتصالات والحواسب الالكترونية والهندسة الوراثية والفضاء ، وذلك تمييزًا لها عن الثورة الصناعية الأولى التى ارتبطت بالصلب والفحم والثانية التى كان جوهرها الصناعات الكيماوية والنووية ـ انظر عبد المنعم سعيد ، العرب ومستقبل النظام العالمى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ .

وجهه بعيدًا عن قائمة جديدة من الموضوعات التى أصبحت تلح على الإنسانية مثلما لم يحدث من قبل .

كل ذلك لا يستطيع كاتبنا الكبير أن ينحيه جانبًا . ولكنه ـ فى نفس الوقت لا يستطيع أن يقبل بوجود « نظام عالمى جديد » ، يقول الأستاذ هيكل :

« ولقد شاع فى بعض الوقت خلال الأزمة والحرب أن الإنفجار كله نتج من أن العراق اصطدم بنظام دولى جديد له قوانينه المختلفة وقواعده .

ولقد شاعت مقولة النظام الدولى الجديد ، وكان من المفارقات الغريبة أن هذا النظام لم يسفر بوجهه إلا فى الشرق الأوسط وحده دون بقية أرجاء الدنيا ، وذلك شىء يصعب اعتماده ببساطة .

ولعل مقولة ظهور نظام دولى جديد كانت تستحق إعادة النظر والتدقيق . . . . » .

وبغض النظر عما يدعيه الأستاذ هيكل من وجود مفارقة حول النظام « لم يسفر بوجهه إلا فى الشرق الأوسط وحده دون بقية أرجاء الدنيا » وهى غير صحيحة حيث أن علامات وآثار النظام بادية وظاهرة فى أمريكا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط والشرق الأقصى وأوروبا الشرقية ، وإن اختلفت الوسائل والسبل ، فإن الكاتب الكبير لم يكن قادرًا على نفى الإشتباك بين ما يشاهده ويكرره فى أكثر من مكان فى الكتاب ، وبين ما يحاول بناءه من تتابع منطقى للأحداث وفق وجهة نظره الخاصة .

ولفض هذا الإشتباك ، والتناقض ، فإن الأستاذ هيكل يلجأ لأكثر من وسيلة أهمها التمييز بين أربعة مفاهيم ، يقول أنها « مختلفة » : **عصر عالمى جديد** ، **نظام عالمى جديد** ، **ترتيبات عالمية جديدة** ، **ظواهر عالمية جديدة** . وبينما يشير العصر إلى النظام الاقتصادى والإجتماعى السائد (الرأسمالية) ، فإن النظام يشير إلى القوة والتحالف المهيمن فى العالم ، أما الترتيبات فتشير إلى

الإجراءات التى تقوم بها قوة ما للتكيف مع الظروف المتغيرة . وأخيرًا الظواهر وهى المسائل العامة مثل عالمة الإتصال الدولى مثلاً وتحول العالم إلى قرية واحدة. ويصل الكاتب من كل ذلك إلى القول : « **وإذن فإن ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظامًا عالميًا جديدًا ، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمى قديم يعيد بها تأكيد دوره فى ظروف متغيرة** » .

ولم يكن ممكنًا أن يصل الأستاذ هيكل إلى هذا الإستنتاج لولا أنه قرر « أن العصر الرأسمالى ما زال مستمرًا ، وهو ما يعنى أنه لا جديد تحت الشمس فى «**العصر** » الذى نعيشه ، ولولا أنه قرر أيضًا تأجيل حدوث الثورة الصناعية الثالثة إلى المستقبل حيث يضيف «أن القوة الغالبة فى مستقبله هى الثورة الصناعية الثالثة ، والمقدرة على امتلاك وسائلها » ، رغم أنه وفى الصفحة التالية مباشرة يشير إلى ظاهرة وسائل الإتصال الجديدة ويضرب مثالاً بشبكة التلفزيون CNN وهى التى ما كان يمكن لها أن تكون لولا أن هذه الثورة الثالثة أصبحت معنا حاضرة فى منازلنا وفى غرف نومنا وليس فى المستقبل الذى لم يحدد أستاذنا مداه .

إن هذا الارتباك غير المعتاد من الكاتب يعود إلى درجات مختلفة من الإلتباس والإختلاط بين المفاهيم على المستويين النظرى والعملى . فالواقع أنه لم يكن بقدرة الأستاذ هيكل أن يقنعنا بأن العصر والنظام والترتيبات والظواهر يمكن فصلها عن بعضها البعض . فالقوة السائدة فى العالم لا يمكن أن تكون كذلك ما لم تكن ممثلة للعصر الذى تعيش فيه وتعبر عن أقصى ما فيه من حيوية وقدرة بما فيها القدرة على الترتيب وإعادة الترتيب والإستحواذ على النصيب الأكبر من الظواهر الشائعة . وحتى لو سلمنا بأن هذا التمييز النظرى هو لأغراض تحليلية بحتة فإنه لا يصمد للشواهد والتغيرات الهائلة فى العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه . وربما كان مكمن الإلتباس والإختلاط

لدى الأستاذ هيكل ـ ومعظم الكتابات العربية المعاصرة ـ هو عدم القدرة على التمييز بين النظام الدولى والنظام العالمى . فى الأولى تتحدث عن صعود دول، وسقوط دول ، وعن « علاقات دولية » على أساس من توازنات للقوى يكون للقوة العسكرية النصيب الأوفى والأهم . وفى الثانية فإن الأمر يتعدى بكثير «الدول» إلى شبكات أخرى من العلاقات تتعدى الدولة القومية وتتخطاها . ولكن الخلط بين المعنيين هو الذى يفضى بسهولة إلى أن النظام القديم لم يتغير. طالما أن الولايات المتحدة ما زالت على قمة النظام رغم استبعاد أقوى منافسيها .

ولكن الخلط هنا يخدم أكثر من غرض فى البناء الذى يريد لنا الأستاذ هيكل أن نقتنع به بالنسبة لحرب الخليج . فالنظام العالمى ـ الذى لا يزال قديماً ـ تمثله الولايات المتحدة ، وهذه القوة كما يقول الأستاذ هيكل أصبحت مستنزفة ومرهقة ، ورغم ذلك فهى تحاول أن تستمر كذلك خلال القرن الواحد والعشرين ، ولما كان هذا لم يعد ممكنًا إلا بالهيمنة على النفط ، الذى هو سر أسرار قوتها ، فإنها لابد وأن تضع يدها دومًا على الخليج . وزاد على ذلك أن هذه القوة وقد أصبحت تعانى من « فراغ » بعد زوال الإتحاد السوفيتى ، فإنها اندفعت تبحث عن « عدو » . كل ذلك يقودنا إلى أن الضالة التى تبحث عنها أمريكا كانت العراق ، فهى تملأ الفراغ ، وتعطى نفط الخليج على طبق من فضة للولايات المتحدة ، ومن ثم تعطيها أكسير الحياة للقرن القادم .

هذا المنطق البسيط والسهل يصعب الإقتناع به فى الواقع المعقد والمركب للنظام العالمى . ولقد سبق فى الفصل السابق أن وضعنا مقولة « القرن الأمريكى القادم » موضع التساؤل والشك ، إن لم يكن الرفض الكلى على ضوء النقاش الدائر فى الولايات المتحدة فى نهاية عقد الثمانينيات . ولكن ما هو أبعد من ذلك أن نعود إلى اللحظة التى نشبت فيها أزمة الخليج وحتى بعد أن

صارت حربًا . ففى تلك اللحظة كان الإتحاد السوفيتى - رغم كل المتغيرات المثيرة فيه - لا يزال قائمًا وكانت الصواريخ السوفيتية لا تزال موجهة إلى نيويورك وواشنطن ولوس انجلوس وكل العواصم والحواضر الأمريكية والغربية أيضًا . فحتى تلك اللحظة ، ومن الناحية العسكرية البحتة ، كان العدو قائمًا رغم ما يعصف به من زلازل وبراكين . ولم يكن قد مضى على انهيار سور برلين سوى شهور قليلة ، وكانت أوروبا الشرقية كلها تغلى بالأحداث والأعاصير . وكانت هناك المسائل المعقدة للحد من التسلح فى أوروبا ، والوحدة الألمانية التى أصبحت قريبة وممكنة بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لأوروبا والعالم . وكانت هناك كل التسويات التى تجرى فى أمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا وكمبوديا . كل ذلك بالإضافة إلى المشاكل الداخلية فى الولايات المتحدة ذاتها . فى كل ذلك لم تكن واشنطن تعانى من فراغ وكان لديها كل ما يكفى ليشغلها لفترة طويلة مقبلة والعالم كله يعاد تشكيله من جديد بدلاً من أن تبحث عن عدو ، وتقتنصه وتنقض عليه .

ورغم أن الأستاذ هيكل رصد لنا ما كان يشغل الولايات المتحدة فى أوائل عام ١٩٩٠ من خلال حديث ريتشارد شينى ، وزير الدفاع الأمريكى ، أمام لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس باستمرار وجود الإتحاد السوفيتى كقوة عسكرية ، الصراعات الإقليمية فى الشرق الأوسط ، مقاومة انتشار المخدرات والإرهاب ، بالإضافة إلى طائفة أخرى من الموضوعات ، إلا أن كاتبنا الكبير لم يكن مقتنعًا :

« ومرة أخرى لم تكن تلك أهدافًا حقيقية للقوات المسلحة للقوة الأعظم التى بقيت وحيدة على قمة العالم .

وكانت عملية البحث عن هدف للقوة العسكرية الأمريكية ما زالت مستمرة » .

وكان الأستاذ هيكل قبل ذلك قد أكد على مقولة « البحث عن عدو » من خلال أكثر من عبارة :

« **كان الرئيس الأمريكى يبحث عن طرف يواجهه ، وميدان يثبت فيه نفسه ، وكذلك كانت المؤسسة العسكرية ، وكذلك أيضًا كانت مؤسسة الأمن الأمريكى** » .

« **كان لابد من خطر مقنع يبرر حجم الإنفاق وحجم القوة العسكرية الأمريكية ، ويعطى الاثنين هدفًا استراتيجيًا له معنى وله موضوع** » .

وفى الحقيقة فإن الأستاذ هيكل ليس وحده فى مقولة الدولة الأمريكية الباحثة أبدا عن عدو ، والتى نبعت من مصدرين : أولهما أمريكى منذ تحدث ايزنهاور عن «المجمع الصناعى العسكرى » الذى كان يخاف أن يتحكم فى أمريكا ويجعلها أمة عسكرية . وثانيهما عربى يرى أننا أمة « **مُستهدفة** » من الغرب عامة ومن الولايات المتحدة خاصة . وإذا كان المصدر الأول يجعل من وجود « العدو » أمرًا لابد منه حتى تنمو الجيوش والأسلحة ، فإن المصدر الثانى جعل العرب « العدو » الطبيعى . وزاد على ذلك فى السنوات الأخيرة أن دوائر متعددة فى الغرب بدأت بالفعل فى الحديث عن الأعداء المحتملين . وفى صدارة الحديث كانت اليابان دومًا هى العدو الذى رأى البعض أنه سبب ضررًا للاقتصاد الأمريكى والأمة الأمريكية أكثر مما سببه فى معركة بيرل هاربر وطوال الحرب العالمية الثانية وبعد اليابان جاءت ألمانيا بقوتها الصناعية ووحدتها وتاريخها المثير للهواجس والشكوك . أما العرب والمسلمون فكانوا فى مرتبة متأخرة وفى نطاق الازعاج الذى يسببه «الارهاب» والمهاجرون فى أوروبا .

ولكن ما كان ثانويًا بالنسبة للغرب أصبح رئيسًا بالنسبة لكثيرين من العرب لأنه يناسب ما اعتادوا على التفكير فيه من أنهم الضحية التى لا يكف الآخرون عن الطمع فيها والرغبة فى الاعتداء عليها . فتقدمها وتأخرها ، قوتها

وضعفها ، صعودها وسقوطها ، دائمًا رهن العالم الخارجى ، وإرادة من يطمع ومن يطمح ، وهم بريئون براءة الذئب من دم ابن يعقوب ! .

كل ذلك يحتاج إلى فحص وتدقيق . فالنصر الذى حققه المجمع الصناعيـ العسكرى الأمريكى على المجمع العسكرى ـ الصناعى السوفيتى (هذا المجمع الأخير تجاهله دومًا الكُتاب العرب بما فيهم الأستاذ هيكل) فى الحرب الباردة ، لم يكن نتيجة مواجهة عسكرية بين الطرفين . صحيح أن سباق التسلح الرهيب لعب دورًا فى إنهاك الدولة الشيوعية ، خاصة بعد أن دخلت الثورة الصناعية الثالثة فيه بما عرف باسم مبادرة الدفاع الخاصة المدللة باسم حرب النجوم ، إلا أن العامل الحاسم كان فى المواجهة الاقتصادية والإعلامية التى جعلت الغرب حلمًا يتوق مواطنو الشرق إليه ويسعون إليه . وكانت التفاعلات الاقتصادية العالمية ، وشبكات الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، تنقل إلى شعوب الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية كل ما يجعلهم يشعرون بالحسرة على أوضاعهم ، والحنق على أوضاعهم ، مما كان كافيًا للإندفاع نحو تحطيم سور برلين ، وبعده كان الإنهيار الكبير نوعًا من التفاصيل وتحصيل الحاصل . كانت الإمبراطورية تنهار ، لا بالقنابل الذرية ، والصواريخ العابرة للقارات ، وإنما بالصناعة والتجارة والتكنولوجيا التى هى ـ ونستعير من الأستاذ هيكل ـ بلا نار ولا لهب ! . كانت الثورة الصناعية الثالثة حاضرة وماثلة تعصف بالنظام الإشتراكى الآن وليس فى المستقبل ، كما يريدنا كاتبنا الكبير أن نعتقد ونقتنع . وإذا كانت الثورة الاقتصادية والصناعية كانت هى العامل الحاسم ، فإن التركيز على دور المؤسسة العسكرية الأمريكية ورغبتها فى الاستمرار والبقاء والنمو ـ وهو صحيح إلى حد ـ يصبح مبالغة كبرى . . وليس هذا رأينا ، وإنما هو آراء الأغلبية فى الدوائر الأمريكية كلها الرسمية وغير الرسمية .

ولكن الأستاذ هيكل يقتطع لنا نوعية واحدة من الأقوال والشواهد والشهادات التى تعبر فى معظمها عن بقايا الحرب الباردة ، ولكنها لا تعكس بأى حال من الأحوال الواقع فى الولايات المتحدة والتى تدرك تمامًا أن « القوة الاقتصادية والصناعية هى الفيصل فى النظام العالمى الآن وفى المستقبل . وفى الحقيقة ليس من المستبعد أبدًا أن الدوائر الصهيونية فى الغرب عامة وفى أمريكا خاصة هى أكثر الأطراف غير المستريحة لإنتهاء الحرب الباردة ، وهى من أكثر المروجين لأفكار البحث عن « عدو جديد» سواء كان ذلك اليابان أو ألمانيا أو ـ بالطبع ـ الإسلام ـ وهو تيار يمثل أقلية نشطة وفعالة ولكنه بالتأكيد لا يمثل الأغلبية . ولكن المدهش أن كثيرًا من الكتاب العرب ـ ومن بينهم الأستاذ هيكل ـ يقعون فى هذا الفخ بسهولة شديدة ، ويخلقون مناخًا يهيئ الأسباب لتناقض يمكن التعامل معه ، وصدام يمكن تلافيه .

هذا الموقف للأستاذ هيكل ـ وغيره ـ ينطلق فى جوهره من مقولة معرفية قوامها وجود حالة عداء أبدى ومستحكم وتاريخى بين المنطقة العربية والغرب. وهذه المقولة لا يمكن قبولها بسهولة وتحتاج لكثير من التدقيق والفحص حتى لا ينجم عنها سياسات صراعية وصدامية فى غير أوقاتها ولا تسمح توازنات القوى بها . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك خلافًا ، وربما تناقضًا بين منظومة القيم العربية الإسلامية ، ومنظومة القيم الغربية المعتمدة على التقاليد اليهودية ـ المسيحية . وصحيح أيضًا أن التاريخ عرف كثيرًا من مواقع الصدام ما بين حضارات شمال البحر المتوسط وجنوبه بدءا من غزو الإسكندر المقدونى لمصر وشمال الجزيرة العربية فى العصر القديم وحتى الغزوة الصهيونية فى العصر الحديث مرورًا بالصدام الرومانى العربى الإسلامى والحروب الصليبية والاستعمار . ولعل موقع إسرائيل فى قلب الوطن العربى ، واغتصابها لحقوق الشعب الفلسطينى ، واحتلالها للأراضى العربية ، مع

استمرار الغرب فى تأييدها والدفاع عنها ، هو أبرز نقاط المجابهة والصدام .

ولكن العلاقة بين العرب والغرب لم تكن دومًا صدامية وفى كل المجالات . فالإسلام هو امتداد روحى ومعنوى لكل من اليهودية والمسيحية ، ولأنه خاتم الرسالات السماوية فإنه استوعبهما وتخطاهما . وبالتأكيد فإن العلاقة بين شعوب الأديان الثلاثة ، باعتبارهم أهل كتاب ، أقوى مما يجمع بين الإسلام والحضارة البوذية فى اليابان ، أو الكونفوشية فى الصين ، أو ـ بالتأكيد ـ الحضارة المادية الإلحادية الشيوعية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوروبا سابقًا . كذلك فإن التواصل ما بين الحضارات الغربية القديمة اليونانية والرومانية مع حضارات المنطقة العربية القديمة فى مصر والعراق ، ثم مع الحضارة العربية الإسلامية كان قويًا وجعل هذه الأخيرة حاملة لشعلة الحضارة الإنسانية التى ما لبثت أو واصلتها أوروبا منذ عصر النهضة فى القرن السادس عشر . وحتى النهضة العربية التى بدأت منذ القرن التاسع عشر لم تكن لتحدث لولا التأثر الكبير بمنتجات الحضارة الغربية بما فيها الفكرة القومية ذاتها التى جعلت العرب يسعون إلى الاستقلال عن الخلافة العثمانية أولاً ثم الاستعمار الغربى نفسه ثانيًا . العلاقة بين العرب والغرب إذن كانت دومًا علاقة جدلية فيها الإنقطاع والتواصل ، التناقض والتعاون ، والسلام أحيانًا والحرب أحيانًا أخرى .

وحتى فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت القضية الفلسطينية فيها هى الحاكمة فى العلاقات المشحونة بالصدام والتوتر بين العرب والغرب ، فإن الأمر لم يستبعد نقاط التقاء فى مواقف ومصالح . فالتناقض داخل المعسكر الغربى نفسه بين القوى الإستعمارية القديمة (بريطانيا وفرنسا) والقوة المهيمنة الجديدة (الولايات المتحدة) جعل معركة الإستقلال العربية أقل تكلفة مما كان ممكنًا لو أن هذا التناقض كان غائبًا . ولا

يستطيع أحد أن يستبعد كلية الدور الأمريكى فى جلاء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عن مصر عام ١٩٥٦ ، والجلاء الإسرائيلى عن سيناء مرة ثانية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وربما لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن الدور الغربى عامة والأمريكى خاصة فى الحرب العراقية ـ الإيرانية ، والذى حدث برغبة ورضى من العراق نفسه ، كان عاملاً أساسيًا فى النهاية التى وصلت إليها الحرب . وينطبق نفس الشيء على الانتصار الذى حققه المجاهدون الأفغان مؤخرًا فى أفغانستان ، والذى كان العون الغربى فى التسليح والمعلومات والتدريب أحد العوامل التى ساهمت فى النصر ورفعت راية الإسلام عالية وخفاقة .

فى كل ذلك لم يكن الغرب وفى قلبه أمريكا يفعل ذلك من « أجل سواد عيوننا » كما يقال ، ولكنه كان يحمى مصالح رأى أنها تستحق الدفاع عنها . وهذا هو بالتحديد ما نريد إثباته ، وهو أنه فى لحظات تاريخية كثيرة كانت **هناك مصالح مشتركة** ، بقدر ما كان هناك لحظات أخرى فيها مصالح متناقضة ومتصارعة . وإذا أضفنا إلى ذلك أن التنمية العربية بما فيها من تعليم وصحة وصناعة وزراعة وتكنولوجيا لا تزال مستمدة من الغرب أساسًا ، وأن النفط العربى لم يكن ليستمد أهميته الإستراتيجية والاقتصادية فى العالم العربى لولا احتياج الغرب الصناعى له ، لأدركنا أن قبول فكرة أن العرب هم العدو الجديد الذى يبحث الغرب وأمريكا عنه تصبح أسهل الطرق إلى التهلكة .

ولا ندعى هنا أن الأستاذ هيكل لا يعرف كل ذلك . فلعله يعد أبرز الكتاب العرب الذين حققوا مكانة فى الغرب وأقاموا علاقات مع قادته ومفكريه وكان فى ذلك يحقق مصلحة مشتركة . وهو أيضًا يعلم أنه فى علاقات الدول لا توجد عداوات دائمة أو صداقات دائمة ولكن هناك دومًا

مصالح دائمة ، وهذه قد تلتقى ، أو تتعارض مع مصالح آخرين . وحكمة السياسة دومًا هى إدارة العلاقات لتعظيم المصالح وتقليل الخسائر .

ورغم ذلك فإن أستاذنا يمضى غير معصوب العينين نحو مقولة الدولة التى تعانى « **الفراغ** » وتبحث عن « **عدو جديد** » ، لأن ذلك ينسجم مع البناء الذى يعرضه علينا . فمثل هذا الرأى يجعل الولايات المتحدة ـ وليس العالم كله ـ هى الطرف الأول فى الصراع الذى نشب فى الخليج ، ومن ثم تصبح الكويت والعرب الذين وقفوا معها غير ذى موضوع . والأهم ـ وكما فى القصص البوليسية فإنه يخلق عنصر « النية » المسبقة التى تنتظر الفرصة لكى تضرب ضربتها القاضية ، وتكون الجريمة ـ كما يراها الأستاذ هيكل ـ مع سبق الإصرار والترصد ! .

وربما كان الأستاذ هيكل يستطيع أن يوفر على نفسه ، وعلينا ، مثل هذا الرأى ، لو نظر إلى العلاقات الأمريكية ـ العراقية حتى بداية عام ١٩٩٠ ، أى قبل شهور من نشوب القارعة ، وساعتها سوف يكتشف أنها كانت أكثر من وثيقة ، وتنتفى معها مقولة البحث الأمريكى عن عدو وجد ضالته فى العراق .

الشهادات العراقية الأمريكية تشير ـ بلا لبس ـ إلى أن العلاقات بين الطرفين كانت ـ فيما عدا فترة قضية ايران ـ كونترا التى نجمت عن رغبة أمريكية فى تحريرالرهائن ومداعبة التيار « المعتدل » فى إيران ـ « **سمنًا على عسل** » . الشهادة العراقية جاءت على لسان السيد يوسف عبد الرحمن المستشار التجارى فى السفارة العراقية لدى واشنطن فى خطاب القاه فى نيويورك أمام نادى التجارة العالمى فى ٢٥ ابريل ١٩٨٩ حيث قال :

إن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق نمت بشكل متزايد حتى وصلت إلى ٢,٧٦ مليار دولار ، « **وهذا ما يجعل العراق أكبر شريك عربى تجارى للولايات المتحدة بعد المملكة العربية السعودية** » .

وقبل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن عام ١٩٨٤ فإن نشاط الشركات الأمريكية فى العراق كان محدودًا ، وبعد تطبيع العلاقات بين الطرفين فإن هذا النشاط أصبح ملحوظًا ، الأمر الذى استدعى توقيع اتفاقية للتعاون الفنى بين الولايات المتحدة والعراق عام ١٩٨٧ . هذه الإتفاقية شجعت التبادل التجارى بين البلدين .

وخلال السنوات الخمس التالية لإعادة العلاقات كانت الحاصلات الزراعية هى العنصر الغالب فى الصادرات الأمريكية إلى العراق . ولذا فإن حكومة الولايات المتحدة ضمنت قروضًا قيمتها ١,١ مليار دولار لشراء الحاصلات الزراعية على مدى عامين ، وهو ما يجعل العراق أكبر مستورد للحاصلات الزراعية الأمريكية تحت مظلة هذا البرنامج .

وقام بنك الصادرات والواردات الأمريكية بضمان منح العراق قروضًا قصيرة الأجل قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لشراء سلع غير زراعية ، وكان يبحث قروضًا جديدة متوسطة المدى نتيجة نجاح القروض الأولى فى تدعيم العلاقات بين البلدين .

ونظمت وزارة التجارة الأمريكية مشاركة العديد من الشركات الأمريكية فى معرض بغداد الدولى للتجارة خلال الفترة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ .

وأن العراق حريص على زيادة مساهمة الشركات الأمريكية فى التنمية العراقية ، خاصة بعد وقف إطلاق النار مع إيران وأفضل ما يمكن أن تتوجه إليه هذه الشركات مجالات الأجهزة والمنتجات الزراعية ، الماكينات الثقيلة ، الأجهزة والمنتجات الصحية بما فى ذلك الأدوية ، وأجهزة حقول البترول والتكرير ، والأجهزة الألكترونية وأجهزة الإتصالات والكمبيوتر والسلع والخدمات والخبرات الفنية الأمريكية .

وأن العراق لديه البنية الاقتصادية الأساسية التى تسمح بالتوسع فى

الاستثمار الأمريكى فى العراق ، بما يتوافر له من موارد بترولية وبشرية وتكنولوجية ومما يسهل الإستثمار أن العراق قد اتبع سياسة تعتمد على القطاع الخاص ، و « خصخصة » القطاع العام . كما أن قيام مجلس التعاون العربى بين العراق ومصر والأردن واليمن الشمالى يولد فرصًا واسعة للشركات العالمية للعمل فى سوق متسع .

أما على الجانب الأمريكى فإن الشهادات توالت من أكثر من مصدر وأوردتها الصحف الأمريكية ، ولم يصدر تكذيب واحد لها من الجانب العراقى على الوجه التالى :

** إعتبارًا من عام ١٩٨٤ ، ولما بدا أن إيران أصبحت داخل الأراضى العراقية ويمكن أن تحقق انتصارًا فإن تعليمات ريجان لمساعديه كانت مساعدة العراق بكل الطرق الممكنة لمنع ذلك من الحدوث . واستمرت هذه السياسة بعد وقف إطلاق النار ، وبعد تولى بوش للسلطة وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ أصدر مجلس الأمن القومى الأمريكى توجيهًا باسم بوش يدعو فيه إلى « التوسع وتحسين العلاقات مع العراق » .

** منذ عام ١٩٨٤ بدأت الولايات المتحدة فى تقديم معلومات عسكرية واستخبارية حول مسرح العمليات مع إيران ، واستمر ذلك حتى مارس ١٩٩٠ وشجعت الولايات المتحدة أطرافًا ثالثة لكى تمد العراق بالمعونة والسلاح . وفى المقابل قدمت العراق معلومات عن جماعات الارهاب العالمية ! .

** علمت المخابرات المركزية الأمريكية أن العراق يقوم بنقل الحاصلات الزراعية الأمريكية مباشرة إلى أوروبا الشرقية ، وحصل مقابلها على السلاح . ورغم مخالفة ذلك لقوانين أمريكية ، فإن إدارة بوش تجاهلت الأمر .

** في أغسطس ١٩٨٩ أغارت السلطات الأمريكية على فرع فى مدينة أطلانطا لبنك لافورو الإيطالى ، ووجدت دلائل قوية على أن مسئولين عراقيين على أعلى مستوى متورطون فى عملية إحتيال قدرها ٤ مليارات دولار . وفى أكتوبر توصلت إدارة الجمارك الأمريكية إلى أن هناك إحتمالا بأن يكون هذا المبلغ قد استخدم لشراء تكنولوجيا تتعلق بالصواريخ والأسلحة الكيماوية . وسعى المدعى العام لإصدار قرار إتهام لهؤلاء المسئولين ، ولكن مسئولين من وزارة الخارجية الأمريكية تدخلوا ، وأبطأوا من الإجراءات ، ولم يتم توجيه الإتهام حتى عام ١٩٩١ بعد عملية عاصفة الصحراء .

هل هذه الشهادات العراقية والأمريكية تشير بأى معنى إلى « عدو » تحت الصنع ؟ أم أنه عندها يتهاوى منطق الأستاذ هيكل كله ولا يبقى منه سوى قبض الريح ؟ .

الفصل الخامس

رؤيـــة النظـــام العـــربى

تحليل أى كاتب لحدث هام لا ينصرف فقط إلى تحديد العوامل والعناصر والتفاعلات الحاكمة لأطراف الواقعة قبل وأثناء وبعد وقوعها ، وإنما يبدأ دومًا بمجموعة من الرؤى الأساسية التى تحدد المناخ والإطار والتربة التى زرعت فيها قوى وموضوعات الخلاف والتنازع . ونظرة الأستاذ هيكل لحرب الخليج نبعت من أربع رؤى أساسية ـ النظام العالمى وموقع الولايات المتحدة منه ، ورؤية للنظام العربى وحركته ، ورؤية للبترول ومكانته فى العالم وفى المنطقة العربية وأخيرًا ، رؤية لإسرائيل ومركزها ودورها فى منطقة الشرق الأوسط .

الرؤى الأربع ، بالإضافة إلى « لغة الكلام » الخاصة والمتميزة ، تقود كلها إلى أن أزمة ـ حرب الخليج ، كانت حتمية ولم يكن ممكنًا تجنبها . البشر هنا ـ القادة والشعوب ـ لا يظهرون ، اللهم إلا عندما يخطئون حسابات القوى ، ولكنهم فى النهاية أسرى قوى قاهرة مادية وعاطفية ونفسية لا يستطيعون منها فكاكا ، وبالتأكيد فإن ذلك ليس حال الأستاذ هيكل وحده . فأدب الكتابة السياسية العربية كله مملوء حتى الحافة بالحتميات التى تبدأ بالأمة « المستهدفة» وتنتهى دومًا بالزمن العربى الرديء الحزين كما فى التعبيرات الشائعة . اليابان هزمت واحتلت أراضيها ووضع لها دستور خاص وسويت مدن لها بالأرض بالقنابل الذرية ، وبعد عقدين فقط كانت قد تجاوزت المحنة كلها ، وبعد

عقدين آخرين أصبح هناك من يتحدث أنها القوة العظمى الثانية الحقيقية فى العالم . ألمانيا قسمت وسويت بالأرض وتمت معاملة شعبها وثقافتها (من اللغة حتى الموسيقى) بإمتهان وإزدراء ، والآن فإنها موحدة ، والمركز الرئيسى للوحدة الأوروبية ، إذا قدر لها أن تقوم ، والقاعدة الاقتصادية التى تنظر إليها عواصم وحواضر بالإعجاب تارة ، والحسد والحنق تارة أخرى . كوريا ، وهى من العالم الثالث ، فرّقتها وقسمتها الحرب الأهلية ، وحرثتها الجيوش اليابانية والصينية والأمريكية حرثًا من شمالها لجنوبها . ومن جوف الرماد برزت كوريا الجنوبية كقوة اقتصادية كبرى ، تقترب قيمة صادراتها من الألكترونيات فقط من كل قيمة الصادرات العربية غير البترولية من الخليج إلى المحيط .

الأمثلة الثلاثة ـ وغيرها كثير ـ لم تلعن الغرب صباح مساء ، ولم تلق المسئولية على عاتق الاستعمار تارة ، وأمريكا تارة أخرى ، عند كل عجز لديها عندهم جميعًا كان التاريخ مسارات يمكن الاختيار بينها ، والنظام الإقليمى والدولى مجموعات من الفرص التى ينبغى إنتهازها والمخاطر المطلوب تجنبها . الزمن لديهم كان دومًا صناعة إنسانية . ولكن لدينا ، وبالأحرى لدى كتاب السياسة العرب ، فإننا أسرى قوى جهنمية مجهولة وسريّة ، خبيثة وشريرة ، ليس لنا فيها فعل ولا عمل . وفى الفصلين السابقين أبدينا التحفظ والنقد على رؤية الأستاذ هيكل للنظام الدولى ، وأبدينا وهن الرابطة بين النفط و « **القرن الأمريكى القادم** » وأبنّا أن الصدام بين أمريكا والعراق لم يكن حتميًا ، لأن أمريكا لم تكن تعانى من « **الفراغ** » وكان لديها من « **الأعداء** » ـ إذا كان ذلك هو همها حقًا ـ ما يكفى ، وكانت العلاقات بين واشنطن وبغداد حتى شهور قبل الأزمة « **سمنًا على عسل** » قولاً وفعلاً . وكان أمام النظام الحاكم فى العراق مسارات كثيرة ، وفرص عديدة ، كان يمكن أن تضيف إلى قوة العراق وقوة

الأمة العربية ما يدفعها خطوة وخطوات إلى الأمام . ولكنه إختار أسوأها وأشدها تدميرًا وإيلامًا .

وعلى أى الأحوال فإن ما كان مطروحًا على العراق من أبواب مفتوحة للتعامل مع الغرب ومع أمريكا كان مفتوحًا له على مصراعيه داخل النظام العربى . ولكن رؤية الأستاذ هيكل هنا ـ كما كان فى حالة رؤيته للنظام العـالمى ـ قادته ، وأراد أن يقودنا بها إلى أن الصدام حول الكويت ، وإن كان فيه أخطاء فى الحساب ، إلا أنه كان منطقيًا ومفهومًا فى إطار ظروف العلاقات العربية ـ السائدة . ولنقرأ ما كتبه أستاذنا عن النظام العربى قبل الأزمة :

« ومرة رابعة وجدت الأمة نفسها أمام الطريق المسدود ، ولم يعد طريقًا واحدًا هو الذى إنسد وإنما أصبحت الطرق كلها مسدودة » . وكان ذلك فى معرض حديثه عن إنشاء مجالس التعاون العربى الثلاثة .

كان العالم العربى فى أسوأ حالاته .

منقسمًا فى الظاهر وفى الباطن ، ومتضاربًا فى النوايا وكلها غامضة ، ومنهمكًا فى المظاهر وكلها خدّاعة ، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية ، وحتى إنسانية »! .

وإذا كان ذلك كذلك ، كما يقول الأستاذ هيكل ، فلا ندرى لماذا يستغرب بعد ذلك ويندهش ويضع علامات التعجب عند حدوث الأزمة فيذكر لنا :

« وكانت بعض المشاهد الحية على الأرض العربية أشد مدعاة للإنقباض والكآبة من أى مشهد خطر على خيال « كافكا » الكاتب التشيكى الذى اشتهرت مشاهد رواياته فى الأدب العالمى بصور الكوابيس المزعجة » ! .

« كان العالم العربى فى مباراة مع نفسه فى لعبة أخطاء الحسابات » .

فلعل مشاهد كافكا ، و « لعبة » أخطاء الحسابات تصبح نتيجة منطقية لكون العالم العربى كان فى أسوأ حالاته ووصل إلى طريق مسدود ، والأزمة

أخذت بخناق الجميع . ولكن ذلك بالتحديد هو ما يريد لنا الكاتب الكبير أن نعتقد فيه . فالنظام العربى كان فى حالة أزمة مستعصية ، وفى حالات الأزمات فإن كل شيء يصبح ممكنًا ، ومفهومًا ، وربما مقبولاً إذا توافر شرط أساسى هو القدرة الجيدة على إجراء حسابات القوة ! ! . وذلك بالتحديد هو ما نختلف فيه مع الأستاذ هيكل ، ففى قناعتنا أن النظام العربى لم يكن فى أزمة ، بل لعله كان خارجًا منها بخطى وئيدة وحثيثة ، وكانت هناك جراح تلتئم وصراعات تنتهى أو تتوارى ، وجسور تبنى ، واتصالات كانت مقطوعة تقام ، وجاء الغزو العراقى للكويت ليطيح بذلك كله .

ففى خلال النصف الأول من الثمانينيات كان النظام العربى يواجه بالفعل واحدة من أكبر أزماته وكان تحالف حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد انهار منذ زمن ، وتبعه إنهيار التحالف المضاد لمعاهدة كامب ديفيد والذى تكوّن فى قمة بغداد عام ١٩٧٨ ، وأصبحت مصر خارج الساحة العربية دون أن ينجح الذين عزلوها فى تقديم بديل معقول ومقبول . العراق الذى قاد الحملة المضادة للقاهرة ما لبث أن بدأ حربًا مع إيران دون تنسيق أو تشاور مع أحد وبعد سنتين من الحرب أصبحت تدور داخل الأراضى العراقية نفسها ، وكانت سوريا مغموسة من الرأس حتى القدم فى الحرب الأهلية اللبنانية فى زمن ظنت أنه من الممكن تحقيق تكافؤ استراتيجى اعتمادًا على قدراتها الذاتية . ولم يمر وقت طويل حتى حدث الغزو الإسرائيلى للبنان والخروج المأساوى للفلسطينيين منها . ودخلت ليبيا التى كانت تريد تغيير العالم وإقامة الوحدة العربية عن طريق **الكتاب الأخضر** فى مغامرة غير مفهومة فى تشاد . وكانت مشكلة الصحراء تمزق المغرب العربى تمزيقًا وتستنفد كل موارده . ونشبت الحرب الأهلية فى السودان ، وكان هناك أكثر من نوع من الحرب الأهلية فى اليمنين الشمالى والجنوبى . كان الإنهيار والخراب فى كل مكان واضحًا فى

أطلال بيروت ، وسلسلة هجوم « كربلاء » * التى كان الواحد منها يتلو الآخر ، وفى حروب لا معنى لها فى الصحراء الأفريقية العربية . وكأن كل ذلك لم يكن كافيًا ، فقد انهارت أسعار النفط انهيارًا مفاجئًا فى عام ١٩٨٦ لكى تجعل المأساة تشمل الأمة على جميع طوائفها ، ودولها .

ويبدو أن هذه الحالة لم يكن ممكنًا لها أن تستمر ، وأيقن الجميع أن استمرار التمزق والإنقسام ، واتباع كل دولة لطريقها الخاص لا يفضى إلاّ إلى الخراب . وفيما بين بداية ١٩٨٧ وبداية عام ١٩٩٠ ـ أى حوالى ثلاث سنوات ـ بدأت بعض علامات الصحة تعود إلى النظام العربى وكانت خجولة ومترددة فى البداية ، إلا أنها ما لبثت أن تسارعت بعد ذلك بمعدلات كان كثير من اليائسين دومًا يعتبرونها مستحيلة .

ففى يناير ١٩٨٧ التقى الرئيسان السورى والمصرى فى المؤتمر الإسلامى فى الكويت لأول مرة منذ عشر سنوات . ورغم أن العلاقات الدبلوماسية لم يتم استئنافها فورًا ، فإن الإتصالات بين مصر وسوريا تكثفت خلال الفترة التالية فى ميادين الفن والرياضة . وعمل الرئيسان الأسد ومبارك على الحديث بطريقة طيبة عن بعضهما البعض ، ولم تعد سوريا بعد ذلك عقبة فى وجه إعادة العلاقات بين القاهرة وباقى العواصم العربية .

والتقى الرئيسان حافظ الأسد وصدام حسين مرتين خلال عام ١٩٨٧ فى

(*) خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بدأت إيران سلسلة من الهجمات الشرسة على العراق بهدف إنهاء الحرب العراقية . الإيرانية لصالحها ، وقد أطلقت عليها جميعًا اسم كربلاء بلغ مجموعها عشرة وكان أولها فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ثم توالت فى ١٩٨٦/٨/٣١ ، ١٩٨٦/٩/١ ، ١٩٨٦/١٢/٢٤ ، ١٩٨٧/١/٨ ، ١٩٨٧/١/١٣ ، ١٩٨٧/٣/١ ، ١٩٨٧/٤/٧ ، ١٩٨٧/٤/٩ ، ١٩٨٧/١٢/٢٤ .

عمّان ، ورغم أن العلاقات بينهما لم تعد أبدًا إلى مجاريها ، إلاّ أن الحملات الإعلامية بينهما أصبحت أقل حدة ، وحدث تبادل لوفود تجارية . وفى نفس الوقت فإن سوريا اختارت أن تبتعد عن إيران حينما حضرت مؤتمر القمة الإسلامى فى الكويت ومؤتمر القمة العربى فى عمّان الذى كان مكرسًا للحرب العراقية ـ الإيرانية . والأهم من ذلك أن سوريا أخذت تدريجيًا فى الانتقال من دور المؤيد لإيران إلى دور الوسيط معها .

وفى ابريل ١٩٨٧ نجحت منظمة التحرير الفلسطينية فى استعادة وحدة فصائلها حينما انعقد المؤتمر الوطنى الثامن عشر فى الجزائر . واندلعت الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر من نفس العام لكى تخلق موقفًا جديدًا أمام العالم ، وبدأت العلاقات الفلسطينية ـ السورية فى التحسن النسبى .

ونجحت وساطة سعودية خلال ١٩٨٧ فى أن ترتب لقاء بين الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد وملك المغرب ترتب عليه تبادل للزيارات . وفى مايو ١٩٨٨ تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما . والأهم من ذلك أن الحديث تجدد حول وحدة المغرب العربى وحل المشكلة الصحراوية عن طريق استفتاء محايد .

وعادت مؤسسة القمة العربية مرة أخرى للعمل بعد توقف دام خمس سنوات ، فاجتمع مؤتمر للقمة فى عمّان فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، وخصص مؤتمر تال فى الجزائر فى ١٧ يونيو ١٩٨٨ لدعم الانتفاضة الفلسطينية وبعد ذلك بعام عقد مؤتمر آخر فى المغرب حضرته مصر لأول مرة بعد أن استعادت علاقاتها مع البلدان العربية منذ مؤتمر عمّان ، واتخذ قرار عودة الجامعة العربية إلى مصر .

وزال التوتر فى العلاقات بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى وعمل الطرفان على إقامة الوحدة بينهما التى ما لبثت أن أصبحت حقيقة واقعة .

وتوقفت الحرب العراقية ـ الإيرانية فى أغسطس ١٩٨٨ بعد أن سجل العراق انتصارًا فى العام الأخير للحرب .

وفى فبراير ١٩٨٩ تم توقيع اتفاقيات إنشاء مجلس التعاون العربى والإتحاد المغاربى ، لكى يضافا إلى مجلس التعاون الخليجى ، ليخلقوا جميعًا مناخًا معقولاً وممكنًا للتكامل الوظيفى بين عدد ـ ولو محدود ـ من الدول العربية .

وفى نفس العام نجحت السعودية فى تحقيق ما كان مستحيلاً لسنوات عدة فى تجميع الطوائف اللبنانية . وتم توقيع اتفاق الطائف الذى أدى إلى انتخاب رينيه معوّض رئيسًا للجمهورية اللبنانية . ورغم أن اغتياله وجه ضربة قوية للاتفاق إلاّ أن الإنتخاب السريع للرئيس الياس هراوى أشعّ ضوءًا فى النفق اللبنانى المظلم .

وأنهت ليبيا حربها مع تشاد . ولم تكتف باستعادة العلاقات مع مصر وإنما سعت إلى فتح الحدود وتقوية العلاقات بين الطرفين .

لم يكن كل ذلك كثيرًا ، ولم تكن هناك قفزة نوعية فى العلاقات العربية ـ فبالتأكيد فالوحدة العربية لم تكن قد تحققت ، ولا تم حل القضية الفلسطينية ، وكان هناك الكثير من الشكوك والهواجس . ولكن المؤكد أن ما كان يحدث خلال السنوات الثلاثة لم يكن « **خداعًا** » أو « **وهمًا** » أو « **سرابًا** » كما يقول الأستاذ هيكل ، فقد توقف نزف دماء كانت تسيل أنهارًا ، واتصلت علاقات كانت قد انقطعت ، وجرت مياه كانت قد وقفت فى طريقها سدود وموانع . ومع مطلع التسعينيات كان يمكن القول أن التدهور العربى قد توقف وأن هناك بدايات مشجعة تحتاج إلى جهد لكى يحدث تحول كيفى داخل الوطن العربى يستطيع بمقتضاه مواجهة تحديات القرن القادم .

ومما كان يبعث على التفاؤل أكثر أن ظاهرة مثيرة بدأت تظهر بقوة فى العلاقات العربية ـ العربية بعيدًا عن سطح العلاقات الرسمية بما فيها من

مشكلات وعوائق ، تمثلت فى بزوغ الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية على نطاق واسع فى مجالات لم يكن أبلغ المتفائلين بالتكامل العربى أن يحلموا بها .
وكان مصدر هذه الظاهرة الثروة النفطية التى تدفقت على البلدان العربية المنتجة للبترول . ففى عام ١٩٦٥ كان دخل الدول العربية الأعضاء فى منظمة اوبيك ١٦٩ , ٢ مليار فقط . وفى عام ١٩٧٠ وصل هذا الرقم إلى ٥ر٥١ بليون دولار ، وبعد عشر سنوات وصل إلى ٢٤٤ , ٢٠٤ بليون . وبعد ذلك بدأ هذا الدخل فى التقلص إلى ٩ , ١٨٢ بليون عام ١٩٨١ ، و ٧ , ١٣٤ بليون عام ١٩٨٢ ، و ٧ , ١٠١ بليون عام ١٩٨٣ و ٤ , ١٠٢ بليون عام ١٩٨٤ ، حتى وصل إلى حوالى ٨٤ بليون دولار عام ١٩٨٩ . ورغم هذا التدهور فى دخل النفط خاصة خلال النصف الثانى من الثمانينيات ، فإن عقدين من الدخل المتراكم كانت حافزًا لأكبر عملية تنمية فى تاريخ المنطقة منذ بناء الأهرامات .
كانت الدول العربية المنتجة للنفط تحتاج كل شىء من المدارس إلى الجامعات ، ومن الشوارع حتى المصانع ، ومن البنية الأساسية للمرافق الإعلامية والصحية والخدمية ، وحتى البنية القانونية للتشريعات والحكم . وكان لكل ذلك آثار واسعة المدى :

□ برزت ظاهرة انتقال العمالة العربية من الدول العربية كثيفة السكان إلى الدول العربية المنتجة للنفط وخفيفة الموارد البشرية خاصة فى الخليج وتراوح الرقم المذكور لهذا الإنتقال بين خمسة وسبعة ملايين نسمة فى أوقات مختلفة خلال الفترة من منتصف السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات . وكان ذلك أكبر عملية لقاء بين العرب منذ الهجرات العربية الكبرى التى خرجت من الجزيرة العربية بعد ظهور الإسلام . وقد شاع لدى كثير من الكتاب العرب أن هجرة العمالة هذه قد أدت فى الواقع إلى زيادة سوء التفاهم والشقاق بين العرب نتيجة التنافس والشكوى من قوانين العمل . . . الخ . ولكن

الدراسات التجريبية العلمية الرصينة أثبتت عكس ذلك تمامًا ، ففى الدراسة الممتازة التى أجراها د . نادر فرجانى عام ١٩٨٥ ، ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان « **سعيًا وراء الرزق** »قام بمسح عينة ضخمة زادت على ثلاثة آلاف شخص وجد أن ٧٣,٧٪ من قوة العمل المصرية ترغب فى الوحدة مع دول عربية أخرى ، وكانت السعودية فى مقدمة هذه الدول . والأهم من ذلك أن الباحث وجد أن هجرة العمال كان لها تأثير فعّال فى زيادة الشعور القومى حيث وجد أن أعلى نسبة تأييد للوحدة العربية جاءت من الذين قاموا بالهجرة بالفعل (٧٨,١٪) بينما كانت ٧٤,٢٪ بين الذين هم فى قوة العمل ولم يهاجروا ، أما الذين كانوا خارج قوة العمل كلية فقد وصلت النسبة إلى أدناها (٦٨,٨٪) . وكان ذلك أمرًا مثيرًا للغاية فى وقت كانت هناك قطيعة بين مصر والدول العربية خلال الجزء الأكبر من الزمن الذى غطته هذه الدراسة .

☐ وفى الوقت الذى قامت فيه هذه العمالة المهاجرة بالمساهمة فى عملية التنمية الضخمة فى البلدان العربية المنتجة للنفط ، فإن عائدات العاملين وتحويلها إلى بلادهم أصبحت جزءًا هامًا من الاقتصاد الوطنى لبلدانهم فى مصر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان والسودان واليمن وتونس والصومال .

وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال الفترة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٩ قام العاملون المصريون فى البلدان العربية المنتجة للنفط ـ حسب تقديرات محافظة ـ بتحويل ٤٤ مليار دولار من الأموال والسلع إلى مصر ، وكان ذلك يمثل أكثر من ثلاثة أمثال المعونة الاقتصادية الأمريكية خلال نفس الفترة . وقد ساهمت هذه الأموال فى تعزيز قدرات القطاع الخاص فى بلدانهم حيث توفرت رءوس الأموال اللازمة لقيام المشروعات ، حتى بلغت نسبة المشاركة المصرية فى هذه المشروعات ٦٥٪ . والواقع أن ما صدق على مصر صدق على باقى البلدان العربية الأخرى التى قدمت العمالة المهاجرة .

□ ورغم أن استثمارات البلدان العربية المنتجة للنفط فى الدول العربية الأخرى ظلت دائمًا دون ما هو مطلوب ومرغوب ، إلا أنه منذ منتصف السبعينيات فإن هذه الاستثمارات زادت زيادة ملحوظة . ومرة أخرى فى مصر فإن نسبة مشاركة رأس المال العربى فى المشروعات الخاصة بلغت حوالى ١٩٪ . وكانت هذه النسبة أقل من حقيقتها نظرًا لأنه وجد أن كثيرًا من الشركات العربية آثرت أن تدخل سوق الاستثمار فى الدول العربية من النافذة الأوروبية حيث سجلت نفسها فى لوكسمبرج ثم قامت بعد ذلك بالاستثمار فى هذا البلد العربى أو ذاك ، ومن ثم فإنها لا تحسب ضمن نسبة الاستثمار العربى وإنما ضمن نسبة الاستثمار الأجنبى (٦١٪ فى حالة مصر) .

□ وفى مقابل هجرة العمالة من الدول العربية الكثيفة السكان إلى دول الخليج ، تمت هجرة مضادة من هذه الدول الأخيرة إلى الأولى من أجل السياحة والتعليم والعلاج . وفاز بنصيب الأسد من هذا الانتقال مصر وسوريا والأردن وتونس والمغرب . وفى حالة مصر وحدها فإن عدد السائحين العرب بلغوا ٤٤٪ من العدد الإجمالى للسائحين ، و ٤٨٪ من الليالى السياحية وأكثر من ٥٢٪ للإنفاق السياحى الكلى . وربما كان الأمر الهام هنا ، أنه على عكس السائحين الأجانب الذين كان جل إهتمامهم هو مشاهدة آثار المصريين الموتى ، فإن العرب تعاملوا وتفاعلوا مع المصريين الأحياء ! .

□ وربما كانت أكثر الظواهر إثارة فى هذه المرحلة ما حدث لميدان الثقافة العربية ، وفى ميادين الأبحاث والكتب والصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما . فالتوسع فى التعليم أدى إلى زيادة أعداد الكتب والمجلات والدوريات والصحف التى تتوجه إلى الأسواق الثقافية العربية .

والمهم هنا أيضًا أن حركة الصحافة لم تكن فى إتجاه واحد ـ من القاهرة وبيروت إلى باقى الدول العربية ـ وإنما أصبحت من جميع الإتجاهات . فمجلة العربى وسلسلة عالم المعرفة وصحف القبس والوطن خرجت من الكويت إلى العالم العربى كله ، وكذلك فعلت الشرق الأوسط السعودية ، ومجلة الدوحة القطرية ، والخليج الإماراتية . هذه الصحف كانت « قومية » الصناعة حيث عمل فيها اللبنانى والمصرى والفلسطينى والسعودى والكويتى . . إلخ جنبًا إلى جنب .

ولما كانت الأميّة لا تزال منتشرة فى العالم العربى ، فإن الإذاعة والتلفزيون أصبحا ذا تأثير متزايد فى الثقافة العربية . وفى منتصف الثمانينيات كانت هناك ٢٥٠ محطة إذاعة عربية تغطى الوطن العربى كله . وأضيف إليها أن عددًا كبيرًا من دول العالم قدمت برامج منتظمة باللغة العربية ، قد يكون المشهور منها إذاعة لندن وصوت أمريكا وراديو مونت كارلو ، ولكن دولاً كبرى بحجم الهند وصغرى فى حجم البانيا توجه بدورها إذاعات عربية حتى أن بعض المصادر أشارت إلى أن اللغة العربية هى اللغة الثانية بعد اللغة الإنجليزية على موجات الأثير العالمية ، مقاسة بعدد ساعات الإرسال . وبالطبع فإنه فى حالة الإذاعات كما هو الحال فى حالة الصحف والمجلات ، فقد كان هناك قدر من التوجيه لصالح الدولة القائمة بالإرسال . ولكن ذلك كان فى نشرات الأخبار والتعليقات السياسية ، وفى غير ذلك كان الجميع يتحدث عن الاقتصاد العربى من حركة صعود وهبوط أسعار النفط حتى صيد السمك فى تونس ، وعن التاريخ العربى بشخوصه ورموزه ، وعن الشعراء العرب من امرئ القيس حتى حسن طلب مرورًا بشوقى ونزار قبانى والبياتى والسياب والفيتورى ، ويذيع أغانى عربية لأم كلثوم وفيروز ومحمد عبده وعبد الله الرويشد .

المهم فى هذه الظاهرة أنها أدت إلى انتشار اللغة العربية ، وزاد تأثيرها على اللهجات المحلية فى كل قطر عربى ، حيث أن اللغة الفصحى كانت تستخدم فى ٦ , ٨٢٪ من الوقت فى الإذاعات و ٧٦٪ من الوقت فى التلفزيون . وفى هذا الأخير كان نصيب البرامج العربية ٣١٪ من واردات ساعات التلفزيون وإذا كان صحيحًا أن نصيب الولايات المتحدة من هذه الواردات بلغ ٥ , ٣٢٪ فإنه يجب أن يلاحظ أن معظمها تعرض فى قناة خاصة بالمثقفين والأجانب والسائحين ، بينما تعرض البرامج والتمثيليات وكذا الأفلام التى باللغة العربية فى القناة الأساسية وفى ساعات الإرسال الرئيسية .

وما قيل عن الكتب والصحافة والإذاعة والتلفزيون يمتد إلى أنواع أخرى من مصادر الثقافة والمعرفة والاتصال مثل السينما وشرائط الفيديو ومراكز الأبحاث وكثير من المنظمات والروابط الشعبية التى كانت تعمل كلها على أساس السوق الثقافية العربية الواحدة . وباختصار شديد ، كان هناك «مجتمع مدنى عربى » ـ بالمعنى الواسع للكلمة ، يتكون عبر حدود الدولة الوطنية ، وفى أحيان كثيرة رغمًا عنها من خلال شبكات القطاع الخاص ، ووسائل الاتصال ، والنقابات المهنية .

لم نقصد فى كل ما سبق أن نعرض صورة وردية للوضع العربى ، فمن المؤكد أن الحقيقة لم تكن كذلك . ولكننا قصدنا أن هناك ظواهر هامة وإيجابية لم يعرها الأستاذ هيكل اهتمامًا حقيقيًا ولم يعطها ما تستحقه من وزن ، والأهم من ذلك أننا أردنا أن نثبت أن النظام العربى لم يكن بمثل هذه السوداوية التى عرضها علينا صاحب كتاب حرب الخليج . لقد كانت هناك علاقات سياسية تحاول أن تتخطى حالة التمزق الكبرى فى الأمة كلها والتى سادت النصف

الأول من الثمانينيات . وكانت هناك محاولات للتكامل الوظيفى تختلف عن المحاولات السابقة . وكانت هناك ظواهر ايجابية تربط العرب بعضهم ببعض حتى ولو جاءت على غير الصورة التقليدية التى كان يظنها القوميون العرب هى السبيل الأمثل : الوحدة السياسية .

هكذا لم يكن النظام العربى مأزومًا فى بداية عام ١٩٩٠ ولكنه كان يخرج ببطء من أزمة وكان أمام العراق خيارات وفرص كثيرة لدعم التيارات الإيجابية لو كان همه حقًا الاستقلال العربى والوحدة العربية . وفى الحقيقة كان العراق من أكبر المستفيدين من التغير الإيجابى فى الوضع العربى ، ففى البداية لم تكن معظم الدول والشعوب العربية مقتنعة تمامًا بالمبررات التى ساقها النظام العراقى للهجوم على إيران * ، ولكن بعد أن إنسحبت القوات العراقية ، واستمرت هجمات « كربلاء » الواحدة وراء الأخرى ، فإن الصف العربى ما لبث أن التأم وراء العراق ، وكانت قمة عمّان فى ديسمبر ١٩٨٧ تظاهرة لتوحيد الصف خلفه وبينما قامت دول الخليج العربية بنصيب كبير فى تمويل الجهد العسكرى العراقى ، فإن العمالة العربية ـ خاصة المصرية ـ حملت عبء الحفاظ على الطاقة الاقتصادية العراقية وفعاليتها من أجل المجهود

(*) اتخذ النظام العراقى دومًا خطابًا علانيًا أن إيران هى التى بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية من خلال سلسلة من الاعتداءات على العراق كان أهمها فى ٤ سبتمبر ١٩٨٠ . ورغم التسليم بأن هناك نوايا إيرانية عدوانية على العراق ـ وأن الثورة الإيرانية أطلقت تهديدات كثيرة فى اتجاه العراق والخليج ، فإن شن الحرب على إيران بالطريقة التى قامت بها دون تشاور جدى مع الدول العربية الأخرى لم تكن هى الطريقة المثلى لمواجهة إيران .

الحربى . وكان التعاون التكنولوجى بين القاهرة وبغداد ظاهرة جديدة فى العمل العربى المشترك ، ساهمت فى أن تحسم الحرب فى النهاية لصالح العراق .

وبعد وقف إطلاق النار كان أمام العراق خيارات متعددة . كان أمامه أن يقوم بإعادة بناء البلاد وقد افقرتها الحرب اعتمادًا على ثروات العراق الطائلة . كان أمامه أن يجعل مجلس التعاون العربى حقيقة واقعة بتشجيع التكامل الوظيفى بين أعضائه ، وبينهم وبين باقى مجالس التعاون العربية ، وأن يبدد الهواجس التى ثارت بشأن هذا المجلس . وكان يستطيع أن يساهم فى دفع حركة الإعتماد العربى المتبادل التى كانت بداياتها حاضرة ومتواجدة . ولكن العراق لم يجد فى كل ذلك خيارًا يستحق الاختيار ، وكان خياره هو : غزو الكويت !!! .

الفصل السادس

حـروب البتـــرول .. !

إذا كانت هناك كلمة واحدة « **سحرية** » تحرك نظرة الأستاذ هيكل لحرب الخليج فهى « البترول » . وربما كان هذا السائل الأسود هو المحرك الأساسى لكل أحداث الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . فهو يسمى حرب الخليج « **حرب البترول الثالثة** » ، بعد الحرب الأولى فى أكتوبر ١٩٧٣ ، والثانية التى دامت ثمانى سنوات بين العراق وإيران هذا « الكنز الأسطورى » كما يسميه كاتبنا فى لغته المثيرة ، هو مصدر التنازع بين « صاحب يملكه » (الكويت) ، و « مطالب يدّعيه » (العراق) ، و « مستفيد منه يعرف قيمته » (الغرب) ، وهى الأطراف الثلاثة للحرب . والبترول أيضًا ـ كما أسلفنا ـ هو الجسر الوحيد الممكن الذى يمكن أن تعبر عليه الولايات المتحدة لكى تظل قوة عظمى فى القرن الواحد والعشرين .

وفى الحقيقة إن القارئ لكتاب الأستاذ هيكل لابد وأن تنتابه الحيرة والإضطراب ، فالكاتب يقترب أحيانًا من الواقع عندما يقول :

« ليس هناك صراع فى التاريخ يمكن نسبته بالكامل إلى عنصر واحد ، إلا إذا جرى النظر إليه بطريقة مسطحة ، والحاصل أن عوامل الصراع فى العادة تتراكم ، وعند لحظة حرجة يحدث الفوران . ولقد كان البترول عنصرًا دائمًا فى كل أزمة كبرى وقعت فى العالم العربى منذ بدأت رياح الإستقلال تهب عليه فى

أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات ، أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيرات الظروف » .

إلى هنا والخلاف مع الأستاذ هيكل يصبح محدودًا فى تقييم حجم وقيمة عنصر البترول فى هذه الأزمة أو تلك مقارنة بباقى العناصر الأخرى . وربما يكون الخلاف حتى معدومًا إذا ما كانت القضية هى تحديد علاقة البترول بالأزمات طالما أن المسألة كلها هى أن البترول يطرح نفسه على الأزمات ، أو تطرح هذه الأخيرة نفسها عليه ، أى أنه فى الحالتين ليس العنصر المحرك الأساسى ، وإنما يمثل أحد أعراض الأزمات الجوهرية أو العارضة . ولكن الكاتب الكبير لا يتركنا كثيرًا لكى نقترب ونتفق معه ، فهو يبدأ بإدعاء غير صحيح بأن الغرب قد استبعد البترول كأحد الدوافع المحددة لحركته ، بأن ذكر أسبابا أخرى تتعلق بإقدام دولة كبيرة على ابتلاع دولة صغيرة ، والنظام العالمى الجديد ، وقيام قوة إقليمية كبيرة لها مطالب امبراطورية فيما حولها ، **« ولكن كلمة واحدة هى أكثر ما يشير إلى الحقيقة ظلت غائبة ، وهى كلمة «البترول»** .

والواقع أن ذلك لم يحدث . فالإعلام الغربى كله لم يكف أبدًا عن الحديث عن النفط كأحد العوامل المحركة ليس فقط للغرب ، وإنما للعالم كله ، للوقوف فى وجه المغامرة العراقية بغزو الكويت . وكان هذا الإعلام هو الذى طرح أنه لو كانت الكويت أحد منتجى الموز لما أثار ذلك رد الفعل الدولى كما حدث . وكان الأهم من ذلك أن جميع قادة الغرب أشاروا إلى أهمية المصلحة النفطية فى حركة دولهم تجاه الأزمة . وفى أول خطاب رئيسى للرئيس بوش عن الأزمة أمام جلسة مشتركة لمجلسى الكونجرس فى سبتمبر ١٩٩٠ أشار بوضوح إلى المخاطر التى تهدد مصالح الولايات المتحدة والعالم أجمع المعتمد على نفط المنطقة العربية واحتياطياتها من الغزو العراقى ، ودعا إلى ترشيد استخدام الطاقة مع تقليل الإعتماد على النفط . وقد كرر بوش ذلك فى كافة خطبه

الرسمية التى ألقاها خلال تلك الفترة ، وهى متاحة للأستاذ هيكل ويستطيع الرجوع إليها .

ولكن أستاذنا أراد أن يبدو كما لو كان يرفع الغطاء عن سر أراد الآخرون إخفاءه ومن ثم يوفر الأجواء النفسية اللازمة لقبول حجته الرئيسية بقدر كبير من الحسم والقطع بأن النفط هو المحرك والعنصر الأساسى للغرب تجاه الأزمة ، مع استبعاد النظام العراقى ، وأطماعه ، من القضية كلها تدريجيًا . فهو يقول إن حرب الكويت « **هى فى المحصلة النهائية قضية بترول الخليج** » . وهو يؤكد لنا : « **كان الغرب دائمًا على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط ، فى البداية بسبب أهميته الإستراتيجية ، وفى النهاية لنفس هذه الأهمية الإستراتيجية مضافًا إليها فوائضه** » . وربما كان الأستاذ هيكل أكثر صراحة ووضوحًا فى حديثه إلى الأستاذ يوسف القعيد فى مجلة المصور القاهرية* : «**هذه الأزمة فيها سؤال واحد وإجابة واحدة ، السؤال طرحه العراق يوم أن دخل واحتل حقل بترول على حافة الصحراء . والجواب جاء عليه مباشرة وبدون مناقشة ، إن الأمريكان ردوا بعاصفة الصحراء كلها وهذا هو جوهر كل القصة**» .

وهكذا فإن الكويت اختفت من الصورة ناسًا وحكامًا ودولة ولم يبق منها فى النهاية سوى حقل بترول على حافة الصحراء ، وهى مسألة يصعب قبولها من قومى عربى اعتبر كل العرب على اختلاف مشاربهم أعضاء فى أمة واحدة من « الخليج الثائر إلى المحيط الهادر » ! . ولكن إذا استبعدنا زلة اللسان هذه ، فإن موضوع النفط يبقى هو الحقيقة المركزية فى تحليل الكاتب ، وليس

(*) انظر حديث الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مجلة المصور ، العدد ٣٥٢٦ ، ٨/ ٥/ ١٩٩٢ ، ص ص ١٨ - ٢٣ .

مجرد عنصر من العناصر ـ تزيد أو تقل قيمته ـ يطرح نفسه على الأزمات ، أو طرح الأزمات نفسها عليه ، كما قال لنا من قبل ، وهى مسألة تحتاج مناقشة جادة .

فوفق ما يقوله لنا الأستاذ هيكل فإن كل حروب الدنيا تصير حروبًا بترولية منذ الحرب العالمية الأولى عندما أصبح النفط هو الطاقة التى بدأ استخدامها فى الدبابات والطائرات التى ظهرت لأول مرة . وفى الحرب الثانية فإن معارك كبرى دارت من أجل الاستيلاء على النفط الرومانى أو نفط باكو على الجبهة الروسية ، فالأستاذ هيكل يقترب من فكرة « حروب البترول » إعتبارًا من الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لأن عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية تحدث مع الملك عبد العزيز آل سعود عن استخدام النفط فى الضغط على الغرب ، وهو يعتبر « حرب السويس » حربًا بترولية لأن قناة السويس كانت أداة عبور النفط من الخليج إلى أوروبا ، وكذلك حرب يونيو ١٩٦٧ لأن العرب قطعوا البترول عن الغرب ثم أعادوا ضخه حتى يقدموا المعونة لمصر وسوريا والأردن فى مؤتمر الخرطوم . ولكن الأستاذ هيكل يحتفظ بتعبير « حرب البترول » لحرب ١٩٧٣ لأن العرب استخدموا النفط كسلاح فى المعركة ، ثم للحرب العراقية ـ الإيرانية لأن الحرب دارت فى أماكن إنتاج النفط وأدت إلى تدمير بعضها ، ثم تصبح حرب الكويت هى الحرب البترولية الثالثة لحدوث تنازع بين العراق وأمريكا حول حقل بترول على حافة الصحراء ! .

فى كل ذلك لا نستطيع أن نفهم ماذا يريد أن يقول لنا الأستاذ هيكل على وجه التحديد . فالحروب تصير بترولية إذا كان البترول أداتها ، أو موضوعها أو تدور حوله ، أو إذا دار مجرد حديث عن البترول خلالها ، وهو بذلك يفقدنا الخصوصية الذاتية لكل حرب سواء من ناحية موضوعها الأساسى ، أو

المصالح الإستراتيجية التى تدور حولها . فحرب ١٩٤٨ كانت حول فلسطين، وحرب ١٩٥٦ كانت حول قناة السويس ، وحرب ١٩٦٧ كانت حلقة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى الممتد ، وحرب ١٩٧٣ كانت حرب تحرير الأراضى العربية المحتلة ، والحرب العراقية ـ الإيرانية كانت بين إيران الإسلامية الثورية والعراق البعثية ، وحرب الكويت كانت حول الكويت بأرضها وشعبها وموقعها المتحكم فوق قمة الخليج بناسه وأهله وثروته المادية والروحية ، والتى ليست كلها نفطًا وغازًا !! .

ولكن مقولة « حروب البترول » هذه تخدم غرضًا أساسيًا فى البناء « الهيكلى » لحرب الخليج ، وهو أن الغرب كان وراء كل شىء ، يصنع الفرص ، ثم ينتهزها لكى يهيمن على نفط الخليج حتى بوسائل عنيفة ، وهى مسألة تحتاج إلى كمية هائلة من إعادة ترتيب وتركيب الحقائق بطريقة مبتكرة حتى نقتنع بأن النفط هو السائل السحرى الذى يحرك أى شىء وكل شىء فى المنطقة حتى تخدم أهداف الغرب ومصالحه . وهو نوع من التحليل التآمرى الذى يبحث عن كل من له مصلحة فى قضية من القضايا ويعتبره هو القائم بالجريمة ، رغم أن المجرم الأصلى موجود فى مكان الجريمة ، وممسك بسلاح القتل ، ويعلن عن قيامه بالقتل حتى ولو قرنه بمبررات تجعله ضحية . ومن المدهش أن هذه المسئولية الملقاة على الغرب وأمريكا بالذات تحدث فى الوقت الذى لم يبدأ فيه معركة من أجل النفط المفترى عليه . ففى الحرب البترولية الأولى حسب ترقيم هيكل ، فإن سلاح النفط تم استخدامه من جانب العرب ، وبالذات فى منطقة الخليج ـ باستثناء العراق بالمناسبة ـ فى سبيل تحرير الأراضى العربية المحتلة عن طريق سياسة قوامها مقاطعة الدول الأشد مساندة لإسرائيل (الولايات المتحدة وهولندا) وتخفيض إنتاج النفط تدريجيًا ، ورفع الأسعار . هذه السياسة قادت ـ ضمن ما قادت ـ إلى إتفاقيات فصل القوات على

الجبهتين المصرية والسورية ، وهو الأمر الذى أدى إلى تحرير أراض عربية كانت تحت الإحتلال .

كان البترول هنا أداة فى معركة استخدمت فيها كل الأسلحة ، ولم تكن موضوعًا للغرب من أجل السيطرة والهيمنة . صحيح أن كيسنجر وغيره هددوا بعمل عسكرى فى حالة « خنق العالم الصناعى » ، إلاّ أن هذا العمل لم يحدث ، رغم أن أسعار النفط تضاعفت ثلاث مرات خلال شهور واستمرت فى الارتفاع حتى وصلت إلى أربعين دولارًا للبرميل عام ١٩٨٠ بعد بدء الحرب العراقية الإيرانية ، ولم تكن تزيد على ثلاثة دولارات عام ١٩٧٠ . ومرة أخرى فإن «حرب البترول الثانية » لم يكن للغرب فيها نصيب ، فالثورة الإسلامية فى إيران بدت مهددة لأمن الخليج بما أطلقته من تهديدات وزوابع ، ورأى العراق أن هناك فرصة يمكن انتهازها لتصفية حسابات ، وإبراز نفوذ ، فشن الحرب على إيران . ومن المدهش ما يقوله لنا الأستاذ هيكل عن هذه الحرب . فهو يقول لنا إن النظام العراقى دخل الحرب وهو يظن أنها لن تستغرق ـ كما هى العادة فى الشرق الأوسط ـ سوى أسبوعين أو ثلاثة وبعدها تتدخل القوى الكبرى وتطلب وقف إطلاق النار ، ولذلك حرص على تحقيق مزايا استراتيجية حتى يعزز موقفه عندما تبدأ المفاوضات . ولكن الغرب لم يتدخل ، وطالت الحرب أكثر مما كان مقدرًا ، مما دعا العراق إلى التساؤل عما إذا كان الغرب مسئولاً عن إطالة أمد الحرب ، وربما تدبيرها . ويؤمن الأستاذ هيكل على ذلك فيقول : « **كانت الإشارات واضحة إلى « قوى كانت لها يد فى الفتنة »** «**ومن سوء الحظ أن تنبه الأطراف كان متأخرًا** » . « **وبدأت الوساوس تراود العراق وغير العراق ، فقد ثارت ظنون بأن هناك خطة تقصد إطالة أمد الحرب إلى أقصى حد ممكن . (ولم تكن هذه الظنون بعيدة عن الحقيقة كما أظهرت الوقائع فيما بعد)** » .

ولا يستطيع القارئ هنا إلاّ أن يلمح مفارقة هائلة . فقرار الحرب إتخذته حكومة عراقية فى دولة ذات سيادة تلعن صباح مساء الغرب الذى تعتبره إمبرياليًا واستعماريًا وشيطانًا رجيمًا ، ومع ذلك فإنها كانت تنتظر من هذا الغرب ذاته أن يتدخل فى اللحظة الحاسمة ، وبعد أن تحقق مزايا عسكرية لتتويج نصرها العسكرى بانتصار سياسى . وإلا فإنه يكون هو اليد التى دفعت فى اتجاه الفتنة والمسئولة عن استمرارها . وكأن القادة الذين اتخذوا قرار الحرب ، والذين تورطوا فى استمرارها ثمانى سنوات كانوا مجموعة من المتخلفين عقليًا غير القادرين على اتخاذ قرار واحد حكيم . والمطلوب من الغرب أن يتدخل باستمرار لإنقاذهم من النار التى يلعبون بها دون تقدير للمسئولية . . وإذا تدخل الغرب بعد ذلك فسيكون للهيمنة والسيطرة . الغرب فى الحالتين ملعون إذا تدخل أو لم يتدخل طالمًا أن الأطراف المسئولة ذاتها تم اعفاؤها من كل مسئولية . ومن الغريب بعد ذلك أن يلام الغرب لأنه حاول الاستفادة من الموقف الجديد لتحقيق مصالحه ـ وهو الأمر المفروض أن تقوم به كل دولة فى العالم ـ بأن يعمل على ألا يخرج أحد من الحرب منتصرًا على حد تعبير كيسنجر. ولكن الأمر الهام هنا هو أن الغرب لم يتدخل عندما وصل سعر برميل النفط إلى أربعين دولارًا ، ولم يتدخل عندما خرجت دولتان هامتان ـ إيران والعراق ـ من سوق النفط العالمية . وتدخل الغرب فقط فى نهاية الحرب وبناء على طلب دول الخليج وموافقة من العراق .

هل معنى ذلك أننا نطرح أن الغرب ليس له مصلحة فى نفط الخليج ؟ الإجابة هى قطعًا بالنفى ، فالغرب له مصلحة كبرى فى هذا النفط ، والارقام لا تدع مجالاً للتأويل أن نفط الخليج عنصر هام ـ بالإضافة إلى عناصر أخرى هامة ـ فى اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى . وهو من الأهمية بحيث يقاوم الغرب محاولة أى قوة للهيمنة عليه ، ولكن ليس الهيمنة والسيطرة عليه بالقوة

العسكرية والإحتلال المباشر وهو ما روج له الكثيرون بعد أزمة الكويت . وهناك فرق واضح بين الحالتين ، ففى الحالة الأولى فإن هناك مصلحة مشتركة مع باقى أعضاء المجتمع الدولى ، بما فيها الدول العربية ذاتها ، أما فى الحالة الثانية فإن هناك تناقضًا واضحًا بين المصالح العربية والمصالح الغربية يستدعى التخلص من الهيمنة الغربية وهو ما فعلته الدول العربية بالفعل خلال نضالها من أجل الاستقلال والسيطرة على مواردها النفطية .

ليس معنى ذلك أن الغرب راغب أو يقبل باستمرار اعتماده على البترول العربى . فلعله لا توجد دولة فى العالم تقبل بأن تعتمد على آخرين فى سلعة حيوية . وإذا كان العرب يرفضون أن يحتكر الغرب السلاح أو التكنولوجيا أو السلع المصنعة ، فلماذا يشعرون باستغراب شديد إذا ما حاول الآخرون تقليل اعتمادهم على سلعة يتمتع فيها العرب بميزة نسبية . ولعل ذلك ما فعله الغرب بالتحديد ، بعد ما سمى بالصدمة البترولية الأولى عام ١٩٧٣ عندما قام بما يلى :

- ☐ أنشأ الغرب الوكالة الدولية للطاقة للتنسيق بين الدول الصناعية فى حالة الأزمات ، ونقل النفط من بلاد الفائض إلى بلاد النقص .
- ☐ انشأ مخزونًا نفطيًا واسعًا يستخدم فى ساعة الأزمات يتراوح ما بين شهر فى بعض الدول الصناعية إلى ثلاثة شهور فى بلدان أخرى .
- ☐ تشجيع البحث عن النفط فى مناطق وبلدان خارج الأوبك (بحر الشمال الاسكا ، المكسيك ، مصر ، الصين ، وغيرها) .
- ☐ البحث عن مصادر جديدة للطاقة المتجددة (الشمسية ، الرياح ، حرارة مياه المحيطات ، حركة الأمواج والمد والجزر ، حرارة باطن الأرض ، الطاقة الحيوية) وغير المتجددة (الغاز الطبيعى ، الفحم ، الطاقة النووية) .
- ☐ إتخاذ إجراءات صارمة من أجل تقليل استهلاك النفط سواء للاستهلاك

العائلى (عربات ، منازل) أو للاستهلاك الاقتصادى (مصانع) .

هذه الإجراءات مجتمعة نجحت إلى حد كبير فى تقليل إعتماد الغرب على النفط العربى ، فقد انخفض الطلب العالمى من ٥٠ و ٥١,٤ و ٥٢,١ مليون برميل فى اليوم فى أعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالى إلى ٤٩,٥ و ٤٧,١ و ٤٤,٨ مليون برميل فى اليوم على التوالى فى أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالى . ورغم أن الطلب العالمى عاد بعد ذلك إلى الارتفاع حتى وصل إلى ٦٥ مليون برميل يوميًا عام ١٩٩٠ إلا أن حصة الأوبك استمرت فى الإنخفاض طوال الثمانينيات ، فبعد أن كانت حوالى ٥٠٪ من الإمدادات العالمية فإنها تدهورت إلى ٣٧,٨٪ فقط فى عام ١٩٨٥ ، واستمرت كذلك حتى عام ١٩٩٠ .

وفى الواقع أنه فى اللحظة التى قرر فيها العراق غزو الكويت ، لم يكن لدى الغرب ما يشكو منه بالنسبة للنفط . فمن ناحية الإمدادات ، كانت متوافرة خلال الثمانينيات بأكثر مما يستطيع العالم استيعابه ، فالدول المنتجة للنفط ، داخل وخارج الأوبك ، كانت تسعى إلى خطط تنموية طموحة ومن ثم فإنها كانت حريصة على تدفق أكبر كمية من النفط إلى السوق العالمية . وداخل الأوبك فإن جميع الدول ـ بما فيها العراق ـ كانت تخرق حصص الإنتاج بالقدر الذى تسمح به طاقتها الإنتاجية . أما بالنسبة للأسعار ، فلم يكن الغرب أقل سعادة . وننقل نصًا عن د . طه عبد العليم طه فى دراسته القيّمة « **إدارة السيطرة على النفط العربى** » الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى نوفمبر ١٩٩١ :

« **ومع مطلع التسعينيات ، كانت أسعار النفط الخام عند أدنى مستوى هبطت إليه منذ عام ١٩٧٤ . وهكذا ، فإن الأسعار الحقيقية للخام العربى الخفيف لم تتعد ٣,٥ دولارات للبرميل فى عام ١٩٨٨ ، ونحو ٤,٦**

دولارات للبرميل فى عام ١٩٨٩ (مقارنة بأسعار أول يناير ١٩٧٤) . وأما الأسعار الجارية لهذا النفط ، فإنها لم تتعد ٨ , ١٣ دولار للبرميل و ٧ , ١٦ دولار للبرميل فى ذات العامين على الترتيب ، ولم تتجاوز ٩٧ , ١٦ دولار للبرميل فى النصف الأول من عام ١٩٩٠ وأما الأسعار المعلنة لهذا النفط لم تتعد ١٨ دولارًا للبرميل فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، حتى تقرر رفعها ـ لأول مرة بعد خفض متواصل منذ عام ١٩٨١ ـ إلى ٢١ دولارًا للبرميل .

ويظهر تدنى هذه الأسعار إذا لاحظنا أن السعر الحقيقى لهذا النفط فى عام ١٩٨٨ يعادل مستواه تقريبًا فى عام ١٩٨٦ حين انهارت إلى حوالى ٧٠ , ٦ دولار للبرميل وهو أدنى مستوى لهذه الأسعار منذ عام ١٩٧٤ . ونفس الأمر بالنسبة للأسعار الجارية الفعلية التى بقيت تقريبًا عند مستوى عام ١٩٨٦ ، أى عند نحو ٧٠ , ١٣ دولار للبرميل وهو ما يمثل بدوره أقل مستوى لهذه الأسعار منذ عام ١٩٧٤ . وبالنسبة للأسعار المعلنة فقد استمرت عند ١٨ دولارًا للبرميل حتى أول يوليو ١٩٩٠ ، وهو السعر المعلن منذ أول يناير ١٩٨٧ والذى عادل السعر المعلن المقرر سريانه قبل نحو أحد عشر عامًا بدءًا من ١ يوليو ١٩٧٩ .

ونلاحظ أن هذا السعر المعلن بدءًا من أول يناير ١٩٨٧ لم يتعد نحو ٥٣٪ من أعلى سعر معلن فى الفترة التالية لأول يناير ١٩٧٤ ، ومثل إعلانه أكبر خفض لهذا السعر ، حيث بلغ معدل تخفيضه نحو ٣٦٪ بالمقارنة مع السعر المعلن السابق له . وعلى حين زاد السعر الجارى فى عام ١٩٨٨ بنحو ٢ , ٢٣٪ مقارنة بمثيله فى عام ١٩٧٤ ، فإن أعلى مستوى بلغه هذا السعر وذلك فى عام ١٩٨١ كان يعادل نحو مرتين ونصف مستواه فى عام ١٩٨٨ . وأما السعر الحقيقى للنفط فى هذا العام ، فإنه لم يتعد ٣ , ٤٧٪ مستوى هذا السعر فى سنة الأساس ١٩٧٤ ، ولم يتجاوز نحو ٥ , ٢٧٪ مستوى الأسعار الحقيقية فى عام

١٩٨١ . ورغم الإرتفاع المحدود فى الأسعار الجارية والحقيقية للنفط فى عام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٨٨ ، وهو ما عكس زيادة أهمية إنتاج وصادرات هذا النفط كما أوضحنا ، استمر تدنى الأسعار المعلنة والجارية والحقيقية ، حيث لم تتعد نحو ٠ ,٥٣٪ و ٧ ,٤٨٪ و ١ ,٥٧٪ مستويات الأسعار المقابلة فى عام ١٩٨١ .

وبالإضافة إلى توافر إمدادات النفط ، واعتدال أسعاره للغاية بالنسبة للغرب ، فإن الفوائض البترولية ـ التى يراها الأستاذ هيكل ، أحد دوافع الغرب للهيمنة على الخليج ـ لم يعد لها وجود . فبعد أن حققت الدول العربية الأعضاء فى الأوبك فائضًا ماليًا خلال الفترة من ١٩٧٤ و ١٩٨٢ بلغ ٤ , ٣٣١ مليار دولار ، أخذ هذا الفائض فى التقلص بعد ذلك تدريجيًا ، وإعتبارًا من منتصف الثمانينيات وحتى نهايتها أصبحت هذه الدول ، تعانى من عجز فى موازناتها ، وتراجعت فوائضها التى بدأت تسحب منها لمواجهة العجز واحتياجات التنمية فى بلادها .

وحتى لو أخذنا بكلام الأستاذ هيكل من أن الغرب كان يسعى للهيمنة على نفط المنطقة لأغراض خاصة بالمستقبل وليس الحاضر ، وأن النفط هو الذى سوف يقرر فى النهاية بقاء الولايات المتحدة كدولة عظمى خلال القرن القادم ، فإن الأرقام والإتجاهات الحالية لا تبرهن على ذلك بصورة قاطعة . فصحيح أن هناك مؤشرات على أن الطلب على الطاقة عامة ، ونفط الخليج خاصة سوف يتزايد خلال العقد الحالى ، ولكن أيضًا هناك مؤشرات قوية على أن الغرب ليس واقعًا تحت رحمة النفط العربى كما يحاول الأستاذ هيكل وكثيرون غيره اقناعنا . فالثابت أن حصة النفط من استهلاك الدول الصناعية للطاقة بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٥ كانت ٣ , ٥١٪ ولم تنخفض هذه الحصة إلا انخفاضًا طفيفًا عند الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ حيث كانت ٨ , ٥٠٪ .

إلا أن الثمانينيات شهدت تسارعًا ظاهرًا فى إحلال مصادر الطاقة البديلة للنفط ترتب عليه انخفاض حصة النفط من استهلاك الطاقة فى الدول الصناعية إلى ٤٢,٧٪ فى عام ١٩٨٩ .

وخلال السبعينيات والثمانينيات ـ والمعلومات لا تزال مستقاة من بحث د. طه عبد العليم طه ـ فإن الطاقة النووية مثلت أهم بدائل النفط فى هيكل استهلاك الدول الصناعية للطاقة الأولية ، حيث زادت حصة الطاقة النووية من نحو ٠,٦٪ إلى نحو ٩٪ من إجمالى ذلك الإستهلاك بين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٩ . وقد زاد استهلاك الدول الصناعية من الطاقة النووية بنحو ١١٤,٦ مليون طن مكافئ نفط بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ليصل هذا الاستهلاك إلى نحو ٣٦٤,٨ مليون طن مكافئ نفط فى عام ١٩٨٩ ، مقارنة بنحو ١٨,٢ مليون طن مكافئ نفط فى عام ١٩٧٠ ، أى تضاعف استهلاك الطاقة النووية حوالى عشرين مرة بين بداية السبعينيات ومطلع التسعينيات . وهى صورة تختلف ولو قليلاً عما ذكره لنا الأستاذ هيكل من أن النفط لا يزال هو الحكم والحاكم الرئيسى فى سياسات عالم هدفه التنمية والسباق على طريقها .

فى كل ما سبق لم نقصد أبدًا أن نقلل من قيمة النفط العربى وأهميته بالنسبة للعالم الصناعى الغربى وخاصة الولايات المتحدة ، ولكن القصد هنا كان أن نجعل هذه الأهمية فى إطارها الواقعى والمحدد بالأرقام والنسب ، وأن الغرب لديه بدائل كثيرة للحركة من خلالها ، حتى ولو كانت أكثر تكلفة فى المدى القصير والمتوسط . وذلك حتى لا نتورط فى تحليلات للواقع ، وللأحداث ، ولحرب الخليج ، وسياسات للمستقبل ، تنبنى على قدرة أسطورية لثروة بلا حدود بينما هى فى الواقع أقل مما قدرنا وحسبنا . وربما يرجع الوهم أحيانًا لدى كثير من الكتاب العرب إلى أنهم يعتمدون على كثير من الدراسات المستقبلية التى تصدرها مراكز الأبحاث فى الغرب ، ولكننا ننسى أن الغرب يختلف عنا فى

أنه يأخذ هذه الدراسات بجدية ويعمل على وضع السياسات التى تؤدى إلى تلافى الأوضاع غير الملائمة بالنسبة لهم . وعلى سبيل المثال فإن معظم الدراسات التى أوردت تقديرات متشائمة (من وجهة النظر الغربية) بالنسبة لمستقبل النفط مع مطلع التسعينيات ، لم يتحقق منها شىء لأن الغرب ، وأمريكا خاصة ، عملت على وضع البدائل والإختيار فيما بينها حتى يظل النفط فى الأسواق فائضًا ، وأسعاره مقبولة ، وفوائضه معدومة .

ولكن ربما كان الأهم من ذلك كله ، أن البترول يظهر فى كتاب الأستاذ هيكل كموضوع للصراع والتنازع بين العرب والغرب ، وفى حالة حرب الخليج بين العراق وأمريكا أو حتى بين صدام وبوش . ولكننا ننسى أن البترول هو فى حقيقته مصلحة مشتركة من زوايا عديدة . فهو أولاً علاقة اعتماد متبادل بين البائع والمشترى ، فبقدر ما يحتاج الغرب إلى النفط العربى ، فإن العرب يحتاجون للغرب لشرائه . والنفط فى النهاية لا يبنى مدنًا ، أو يقيم مدارس أو مصانع وإنما يقوم بكل ذاك من خلال وجوده كسلعة اقتصادية هى أهم ما يملكه العرب فى السوق العالمية حتى الآن . وهو أيضًا سلعة يشترك العرب فى انتاجها مع آخرين . ونحن ننسى فى أحيان كثيرة أن الولايات المتحدة نفسها من أكبر منتجى النفط فى العالم ، وأن لها مصلحة فى ألاّ تنخفض أسعار النفط عن حد معين لأن معنى ذلك توقف عمليات البحث عن النفط فى الولايات المتحدة ، ويؤدى إلى إفلاس ولايات أمريكية (تكساس ، كاليفورنيا ، أريزونا ، أوكلاهوما ، الاسكا) يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على النفط مثلما تعتمد السعودية وباقى دول الخليج . وما ينطبق على أمريكا ينطبق على بريطانيا والنرويج وحاليًا روسيا التى لحقت بالغرب مؤخرًا . إن هذه المصلحة المشتركة هى التى أتت بالغرب فى النهاية إلى الخليج مرتين خلال عقد واحد ، مرة لمساعدة العراق فى منع قوة أخرى (إيران) من الهيمنة والسيطرة على نفط الخليج ، ومرة ثانية لمنع العراق من تحقيق ذات الهدف !!!! .

الفصل السابع

كوابيـــس إسرائيليـــة

رؤية الأستاذ هيكل لموقع إسرائيل من حرب الخليج ، لا تختلف فى قليل أو كثير عن رؤيته للنظام العالمى ، وللنظام العربى ، وللبترول ودوره فى المنطقة . فهى تخدم النظرية العامة التى أراد اقناعنا بها ، وهى أن الحرب فى البداية والنهاية هى محصلة عوامل خارجية جبّارة وعاتية ، لم يكن للفاعل الأصلى فيها من نصيب إلا خطأ الحسابات . ومن العجيب أن الكاتب الكبير - كما فعل فى أكثر من موضع أشرنا لبعضها مسبقًا - يقترب كثيرًا من الحقيقة ، ويمسك بتلابيبها بالمعلومات المتوافرة لديه ، ولكنه لا يلبث أن يفلتها كلها ، وبمقدرة لغوية فائقة يحوّل كل شىء لكى يخدم وجهة نظره الأصلية رغم أن كل الحقائق التى يذكرها تنفيها . ومن المدهش أن أستاذنا لا يرغب فى رؤية أى تطور إيجابى فى الوضع العربى ، حتى لو ظهر خوفًا وهلعًا فى العيون الإسرائيلية! .

انظر ما يقوله لنا الأستاذ هيكل :

« وفى حين أن العالم العربى كان يجد نفسه منقسمًا ، ومنهكًا وضعيفًا فى حقبة الثمانينيات - فإن إسرائيل راحت تنظر إلى شكل التكتلات العربية الناشئة من حولها وتشعر بالتطير والشك . والغريب أن الحقيقة العربية بالتفاصيل والأرقام كانت متاحة لإسرائيل وموجودة تحت تصرفها ، فلم تكن هناك فى الواقع العربى أسرار ، وحتى إذا كانت هناك أسرار ، فإن وسائل إسرائيل

الخفية كانت قادرة على الوصول إليها ـ ومع ذلك فإن إسرائيل راحت تشعر بقلق حقيقى ، ولم يكن فى الحقيقة العربية شىء يمكن أن يخيف إسرائيل ، ومع ذلك خافت . ولعله كان حوارًا بين الأوهام ، أوهام عربية ظاهرة ، فى حوار مع أوهام إسرائيلية غائرة » ! .

ويعزو الأستاذ هيكل هذا الموقف الإسرائيلى إلى حقائق « **متصلة بجذور التاريخ اليهودى نفسه** » . تجعل اليهودى فى حالة قلق وفزع دائم من أعداء حقيقيين أو وهميين محيطين به من كل جانب . وأستاذنا محق كل الحق فى ذلك ولكن ما لم يكن محقًا فيه أن إسرائيل لا تحكمها « **عقدة نفسية مزعجة** » فقط ، وإنما الحساب المستمر لتوازنات القوى والتغيرات الناشئة فيها ، كبيرة كانت أو صغيرة . ولعل ذلك ما تفعله كل دول العالم بما فيها إسرائيل ، وهى حقيقة لا ندعى أننا نضيف بها شيئًا إلى الكاتب الكبير الذى كان أبرز علامات الفكر العربى فى التركيز على موازين القوى وحساباتها . ولكن ما نود التأكيد عليه هنا أن ما وجده هيكل حوارًا بين الأوهام ، كان فى حقيقته حوارًا بين قوى تتغير موازينها النسبية ، استنادًا إلى حقائق القوة الرئيسية عسكرية وسياسية واقتصادية ، وكانت إسرائيل ككل القوى المغتصبة والمعتدية فى التاريخ تخاف من هذا التغير ، وتحسب حساباته . فلم يكن لدى إسرائيل « وساوس » لا أساس لها سوى الوهم ، وإنما كوابيس حقيقية ومفزعة .

ولقد سبق أن أوضحنا أنه فى السنوات الثلاث الأخيرة من الثمانينيات كان الوضع العربى العام يتغير نحو الأفضل ، وبدأ العالم العربى يخرج من أزمة طاحنة وانقسام هائل ساد كل النصف الأول من العقد . ولا داعى لإعادة التفاصيل . وكانت قوى الإعتماد المتبادل بين الدول العربية آخذة فى الظهور والتواجد ، حتى ولو لم يلاحظها الأستاذ هيكل وآخرون ، ولكن إسرائيل كانت تلاحظها وترقبها وتحسب حسابها بدقة وحساسية ولم يكن ما تشهده وتلمسه

إسرائيل ليحقق لها أى قدر من السعادة ، فهى تعرف أن وجودها واستمرارها وتوسعها كان دومًا محصلة قوتها الذاتية والضعف والإنقسام العربى فى آن واحد. وفى نهاية الثمانينيات كان الضعف العربى أقل والإنقسام أخف ، وعناصر القوة العربية تتحسن يومًا بعد يوم ، والظرف الدولى يتغير ، ومع تغيره كانت هناك بعض المكاسب لإسرائيل تمثلت فى احتمالات الهجرة اليهودية إليها ، ولكن كان فيها مخاطر تتوجس منها ، ويمكن أن تصير الهواجس كوابيس لو أحسن العرب استغلالها .

فلم تكن إسرائيل سعيدة أبدًا بانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية ولا بالطريقة التى انتهت بها . فمن جانب فإن الدولة العبرية بنظرتها الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية ، وضعت لنفسها قاعدة ذهبية وهى التحالف مع دول الجوار الجغرافى غير العربية فى الشرق الأوسط . ولم يكن يهم إسرائيل أبدًا نظام الحكم فى هذه البلدان ، وسواء كانت إيران تحكم بعرش الطاووس أو عمامة الخمينى، أو أثيوبيا تحكم بأسد يهوذا هيلاسلاسى ، أو بمنجل ومطرقة مانجستو ماريام، فلم يكن هناك فرق . ففى حالات الصراع والمواجهة فإن الجغرافيا والتاريخ تكونان دومًا أثقل بكثير من المذاهب والعقائد ، أو هكذا كانت ترى الدولة الصهيونية .

ومن جانب آخر ، فإن إسرائيل كانت تحسب جيدًا الفرص والمخاطر التى ولّدها صراع بغداد وطهران . كانت الفرصة واضحة فى أن الحرب تستهلك واحدة من القوى العربية الرئيسية فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وكانت الفرصة أيضًا متاحة أن الصراع سوف يفتح جسورًا مع إيران كانت الثورة الإسلامية اغلقتها . وفى كل الأحوال فإن الصدام سوف يستهلك موارد وينزف دماء تراها إسرائيل مكاسب صافية لها . ولكن كانت هناك مخاطر لا يمكن تجاهلها . فاستمرار الحرب وتصاعدها سوف يخلق جسورًا لمصر نحو العالم

العربى ، والخليج خاصة ، وكانت إسرائيل ، رغم اتفاقية السلام تريد هذه الجسور ، مقطوعة ومفصومة . وكانت هناك مخاطر إن تجنح الولايات المتحدة نحو العراق بفعل العداء الأمريكى ـ الإيرانى الذى بلغ ذروته الدرامية باحتجاز عناصر من الحرس الثورى الإيرانى لأعضاء السفارة الأمريكية فى طهران ، ومن ثم يحدث تقارب عربى ـ أمريكى لا ترغب فيه إسرائيل وتخشاه . وكانت محصلة حسابات الفرص والمخاطر سياسة تقوم على مد إيران بالسلاح لعلها تفوز ، واستدراج الولايات المتحدة إلى موقف محايد ـ ومن هنا كانت مقولة كيسنجر حول السعى لمنع طرفى المواجهة فى الخليج من الخروج منتصرًا ـ أو دفعها نحو مساندة إيران تحت دعاوى مساندة العناصر المعتدلة ، أو الإفراج عن الرهائن ، وهو ما نجحت فيه من خلال ما عرف بعد ذلك بفضيحة إيران ـ كونترا التى تم عن طريقها قيام أمريكا بمد إيران بالسلاح . ولمن لم يتابع القضية وتفاصيلها فإن فكرة مساعدة إيران جاءت من جانب جراهام فوللر اليهودى الأمريكى المتعصب ، والذى كان مسئولاً عن التقديرات السياسية لوكالة المخابرات المركزية ، ووضع مذكرة بهذه السياسة وفائدتها للولايات المتحدة ، تلقفها بعد ذلك اوليفر نورث وجعلها سياسة معتمدة من مجلس الأمن القومى الأمريكى .

ورغم الجهد الإسرائيلى الذى جعل الحرب العراقية ـ الإيرانية واحدة من ساحات المواجهة ـ الإسرائيلية ، فإن الحرب انتهت ، وأكثر المخاوف الإسرائيلية قد أصبحت حقيقة واقعة وليس وهمًا أو خيالاً . صحيح أن الحرب أهدرت موارد بلا حساب ، إلا أن نهاية الحرب أتت بتغير ملموس فى الوضع الإستراتيجى للمنطقة ، وفى موازين القوى فيها ، لم يكن يجعل إسرائيل تنام هادئة .

فلم يكن وهمًا أن الحرب كانت الباب الذى أعاد مصر إلى العالم العربى .

وكان من المفارقات أن العراق الذى إنعقد على أرضه مؤتمر عزل مصر ، هو الذى كان أول من طرق أبواب القاهرة بحثًا عن السلاح الذى كان الإتحاد السوفيتى مترددًا فى منحه بالكم والكيف وفى التوقيت الذى تريده بغداد . وكان السادات من دون خلق الله جميعًا هو الذى لبى نداء صدام ، وبعده فى عهد مبارك توثقت العلاقات ، وجاءت الوفود وذهبت ، وراح الخبراء والناس من وادى النيل إلى وادى الفرات . ولم يكن صدفة أنه مع كل هجمة من هجمات « كربلاء » كانت مصر تخطو خطوة نحو العودة إلى أمتها ، ومع الهجوم السادس فى يناير١٩٨٧ انهارت الحواجز والسدود .

ولم يكن وهمًا أن الحرب أفرزت أنواعًا من التعاون العربى وإسرائيل لا تريد سوى الشقاق والإنقسام والحروب الأهلية العربية . كان العراق يريد مالاً ، فقدمت له دول الخليج أربعين مليارًا من الدولارات . وكان العراق يحتاج عمقًا استراتيجيًا فقدمته له الكويت بموانئها وجزرها ، وتحملت ثمن ذلك قصفًا بالصواريخ وإرهابًا ومحاولات اغتيال . وقدم له الأردن ميناء العقبة ، وعبر هذا الميناء جاءت العبارات تحمل مصريين بلا حصر ، ليعملوا فى كل شىء من الزراعة حتى بناء المفاعلات النووية . وكان العراق يحتاج منافذ لتصدير النفط بعد أن سدت إيران طرق الخليج أمامه ، فأعطته السعودية أنابيب عبر أراضيها قادرة على تصدير ١٫٦٥ مليون برميل فى اليوم ، ودفعت الثمن إرهابًا فى أيام الحج وفى حرم الكعبة الشريفة . وما كان يزعج إسرائيل فى كل ذلك ، أنه على الأرض الصلبة ، كان ينمو جنين الأمن القومى العربى .

ولم يكن وهمًا أن جزءًا من الحرب العراقية ـ الإيرانية كان يجرى فى واشنطن وكانت إسرائيل كما أسلفنا تعمل بكل الطرق لكى تجذب الولايات المتحدة بعيدًا عن العراق كلما أمكن ، وقريبًا من إيران كلما كان ذلك متاحًا . وكانت

القاهرة والرياض تبذلان جهدًا يفوق الوصف لهزيمة هذا الإتجاه . وباستثناء فترة إيران ـ كونترا التى لعبت فيها واشنطن على الحبلين ، فإنها تدريجًا بدأت تميل إلى جانب بغداد ، وعادت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٨٤ ، ورفعت العراق من قائمة الإرهاب . وفى ذلك الوقت كان يصدر من القيادة العراقية كل الإشارات الصحيحة حول عراق يريد السلام بينما ترفضه إيران ، ويدين الإرهاب بينما تناصره طهران **ويعلن صباح مساء رفض العراق للتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة أخرى** ، وفى مسألة الصراع العربى ـ الإسرائيلى أعلن أنه سوف يقبل ما تقبل به القيادة الفلسطينية ، وكان ذلك تحولاً عن نهج سابق كان العراق يعطى نفسه فيه حق الفيتو على أى تصرف فلسطينى لا يراه ملائمًا «للمصلحة العربية العليا » . وأرسل العراق إلى واشنطن دبلوماسيًا قديرًا هو نزار حمدون الذى مد كل الجسور لكل المؤسسات الأمريكية داخل السلطة وخارجها . ولم يستنكف حتى من اللقاء والشرح والتفسير للسياسة العراقية مع المنظمات الصهيونية الأمريكية المعروفة مثل إيباك . وربما كان نزار حمدون هو الدبلوماسى العربى الوحيد الذى ودعته النشرة الأسبوعية التى كانت تصدرها إيباك ، معلنة عن أسفها لرحيله ، وتعتبره ممثلاً جيدًا للدبلوماسية العربية « الجديدة » . ومن خلال حمدون أيضًا لم تستبعد العراق أن ترسل إشارات إلى إسرائيل أنها ليست المقصودة بالبناء العسكرى العراقى ، وكان الوسيط أستاذة يهودية لمادة الشرق الأوسط بجامعة هارفارد واسمها لورى ميلروى التى سمعت منه ما يكفى لطمأنة إسرائيل ونقلته إليها ، وهناك كتبت مقالة فى صحيفة **الجيروزاليم بوست** تدعو إسرائيل إلى التخلى عن تأييدها لإيران وتبنى ما اسمته « الخيار العراقى » ومن هناك ذهبت إلى بغداد وعادت بنفس الإشارات والإيحاءات .

بعد ذلك فإن شهر العسل العراقى ـ الأمريكى أصبح ممكنًا وسبق ذكر

تفاصيله . وفى العام الأخير من الحرب بدأ ما عرف باسم حرب الناقلات ، وأجرّت الكويت ثلاث من ناقلاتها إلى الاتحاد السوفيتى ، فهرعت واشنطن لكى توفر إحدى عشرة ناقلة ، ومعها أسطول كامل إلى مياه الخليج بالتعاون مع قطع حربية بريطانية وفرنسية وإيطالية . وفى يوم واحد أغرق الأسطول الأمريكى نصف البحرية الإيرانية وكان ذلك ربحًا صافيًا للعراق ، بالإضافة إلى ما حققه تواجد الأساطيل الغربية من تشتيت للجهد العسكرى الإيرانى ، دون أن تطلق هذه الأساطيل طلقة واحدة . كانت العلاقات العراقية ـ الأمريكية حميمة إلى الدرجة التى عندما قام طيار عراقى عن طريق الخطأ بإطلاق صاروخ اكسوسيت على السفينة الحربية الأمريكية إس . إس . ستارك وأغرقها كان رد الفعل الأمريكى قبول الأسف العراقى ، وكان ذلك إعلانًا لإسرائيل أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لأن تبلع « الزلط » لبغداد ، ولم تعد تتمنى لها « الغلط » كما فى المثل الشعبى الشائع ! .

فلم يكن وهمًا إذن أن إسرائيل خسرت الحرب العراقية ـ الإيرانية سواء على أرض الواقع فى ميدان القتال ، أو هناك بعيدًا فى واشنطن حيث الإدارة الأمريكية ، أو فى نيويورك حيث الأمم المتحدة . ولم يكن ذلك ممكنًا دون جهد عربى جماعى وخارق ، لا يوجد لدى إسرائيل ما تخشى أكثر منه . ويوم أعلن الخمينى قبول وقف إطلاق النار كانت الدولة العبرية أكثر الدول إحساسًا بالتعاسة وزاد من قلقها ـ الذى لم يكن وهمًا ـ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة لتعلن صوت الشعب الذى ظنه الجميع قد مات ، ومع الإنتفاضة خرجت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة تواضعت عندها المطالب إلى الحد الذى يمكن أن يتفهمه ويقبله المجتمع الدولى وأمريكا . ولأول مرة شعرت إسرائيل أنها محاصرة من الداخل بفعل الإنتفاضة وما لقيته من قبول عالمى ، ومن الخارج بأنها أصبحت تدريجيًا العقبة الرئيسية أمام السلام فى الشرق

الأوسط . ووسط ذلك كله كان الوضع الدولى يتغير بسرعة فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى ، وكان ذلك يحمل فرصة كبرى لهجرة اليهود إلى إسرائيل ، ولكنه كان يحمل خطرًا جمًا هو أن تفقد إسرائيل أهميتها الإستراتيجية وموقعها كحاملة طائرات لا تغرق وتتحمل مسئولية تدمير الأسطول السوفيتى بالكامل فى البحر المتوسط حال نشوب صراع بين الشرق والغرب .

وفى الحقيقة فإن أكثر ما كان يقلق إسرائيل ـ حقًا لا وهمًا كما يقول الأستاذ هيكل ـ تنامى القدرة التكنولوجية والعسكرية العربية . وكان ذلك منذرًا بتغير فى قدس أقداس المعادلة العربية ـ الإسرائيلية القائمة على الكم العربى فى مواجهة الكيف الإسرائيلى . فقد كان أبا إيبان هو الذى قال أمام الكنيست عام ١٩٧٩ إن « **وجودنا كله موضوع فى الميزان القائم بين الكم العربى والنوعية اليهودية** » . وإذا كان ذلك يمثل شهادة إسرائيلية حول طبيعة « الميزان » العربى ـ الإسرائيلى ، فإن دراسة عربية جادة للدكتور أسامة الغزالى حرب عن مستقبل الصراع العربى ـ الإسرائيلى « **تأخذ نفس التوجه ، حين ذكر** » : **إن علاقات القوى بين طرفى الصراع كانت تشير ـ فيما عدا استثناءات محدودة وقصيرة ـ إلى تفوق إسرائيلى واضح على الطرف العربى . هذا التفوق الإسرائيلى هو ـ بالضرورة ـ تفوق « كيفى » أو « نوعى » استطاع أن يحد من التفوق الكمى العربى ، سواء من حيث عدد السكان ، أم مساحة الأرض ، أم الموارد الاقتصادية أو الموارد العسكرية** » . وإذا كانت قضية « الكم » و « الكيف » تحتوى أبعادًا متعددة حضارية وسياسية واقتصادية وإجتماعية ، فإن الطرف الإسرائيلى فى الصراع جعل رأس الرمح يتحدد فى البعد العلمى والتكنولوجى . فبعد إطلاق القمر الصناعى الإسرائيلى التجريبى « أفق ـ ١ » فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، رد إسحق شامير على سؤال عما إذا كان إطلاق القمر الصناعى سوف يؤثر على سباق التسلح فى المنطقة قائلاً : « **إن هذا القمر الصناعى ليس**

له علاقة بسباق التسلح ، ولكن إذا كنا نتحدث عن السباق ، فإنه سباق حول القدرات العلمية والتكنولوجية » .

وخلال الثمانينيات ، فإن ما بدا وكأنه قدر حتمى أن تستمر إسرائيل فى تفوقها الكيفى والنوعى الساحق على الدول العربية أصبح موضع التساؤل على الأقل فى المدى الطويل ، وهى مسألة لا تستطيع إسرائيل أن تتجاهلها وتغض الطرف عنها . فالجيوش العربية فى سوريا والعراق ومصر والسعودية بدأت فى الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة خاصة الطائرات والصواريخ من الترسانات السوفيتية والأمريكية والصينية (ميج ـ ٢٣ و ٢٧ و ٢٩ ، إف ـ ١٥ و ١٦ ، صواريخ سكود ، سلك وورم ، طائرات أواكس) . وقد حاولت إسرائيل إحباط استيراد هذه الأسلحة من المنبع خاصة مع صفقة طائرات أواكس وإف ـ ١٥ الأمريكية للسعودية عام ١٩٨١ ، وخاضت معركة استخدمت فيها كل الأسلحة السياسية والإعلامية حتى مع إدارة ريجان ، وكانت أكثر الادارات الأمريكية تعاطفًا مع إسرائيل . وحشد « اللوبى الصهيونى » كل ما يملك من إمكانيات لَىّ الأذرع لمنع الصفقة . ولكن السعودية قامت بحملة مضادة استخدمت فيها كل فنون الاتصال والعلاقات العامة والضغط الدبلوماسى والسياسى وولد لأول مرة ما وصفته الدوائر الإسرائيلية بـ « اللوبى العربى » . ومرت الصفقة من مجلس الشيوخ وبفارق صوتين فقط ، وكانت هذه أول هزيمة تلقاها إسرائيل على الساحة الأمريكية . وربما لم يكن قلق إسرائيل من الصفقة ذاتها ، بقدر ما كان أن العرب لأول مرة دخلوا فى ميدان التنافس على النفوذ فى الساحة الأمريكية بعد أن استنكفوا طويلاً الدخول فيه . وكان ولفترة طويلة احتكارًا إسرائيليًا خالصًا .

وما أقلق إسرائيل أكثر كان نمو التعاون التكنولوجى المصرى ـ العراقى خاصة فى مجال تطوير الصواريخ . وهى تجربة بدأتها مصر منذ الستينيات ثم

أجهضتها حرب يونيو ١٩٦٧ . ثم حاولت مصر مرة أخرى من خلال هيئة التصنيع الحربى فى منتصف السبعينيات بالتعاون مع السعودية وقطر والإمارات ، إلا أن التجربة تواضعت مرة أخرى بفعل اتفاقيات كامب ديفيد. ولكن الحرب العراقية ـ الإيرانية فتحت الطريق مرة أخرى لهذا المجال . وأصبح على إسرائيل أن ترقب المحاولات العربية لتطوير مدى ودقة الصواريخ ، من خلال شبكة للبحث والتعاون العلمى لا تشمل القاهرة وبغداد فقط ، ولكنها امتدت إلى شركات ودول فى أوروبا وأمريكا اللاتينية ، كما حدث بالنسبة لتطوير صاروخ كندور ـ ٣ . كانت إسرائيل تعتبر أن البحث العلمى ، والسرقة العلمية ، واستخدام المخابرات والوسائل السرية والعلنية مواهب إسرائيلية خاصة ، وكانت المفاجأة أن العرب بدأوا يكتسبون بعضًا منها . ولم يكن ذلك فى مجال الأسلحة التقليدية فقط ، وإنما كان فى مجال أسلحة التدمير الشامل نووية وكيماوية .

لم يكن ذلك وهمًا وإنما كان حقيقة . فالواقع أن خطط التنمية العربية على تعثرها ، وانتقادنا الدائم لها ، بدأت تثمر مع الثمانينيات ، وتحقق نموًا ملموسًا فى القاعدة العلمية العربية . فقد بلغ العدد التراكمى لخريجى الجامعات العربية ٧٦٠ ألفًا عام ١٩٧٠ إرتفع إلى ٤ر١ مليون فى عام ١٩٨٠ تخرج ٤٠ فى المائة منهم فى العلوم الأساسية والتطبيقية . واستنادًا إلى معدلات نمو خريجى الجامعات خلال عقد الثمانينيات ، فإنه أصبح متوقعًا أن يتراوح عدد الخريجين العرب عام ٢٠٠٠ ما بين ١٢ و ١٥ مليون خريج (ثلاثة أمثال عدد سكان إسرائيل) . ويقدر الباحث العربى القدير انطوان زحلان أنه فى العام الدراسى ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحده ينتظر أن ينال مليون عربى شهادة البكالوريوس فى حقلى العلوم والهندسة ، ومع عام ٢٠٠٠ يصبح العدد الكلى للطلبة الذين أتموا دراستهم العليا فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية خمس ملايين . ولم

يكن التطور فى القاعدة العلمية العربية كميًا فقط ، بل كيفيًا كذلك ، فبالمقارنة بين الإنتاجين العلميين العربى والإسرائيلى ـ مقاسًا بنشر العلماء فى الدوريات العلمية المتخصصة ـ فإن الإنتاج العربى فى عام ١٩٦٧ كان يعادل ٤١ بالمائة من إنتاج إسرائيل . وبعد عشر سنوات فإن النسبة لم تتغير . ولكن خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ نشر العلماء العرب ٤٣٧٥٤ بحثًا مقابل ٧٥٨٢١ للعلماء الإسرائيليين ، أى بنسبة ٥٧٫٧ بالمائة وهو تطور ملموس بكل المقاييس .

وفى الحقيقة فإن التطور العلمى العربى لم يقتصر على الجامعات والخريجين وعدد ونوعية العلماء وإنما اتصل به تنامى القاعدة الصناعية والتكنولوجية العربية خلال السنوات العشر الأخيرة . وكانت إسرائيل هى التى تنبهت إلى هذا التطور . وفى عام ١٩٨٦ بادرت مؤسسة ش . نئمان ، التى تعمل فى كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) فى حيفا ، إلى إجراء سلسلة أبحاث عن المستوى العلمى والتكنولوجى فى إسرائيل والدول العربية ، اشتركت فيها عدة مؤسسات علمية إسرائيلية . وفى ٧/٦/١٩٩١ نشرت صحيفة دافار الإسرائيلية تحت عنوان «**التهديد العلمى العربى**» بعض نتائج هذه الدراسات فى مجالات الحاسبات الالكترونية وهندسة الطيران والطب ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات التعليمية . وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل فيكفى أن ننقل ما يلى :

« . . . آن الآوان لكى نصحو من الأوهام والتحامل . تشير أبحاث حديثة إلى أن الدول العربية تتغلب على تخلفها العلمى بوتيرة مذهلة . فاستثماراتها الهائلة فى إنشاء مؤسسات أكاديمية ومعاهد أبحاث ونظم استخدام الحاسبات الالكترونية والصناعات المتقدمة بدأت تعطى ثمارها ، وتفوق إسرائيل النوعى يتآكل ببطء ، لكن باستمرارية » .

« يقول دانيال فايس ، مدير مؤسسة ش . نئهان للبحوث المتقدمة فى العلوم والتكنولوجيا ، إنه إذا استمر التطور العلمى الحثيث فى العالم العربى مقابل التقليص فى ميزانيات التعليم والبحث والتطوير العلمى فى إسرائيل ، فإن تفوقنا العلمى سيتضاءل بالتدريج حتى يختفى تمامًا » . « لذلك فإن ما يثير القلق هو التقلص المستمر للتفوق الإسرائيلى فى مجال العلوم والتكنولوجيا الذى يفترض أن يعوضها عن تدنيها الكمى . . وفى حين تتجه السياسة القومية للدول العربية نحو تحسين حثيث لقدراتها العلمية ، تقلص إسرائيل ميزانيات العلوم والبحث والتطوير . لقد تحدد مستوانا العلمى اليوم بواسطة إستثمارات قبل عشر سنوات وأكثر . وإذا لم تستثمر الآن الموارد المطلوبة يتوقع حدوث إنهيار بعد ١٠ إلى ٢٠ سنة » .

هذه الشهادات الإسرائيلية القائمة على بحوث علمية دقيقة لا تشير إلى أوهام بل حقائق تثير الفزع فى إسرائيل . المشكلة لدينا أن كثيرين من المفكرين والكتاب العرب ـ ومن بينهم الأستاذ هيكل ـ لا يرغبون فى التصديق ، أنه رغم أن إسرائيل قوية وتمتلك القنابل النووية والصواريخ ، ولا تزال تتفوق تفوقًا كبيرًا على الدول العربية مجتمعة ، إلا أن التنمية العربية على سوءاتها وعثراتها لم تكن كلها هشيم حصاد وقبض الريح ، وإنما حققت تقدمًا نسبيًا أخذ يضيق الفجوة النوعية بيننا وبين إسرائيل . فالفكر العربى عامة ، وقد صدق أن حياتنا كلها أوهام وسراب وخداع للذات ، وفق تعبيرات هيكل الأثيرة ، فإنه لم يكن مستعدًا لقبول أية إنجازات نكون قد حققناها ، وتشير المؤشرات إلى إمكانية تزايدها . فذلك يهدم النزعة الماسوشية لتعذيب الذات وجلدها كل صباح بأننا فى النهاية لم نحقق شيئًا ، كأن العرب دون خلق الله يقعون خارج مسار العلم والتاريخ بلا قدرة ولا فعالية .

المهم لدينا هنا أن إسرائيل كانت تدرك حقيقة لا وهمًا أنه رغم كل ما يبدو

على السطح فلا يزال هناك فاعلية عربية تتقدم بخطى بطيئة ولكنها مستمرة . وزاد على ذلك أن إسرائيل كانت تعلم أن هناك سقوفًا لإمكانيات نموها العلمى والتكنولوجى نتيجة لقدراتها الجغرافية والديموغرافية . فضعف السوق الداخلية فى إسرائيل يجعل تطورها التكنولوجى عالى التكلفة وغير قادر على المنافسة . وربما كان إلغاء تطوير الطائرة « لافى » بعد استثمارات ضخمة إشارة إلى هذه الحدود والقيود .

وإذا تذكرنا أنه بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تطورات فى الوضع العربى إبتداء من عام ١٩٨٧ ، وأن إسرائيل لم تكسب الحرب العراقية ـ الإيرانية رغم جهودها المضنية ، وأن العرب بدأوا يتعلمون كيف يتعاملون مع القوى الغربية ويكسبون معارك ويخسرون أخرى ، ولكنهم فى النهاية يتعلمون ويراكمون الخبرة ، أدركنا أن إسرائيل كانت تحتاج بشدة مع مطلع التسعينيات إلى شىء ما يهدم التضامن ويعرقل النمو التكنولوجى العربى ، ويستنزف الموارد فى العالم العربى .

وقد قدمت العراق لإسرائيل كل ذلك فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ على طبق من الذهب ومرصع بالبلاتين والياقوت والماس !!! .

الفصل الثامن

الأزمة : الحقيقة الغائبة !

فى كتابه عن حرب الخليج ، يعطى الأستاذ هيكل رؤى محددة للنظام العالمى ، والنظام العربى ، والبترول وإسرائيل ، والكويت ، وكلها تقود إلى أن أزمة ـ حرب الخليج ، كانت نتيجة « طبيعية » . فعناصر الحدث الكبير كانت كامنة وراقدة تنتظر مجموعة من أخطاء الحسابات ، لكى تنشب الأزمة وتشتعل الحرب . وفى الفصول السابقة حاولنا التعرض لهذه الرؤى بقدر من التفصيل وأن نضعها فى أحجامها الحقيقية بعيدًا عن المبالغات والتهويل ، وبعد أن ننزع عن الأمور لغة للكلام نعتبرها متعسفة وتثير الكثير من الضجيج والمؤثرات النفسية والصوتية التى تخلط الأوراق والأحداث ، فى إتجاه تحليل يجعل الكارثة حتمية نتيجة أخطاء لقادة تحركهم قوى جهنمية وماكرة .

وربما كانت المشكلة الكبرى فى كتاب الأستاذ هيكل أنه استبعد أهم رؤية ولو قدر له أن يتناولها ، لتغير جوهريًا تقريره وتفسيره للحدث الأعظم . هذه الرؤية خاصة بالنظام العراقى نفسه ، وهو الطرف الذى قام بالخطوة الأولى عندما قام بغزو الكويت ، التى أصبحت أزمة دولية كبرى انتهت بحرب عصفت بجهد سنوات من البناء العربى ، وألقت ظلالاً قوية على مستقبل الأمة العربية وقد يكون مقبولاً من الناحية التحليلية البحتة أن يركز كاتب أو مفكر على حزمة من العناصر يرى أنها الأهم من غيرها فى تحليل واقعة ما .

وكإتجاه عام فإن هؤلاء الذين يهتمون بالنظام العالمى والعلاقات الدولية ، والشئون الاستراتيجية ، يميلون إلى تغليب العوامل الخارجية على تلك الداخلية ، ويرون العالم كمنظومة من التفاعلات وتوازنات القوى التى تحدد مسار الأحداث بغض النظر عن البشر والنظم التى عليها التعامل معها .

ولكن الأستاذ هيكل لا يفعل ذلك باستقامة كاملة ، حينما استثنى الكويت من تحليله الخارجى لكى يغوص فى نشأتها ونظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ورغم أن أستاذنا قد طرح بعض إنجازات الكويت السياسية والاقتصادية فى فقرات قليلة ، إلا أن الرؤية العامة للكويت من الداخل وفى علاقاتها مع جيرانها وخاصة العراق ، تقود فى النهاية إلى أن العدوان عليها كان مبررًا ومفهومًا ، وإن لم يكن بالضرورة مقبولاً فى الزمان الذى تم فيه ، وفى توازنات القوى الذى حدثت فى ظله .

فالكويت ـ وفق هذه الرؤية ـ لا تزيد عن كونها بئر نفط على حافة الصحراء ، يتصارع عليه الجميع ، وهو يعطى العراق حقًا فى الوليمة ، باعتباره الأقرب والأولى بالمعروف وفوق ذلك ـ وفق هذه الرؤية أيضًا ـ فإن الكويت قامت بما يكفى لاستفزاز العراق بعدم استجابتها لطلب العراق فى الغاء الديون ، فى منح بغداد عشرة مليارات دولار جديدة وفى إلحاحها على ضرورة ترسم الحدود ، والأدهى إقامة مخابراتها علاقات مع المخابرات الأمريكية ، وحدث كل ذلك فى الوقت الذى كانت جبهتها الداخلية تعانى من أزمة سوق المناخ ، والصراع بين الحكومة والمعارضة * (مشتدًا) الأمر الذى جعلها «مغرية » لمن يطمح ومن يطمع .

(*) كانت العلاقات بين الحكومة والمعارضة فى الكويت فى حالة أزمة منذ قيام الحكومة بحل مجلس النواب المنتخب عام ١٩٨٦ .

وفى الحقيقة فإنه لا توجد هنا نية لمناقشة هذه الرؤية للكويت لأن المسألة فى أولها وآخرها تبدو قبولاً صريحًا أو ضمنيًا بمنطق الذئب الذى يلوم الحمل لأنه عكر عليه ماء النهر ليلتهمه ، رغم أن الأول يقع فى أعلى النهر والثانى فى أسفله ، ويعنى قبولاً بمنطق يقوم على البلطجة فى العلاقات بين الدول العربية ، ويعنى أن الدول ليس من حقها أن تتخذ من الإجراءات ما ترى أنه ضرورى لحماية أمنها القومى ، ومن بينها إقامة علاقات للاستخبارات مع دول أخرى ، وهو الأمر الذى لم تفعله الكويت وحدها وإنما تفعله كل دول العالم والدول العربية ، بما فيها العراق نفسها . وقد كان ممكنا أن نقبل « استقلال » الأستاذ هيكل لو أنه تمكن من الحصول على إتصالات العراق مع المخابرات المركزية الأمريكية ، أو حتى ما بين المخابرات الكويتية وتلك العراقية ، لكى تكتمل الصورة وتتزن ، ويظهر أن الكويت كدولة صغيرة إنما كانت تقوم بما تفعله كل الدول ـ صغيرها وكبيرها ـ لحماية أمنها ووجودها .

ولكن الأمر الهام هنا أن الأستاذ هيكل خرج عن منهجه فى التحليل ليختص الكويت وحدها بمنهج آخر ، ربما لو طبقه أيضًا على العراق لوجد أمورًا كثيرة تستحق التعليق والتحليل والمناقشة . فالعراق ربما كانت الدولة العربية الوحيدة التى اكتملت لها عناصر للقوة لم تتوافر لأى بلد عربى آخر : ففيها حضارة قديمة سبقت ظهور الإسلام ، وبعده كانت المكان الذى ازدهرت فيه الحضارة العربية الإسلامية ووصلت إلى أوج مجدها خلال فترة الخلافة العباسية وفى العصر الحديث كانت من أوائل الدول العربية التى حصلت على الاستقلال واندرجت فى عملية التنمية والتحديث قبل كل منطقة الجزيرة العربية بثلاثة عقود على الأقل . وهى الدولة التى جمعت ما بين وجود الماء والنفط . وكان الأول بكثرة لكى يعطى قاعدة لتنمية زراعية وصناعية كبرى ، والثانى من الغزارة : بما يوفر لها من المال ما يكفى ويزيد ، كل ذلك

مع عدد مقبول من السكان (١٧ مليون نسمة) ، لا هو بالكثير الذى يعرقل التنمية كما فى مصر أو نيجيريا أو باكستان ، ولا هو بالقليل الذى يدعو إلى استدعاء العمالة الأجنبية كما فى حالة دول الخليج . فمن زاوية عناصر القوة وحساباتها أمنيا ـ التى يعشقها الأستاذ هيكل ـ لقد كان لدى العراق من الموارد البشرية والمادية والمعنوية الكثير الذى يجعله نموذجًا تنمويا لا فى العالم العربى وحده فى بل فى الدنيا بأسرها .

ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث . فصورة العراق عند بداية التسعينيات كانت مؤسفة ومحزنة . فموارده البشرية كانت مهدرة لأن ثلاثة ملايين عراقى ، أو حوالى ١٨٪ من عدد السكان ، تركوا أو فروا من البلاد بحثًا عن الأمان فى بلاد الله الواسعة . ولم يكن ذلك بسبب حرب أهلية ، أو مجاعة طارئة وإنما لاختلاف مع النظام السياسى فى الدولة . وكانت موارده الاقتصادية ضائعة إلى الدرجة التى جعلت معدلات التنمية فيه متواضعة . فمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد لم يتعد الستين عامًا بينما وصل هذا إلى ٧٢ عامًا فى الكويت وقطر والبحرين والامارات ، و ٦٥ عامًا فى السعودية وعُمان ، وهى معدلات تساوى أو تقترب بسرعة من تلك الموجودة فى البلدان المتقدمة . **وحتى كان ذلك أقل من مصر (٦٢ عامًا)** رغم أن عدد السكان فيها يصل إلى ثلاثة أمثال العراق ، وصادراتها النفطية لا تزيد على العُشر (٣,٤ مليون برميل فى اليوم للعراق مقارنة بـ ٣٥٠ الف برميل فى اليوم لمصر) . وبالنسبة للتعليم فإن عدد المتعلمين فى العراق لم يزد على نصف من هم فى سن التعليم ، بينما وصل ذلك إلى ٧٥٪ فى دول الخليج الأخرى ، و ٨٥٪ فى الأردن التى بلا نفط ، ولا ماء .

ولم يكن سجل النظام العراقى مشرفًا بأى حال ، ولا نقول ذلك تجاه إيران أو الكويت ، وإنما تجاه الشعب العراقى نفسه . فربما كان الضحية يتعرض لها شعب آخر من شعوب المنطقة أو العالم . صحيح أن العالم كله يعرف درجات

متنوعة من القيود المفروضة على حقوق الإنسان . . وهناك انتهاكات متنوعة فى معظم الدول ، كما أن منطقة الشرق الأوسط بأكملها ليست من مناطق العالم التى تضمن للبشر حرياتهم الأساسية . ولكن العراق كان حالة خاصة للغاية، حيث تعدى فيه عسف السلطة كل المعدلات المعروفة فى الدنيا بأسرها . وهذه حقيقة أبرزتها كافة تقارير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، ومنظمة الصليب الأحمر الدولية ، ومنظمة العفو الدولية ، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات . ففى العراق اجتمعت كافة ضروب الاضطهاد من التمييز العرقى والدينى تجاه الشيعة والأكراد ، إلى غياب كل أنواع الضمانات القانونية للمسجونين ، إلى سجل بشع لأعمال التعذيب والقتل، إلى استخدام الأسلحة الكيماوية لإبادة قرية عزلاء بأكملها ، إلى اعتبار أى نوع من المخالفة لخط السلطة السائد نوعًا من الخيانة العظمى . وبالطبع فإن أى حديث عن حرية الصحافة أو حق التعبير أو الاجتماع أو حق تكوين الأحزاب كان مستبعدًا . ووصلت المأساة إلى حد الملهاة أحيانًا باستصدار قانون « للترشيق »* يتم بمقتضاه قياس وزن المسئولين فى الدولة للتأكد من مطابقتهم لمواصفات خاصة وضعها الحزب ، كنوع من الإرهاب المسلط على كل من تسول له نفسه فكرة لم تعتمدها الدولة مسبقًا .

وكان النظام السياسى يعتمد على حزب البعث العربى الاشتراكى الذى اعتبر أن الأمة العربية واحدة وذات رسالة خالدة (!) . ولكن فى الحقيقة فإن الحزب الذى تولى السلطة فى عام ١٩٦٨ بدأ فى تصفية نفسه . فى البداية كانت

(*) أصدر النظام العراقى قانونًا فى الثمانينيات يتضمن قياس وزن كل مسئول عراقى سنويًا للتأكد من تناسب الوزن مع الطول حتى لا تزيد « سمنة » المسئولين عن حد معين . وكان الهدف المعلن للقانون محاربة الفساد .

المسألة إزاحة أفراد ويعتقد أنهم يرغبون فى المنافسة على السلطان ، ثم بعد ذلك زالت أجنحة وتيارات ، وأخيرًا وبعد أن تولى صدام حسين السلطة فإن المسألة تدريجيًا أصبحت حكم أسرة واحدة . وخلال النصف الثانى من الثمانينيات ، فإن كل من تولى منصبًا رئيسيًا عامًا من الوزارة حتى حكام المدن الكبرى ، وباستثناء طارق عزيز وطه ياسين رمضان اللذين بقيا من رفاق صدام منذ عام ١٩٦٨ ، كان إما من أسرته المباشرة ، أو من الذين ارتبطوا بها عن طريق الزواج ، أو عمل معه فى مكتبه الخاص . وهكذا فإن النظام الذى كان موضوعه الأمة بأسرها ، أخذ يتراجع ليصبح دولة ، والدولة صارت حزبًا والحزب صار جناحًا ، والجناح أصبح أسرة ، عميدها ورئيسها هو القول الفصل .

وقد جرت العادة داخل العراق ، وبعض الدوائر خارجها ، أن يعزى الأداء الاقتصادى المتواضع ، وتركز السلطة السياسية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، إلى ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية ودواعيها ، ولكن كل ما سبق ذكره كان موجودًا قبل الحرب بصورة وأخرى . وفى نهاية السبعينيات ، ورغم الموارد النفطية الهائلة ، والموارد البشرية والطبيعية العراقية ، فإن النظام السياسى والاقتصادى العراقى كانا يعانيان من نفس الأعراض التى كانت تعانيها كافة النظم الشمولية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى . وكما هى العادة فإن هذه الدول كانت دوما تواجه أزمة الشرعية والانجاز فيها ، بمزيد من القهر السياسى فى الداخل ، والمغامرة الخارجية فى الخارج . ولم يكن العراق استثناء من القاعدة ، فقد أعقب إزاحة أحمد حسن البكر من رئاسة الجمهورية فى ١٩٧٨ ، عمليات تصفيات واسعة النطاق ، اعقبها التورط فى الحرب مع إيران .

وحتى بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية فقد كان أمام النظام العراقى

فرصة لا تعوض لكى يعيد بناء العراق ، ويعيد بناء علاقاته الإقليمية على أسس سليمة وسلمية . فمن ناحية كان العراق على علاقات ممتازة بالغرب وخاصة الولايات المتحدة ضمنها التقاء المصالح اثناء الحرب . وكانت دول الخليج قد شكلت عمقًا استراتيجيًا للعراق سواء بالدعم المالى أو عبر أنابيب النفط الممتدة حتى ميناء ينبع ، أو حتى تقديم تسهيلات فى المدن والأجواء الكويتية . وشكلت الأردن ومصر عمقًا استراتيجيًا آخر فى مجالات الامداد والتسليح . وحتى بالنسبة للأزمة الاقتصادية التى كان يعيشها العراق نتيجة الحرب التى يشير إليها الأستاذ هيكل ، وهى حقيقية ، فإنها لم تكن بالقدر الذى تعانيه دول أخرى فى المنطقة . على سبيل المثال فإن الناتج المحلى الإجمالى فى العراق عام ١٩٨٩ وصل إلى ٥٣ , ٥٨ مليار دولار وكان ذلك يمثل ما يزيد عن ضعف الناتج المحلى لمصر خلال نفس العام ، وكان ذلك نتيجة عائدات النفط التى تراوحت فى السنوات الثلاثة التى تلت الحرب ما بين ١١ و ١٨ مليار دولار وكان ذلك يمثل حوالى من ثلاثة إلى خمسة أمثال الصادرات المصرية كلها بما فيها النفط . وبالنسبة لمسألة الديون التى رأى البعض أنها كانت أحد الأسباب الضاغطة وراء القرار العراقى بغزو الكويت ، فلم تكن فى واقعها بالقدر الذى صوره العراق ومناصروه . فقد كان أكثر من نصف هذه الديون من دول الخليج ، وهذه اعلنت للعراق صراحة إنها لن تطالب بها . وفى الحقيقة فإن الديون الضاغطة على العراق لم تزد على ٢٤ مليار دولار لدول الغرب الصناعى (نصف الديون المصرية فى عام ١٩٨٩) منها ١٥ مليار ضمانات قروض للتصدير ، وتسعة مليارات للبنوك التجارية ، وكانت هناك عشرة مليارات أخرى للاتحاد السوفيتى لم تكن بنفس الالحاح . هذا القدر من الديون لم يكن مستحيلاً التعامل معه على ضوء الموارد العراقية ، والموارد الاضافية التى كان يمكنه الحصول عليها لو أقام علاقات طيبة مع دول

الخليج ، ولو أن مجلس التعاون العربى عمل فعلاً وفق وثائقه الأساسية كسبيل للتكامل الوظيفى بين أعضائه من جانب ، ومع بقية العرب من جانب آخر .

كانت كل الخيارات مفتوحة أمام العراق لكى يتجاوز أزماته كلها خلال فترة معقولة من الزمن . وفى الحقيقة فإن العراق أعطى بعض الإشارات أنه بسبيله نحو ذلك . ففى الخارج سعى مع الأردن لاقامة مجلس التعاون العربى . وفيما عدا سوريا ، فقد كانت علاقاته مع الدول العربية وغير العربية جيدة . وفى الداخل فإنه أعلن عن وضع دستور جديد للعراق يقيم نظامًا تعدديًا حزبيًا ، ويطلق الحريات العامة ، واتجه إلى تحويل النظام الاقتصادى إلى نظام السوق الحرة ، وبدأت عملية خصخصة واسعة للقطاع العام . وكانت هذه السياسات يمكن مع الوقت أن تتطور وتؤدى إلى تقدم العراق والمنطقة من حوله .

ولكن يبدو أن النظام العراقى لم يكن مستعدًا لاتباع هذا الطريق الصعب حتى يؤتى ثماره . فقد كان يريد أن يشعر الشعب العراقى أن هناك انجازًا ما يتحقق على أرض الواقع خلال فترة قصيرة تجعل الحرب العراقية الإيرانية كأنها لم تكن . ولذا فإنه وضع خططا طموحه لانفاق ١١ مليار دولار سنويًا لأغراض مدنية وعسكرية ، ٣٦٪ (٤ مليار دولار) خصصت للجيش . وإذا أضيف إلى ذلك أن العراق كان عليه أن يفى بخدمة الديون غير العربية ، ودفع ثلاثة مليارات من الدولارات لاستيراد الغذاء ، (بعد اعتماد العراق على استيراد الغذاء من أعلى درجات الاعتماد بين الدول العربية رغم كل إمكانياته الزراعية ، خاصة إذا ما قورنت درجة الاعتماد هذه بدول الخليج الأخرى) ، لأدركنا أن العراق صمم على الحصول على هذه الموارد بكل طريق ممكنة بما فيها القوة المسلحة .

ومــع مطلــع عام ١٩٩٠ ، فإن العراق ما لبث أن ظهر فى صــورة منــذرة بما هو قادم :

- ☐ فالدولة التى تعانى من آثار حرب ثمانى سنوات طاحنة ، وتعانى من أزمة اقتصادية طاحنة تعلنها للآخرين ، كانت تفاجئ الجميع ـ من فى المنطقة وخارجها ـ بأنماط من الانفاق لا تقدر عليها دول موسرة . كانت العراق توزع الأموال ذات اليمين وذات اليسار من خلال مهرجانات إعلامية لا تتوقف . واختص الرئيس العراقى كل من حضر حفل توقيع إنشاء مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ من رؤساء التحرير فى مصر والأردن واليمن بعربات من المرسيدس ، واختص صحفيى الأردن بمنح خاصة لإقامة فيلات ، بينما اختص رؤساء الدول بعربات الرولزرويس (لسبب ما فإن الأستاذ هيكل تجاهل ذلك) . واستمر نفس الكرم الحاتمى العراقى بدون توقف فى شكل شيكات بملايين الدولارات لقادة دول مجلس التعاون وفلسطين استمرت حتى قبل أيام الحدث الأكبر . وكان ذلك فى الوقت الذى يؤجل فيه العراق تسديد الديون المستحقه للأردن ومصر . وكان مفاجئًالكل الذين حضروا حفل وضع حجر الأساس لمكتبة الإسكندرية العالمية أن الرئيس العراقى قدم منحة قدرها واحدًا وعشرين مليون دولار للمكتبة فى نفس الوقت الذى كان فيه بنك الرافدين العراقى بالقاهرة عاجزًا عن سداد مستحقات العاملين المصريين فى العراق . وفوق ذلك كله ، فإن الدولة التى كانت تعانى من آثار الحرب بدأت فى إقامة قصر جديد للرئيس العراقى وتشييد مجموعة من النصب التذكارية الفخمة تكلفت مئات الملايين من الدولارات .
- ☐ وفى الوقت الذى كان على العراق أن تلملم جراحها التى نزفت لفترة طويلة ، وتحاول أن تنتهز الخيارات العديدة العربية والدولية المتاحة أمامها

فإنها بدأت فى عملية كبرى لتوتير العلاقات مع دول المنطقة ومع العالم . فمجلس التعاون العربى الذى كان للتكامل الوظيفى سعى العراق لكى يكون محورًا أمنيًا . وفى داخل العالم العربى بدأ الإعلام العراقى يغير من لهجته ويطرح موضوعات كان الظن إنها لم تعد موجودة فى القاموس العربى، وفى القاموس العراقى لفترة طويلة حول توزيع الثروة وبخل دول الخليج العربية فى تقديم المساعدات للدول العربية الفقيرة . ولم يكن ذلك صحيحًا دومًا فقد قدمت الدول العربية ٨٧ مليارًا من الدولارات من المساعدات خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ كان نصيب دول الخليج منها ٩٢٪ ولم يزد نصيب العراق عن ٥ ,٣٪ من هذا المبلغ . وبعد ذلك خطا العراق خطوة أخرى بأن وقف فى مواجهة إتفاق الطائف الذى أنجزته الدبلوماسية السعودية . وزاد على ذلك بأن قام بتزويد ميشيل عون فى لبنان بالسلاح بما فيه صواريخ فروج السوفيتية القادرة على ضرب دمشق . وكان ذلك افسادًا لواحدة من أنجح المحاولات العربية لايقاف النزيف اللبنانى ، وتهديدًا لا مبرر له لسوريا فى وقت كان العالم العربى يحاول لم الشمل واستعادة التضامن والخروج من أزمته الطويلة (لسبب ما ايضًا تجاهل الأستاذ هيكل هذا الموضوع كلية !) . وبعد هذا التصعيد دعا العراق لعقد قمة فى بغداد لمؤازرته إزاء الحملة الدولية الموجهة ضده ولكن المؤتمر لم يكن جوهره ما دعى إليه وإنما صب الغضب على الكويت ودول الخليج . وبعد المؤتمر بأسابيع بدأ التصعيد العراقى ضد الكويت بخطاب لصدام حسين فى ١٧ يوليو ١٩٩٠ ، وما جاء تلميحًا فى خطابه ضد الكويت أصبح صريحًا فى المذكرة التى قدمتها العراق للجامعة العربية ، وأعقبها تهديدات بالحرب صدرت من وزير الخارجية العراقى .

☐ وعلى المستوى الدولى فإن العراق ذا العلاقة القوية مع الولايات المتحدة

والغرب عامة ، بدأ فجأة فى عملية تصعيد كبرى بدأت فى خطاب صدام حسين أمام قمة مجلس التعاون فى عمان ، وأعقبها بالمطالبة بانسحاب الأساطيل الغربية من الخليج وهى التى جاءت أصلاً لمساندته موضوعيًا فى حربه مع إيران والتى ـ رغم وقف إطلاق النار ـ لم تكن قد انتهت بعد . وكان ذلك الهجوم فرصة ذهبية لإسرائيل لكل تستغلها وتشن حربًا إعلامية كبرى على العراق وعلى التقدم العربى عامة فى مجال أسلحة الدمار الشامل والصواريخ طويلة المدى . وفى الوقت الذى كان على العراق امتصاص هذه الحملة ، فإنه عمل على توسيعها من خلال حوادث الجاسوس البريطانى فارزاد بازوفت ، والمدفع العملاق ، وإمساك السلطات البريطانية بأجهزة تستخدم فى صنع السلاح النووى . ولم تكن هناك مشكلة فى أن يقبض العراق على الجواسيس ، فلعل ذلك واجبه ، ولم تكن هناك مشكلة فى أن يطور العراق سلاحه للحفاظ على التوازن مع إيران ، وإنجاز رادع معقول تجاه إسرائيل ، ولكن المشكلة والقضية كانت أن العراق بدا وكأنه يسعى لصدام مبكر ، ويعرض للخطر تغيرًا نسبيًا فى موازين القوى العربية ـ الاسرائيلية لصالح العرب لا يزال فى أوله .

هذا التغير فى السلوك العراقى من التعاون إلى الصراع مع كل القوى الممكنة إقليميًا وعالميًا انتهى فى النهاية بغزو الكويت الذى جاء محصلة للوضع الداخلى فى العراق وخاصة نظامه السياسى . فالعراق خرج من الحرب وهو قوة عسكرية ضخمة ، ولكن تواضع انجازاته الداخلية ، فضلاً عن أن إيران بقيت متمسكة بمواقفها الأساسية ، جعله يسعى إلى تحقيق إنجاز سريع يصدر المشاكل إلى الخارج ، ويخلق وضعًا للشعب العراقى يحس فيه إنه مستهدف من قوى عديدة ، ويخلق حالة من التعبئة العامة التى تقوى قبضة النظام على السلطة وعلى الشارع ، فضلاً عن المكاسب السياسية والاقتصادية

التى توقعها من الكويت . وفى الحقيقة فإن الأستاذ هيكل اقترب من ذلك حين قال : « **إن الإقدام على غزو الكويت فى هذه الظروف أصبح قفزة إلى الأمام على الطريق إلى كارثة ، بينما المنطق المستمد من التقديرات والحسابات كان يستدعى خطوة إلى الوراء إلى إتقائها** » .

ولكن مكمن الخلاف مع استاذنا هو فى ثلاث قضايا : **الأولى** أن الظروف الإقليمية والدولية التى كان يواجهها العراق لم تكن معاكسة إلى الدرجة التى تجعله يقفز أصلاً إلى الأمام ، فرغم اشتداد الحملة الدولية عليه ، إلا أن الغرب كان لا يزال يرى أن العراق عنصر هام فى التوازن مع إيران فى المنطقة . وحتى نهاية يوليو فإن الاعتقاد الأمريكى ـ وغير الأمريكى ـ كان لا يزال أن العراق يقوم بحملة إعلامية للاستهلاك المحلى ، حتى أن السفيرة الأمريكية ـ كما قال الأستاذ هيكل وآخرون ـ لم تجد مشكلة فى مغادرة بغداد لقضاء إجازتها الصيفية . **والثانية** ، إنه داخل النظام العربى كان أمامه خيارات كثيرة مفتوحة لدعم موقع العراق الاقتصادى ، وتقوية تكامله الوظيفى مع دول عربية أخرى ، وتدعيم التحسن النسبى فى التوازن مع إسرائيل . **والثالثة** ، أن «الظروف » المؤثرة فى العراق ، لم تكن إحساسه « بالمؤامرة » المنصوبة عليه ، كما يقول لنا الأستاذ هيكل ، وإنما كانت متعلقة بنظامه السياسى الذى لم يكف أبدًا عن « النظر إلى الأمام » كلما بدا له أنه يريد تحقيق طموحات تعجز قدراته عن تحقيقها .

بعد ذلك فإن الغزو العراقى للكويت يأتى نوعًا من النتائج المنطقية . ومن عجب أن كثيرًا من الكتاب العرب ـ ومن بينهم الأستاذ هيكل ـ قضى وقتًا طويلاً فى تتبع تفاصيل الساعات التى سبقت الغزو ، والاتصالات الدبلوماسية التى أجراها الرئيس مبارك فى بغداد والكويت ، وتفاصيل اجتماع جده ، وعما إذا كان الرئيس العراقى قد وعد الرئيس المصرى بعدم استخدام

القوة العسكرية أو أنه وعد ذلك فقط حتى تنتهى الوساطة السعودية . فالواقع أن دولة ما لا تتخذ قرار غزو دولة و أخرى بين يوم وليلة ، أو نتيجة اجتماع عقد هنا أو هناك ، وإنما يعد كل ذلك عملاً سياسيًا لتغطية العملية العسكرية الكبرى التى لابد من التحضير لها قبلها بوقت طويل .

ففى هذه الحالات فإن التحركات السياسية ، والاتصالات الدبلوماسية ، والخط الإعلامى ، تصبح كلها جزءًا من عملية إدارة الأزمة ، حيث تسعى الدولة التى اعتزمت استخدام القوة العسكرية على كسب الحلفاء ، وتفتيت الخصوم أو تحييدهم ، وخلق شرعية إقليمية ودولية للعمل العسكرى . فالحقيقة التى اقترب منها الأستاذ هيكل حينما ذكر أن « **العراق خرج من الحرب الطويلة (مع إيران) ولديه خطة لتعويض ما فاته أو ما خسره** » ، كانت أن يغزو العراق الكويت وأن يسيطر على الخليج للخروج من أزمة داخلية متعددة الأبعاد ، ولتحقيق طموحات ومطامع . ولذا فإن إقامة مجلس التعاون العربى كانت لتحييد مصر وللضغط على دول الخليج ، والحملة على الغرب وإسرائيل كانت لتعبئة الرأى العام العربى فى المواجهة المنتظرة ، وإعادة طرح موضوع توزيع الثروة لاستثارة الجماهير العربية ضد دول الخليج ، وتوقيع معاهدة عدم الاعتداء مع السعودية دون مناسبة لتحييدها ، وخلق مشكلة كبرى من موضوع تجاوز حصص الإنتاج لخلق سبب مباشر مبرر للغزو ، وقبول الوساطة المصرية والسعودية لتوفير الغطاء الدبلوماسى للتحضيرات العسكرية التى كانت منذرة . . . وهكذا .

وربما يؤكد على هذه النقطة أن العراق طرح أسبابًا عدة لغزوه للكويت كلها متناقضة ومتضاربة . فقد طرح تارة أنه يضم الفرع إلى الأصل ، وتارة أخرى الوحدة العربية على الطريقة البروسية ، ومرة ثالثة حل القضية الفلسطينية ، ورابعة توزيع الثروة ، وخامسة الأزمة الاقتصادية للعراق . . . وهكذا . كل

هذه الأسباب كانت لمخاطبة جهات متعددة اختلفت مقاصدها وأغراضها . فلم يكن مفهومًا فى النهاية كيف يمكن تحقيق الوحدة بالعدوان ، وإذا كان الهدف هو الوحدة فإن موضوع حصص النفط والحدود تصبح غير ذى بال ، كما أن تحرير فلسطين يبدو بعيدًا للغاية عن طريق الكويت ، وكيف يمكن للغزو والمواجهة العسكرية أن تخرج العراق من أزمته الاقتصادية أو تؤدى إلى توزيع الثروة التى سوف تضيع فى المعركة . ولكن المسألة لم تكن إلا تخبطًا بالقدر الذى كانت فيه تعبيرًا عن نظام عجز عن تحقيق مقاصده الداخلية والخارجية لنظام يتميز بالشمولية والديكتاتورية التى تحل مشاكلها دومًا بالاستبداد الداخلى ، والمغامرة الخارجية ، وكانت هذه هى الحقيقة الغائبة فى تحليل الأستاذ هيكل ، ولكنها لم تكن الحقيق الوحيدة التى غابت ! .

الفصل التاسع

الحرب : وحقائق أخرى غائبة !

قرار الحرب ليس قرارًا عاديًا فى تاريخ الأمم . فبعده تتغير الأحوال والأمور بطريقة تختلف تمامًا عما قبل دخول القرار حيز التنفيذ . صدق ذلك على كل الحروب التى عرفتها البشرية وسوف تصدق على حروبها القادمة ، لأنه عند تكسير النصال على النصال ، فإن القضية تصبح واقعة فى الحد الفاصل بين الحياة والموت ، أو بين الانتصار والهزيمة . والدبلوماسية ، والسياسة ، والإعلام ، والضغط الاقتصادى ، والابتزاز المعنوى تصير كلها تعبيرًا عن القتال بوسائل أخرى .

وعندما غزت القوات العراقية الكويت فإنها بدأت فى نفس اللحظة ، حرب الخليج الثانية بعد عشر سنوات فقط من نشوب حرب الخليج الأولى بنفس الطريقة . وبعدها تغير تاريخ المنطقة بطريقة لا يمكن الرجوع عنها . فقد صار الهدف العراقى أن تتوفر كل الظروف التى تكفل له ابتلاع الفريسة وهضمها وتحقيق قبول بمشروعيتها . وصار هدف التحالف العربى الذى أيد الكويت أن يحرم العراق من تحقيق هذا الهدف بتغيير توازن القوى الذى أدى إلى الغزو ، فلم تكن خطوة بهذا الحجم والخطورة مجرد مناورة ، أو وسيلة للابتزاز ، كى تعود الأمور بعدها كما كانت ، بل أنها كانت تستهدف تغيرًا شاملاً فى موازين القوى فى المنطقة . ومن العجب أن الأستاذ هيكل - وكثيرين

غيره ـ وهم العارفون بحسابات القوى وموازينها يُستدرجون ، أو يَستدرجون أنفسهم ، نحو فحص حكايات وروايات حول الدبلوماسية التى أعقبت احتلال الكويت ، حتى صارت المسألة كلها نوعًا من « نميمة » الكواليس العربية . فمن المدهش أن يتساءل البعض عما إذا كانت العراق تنوى غزو السعودية أم لا ، وعما إذا كان الملك حسين قد نجح فى الحصول على وعد بالانسحاب من صدام حسين بعد مقابلته للرئيس مبارك فى الثانى من أغسطس أم لم ينجح ؟ وهل كان ممكنا تحقيق « حل عربى » للأزمة من خلال مؤتمر القمة العربى أم لا ؟ وهل بعد ذلك كان ممكنا حل الأزمة سلميًا ، أم أن ضرب العراق أصبح هدفًا لا تراجع عنه ؟ إلى آخر هذه النوعية من الأسئلة .

ولا توجد هناك أية نية للدخول فى هذه التفاصيل لأنه **أولاً** يصعب التحقق بأية طريقة من طرق البحث من رواية كل طرف ، وربما لن نعرف ذلك أبدًا ، لأن معظم المحادثات والمناورات كانت شفوية ، وتجرى فى الأروقة وفى الغرف المغلقة بلا سجل أو ذكرى مكتوبة . ولأنه **ثانيًا** فإنه يصعب جدًا فى قرارات الحرب والسلام أن تغزو دولة دولة أخرى ، وهى « تنوى » أن تنسحب بمجرد أن يكف الآخرون عن ادانتها ويقدموا لها الترضية المطلوبة ، وربما مع الأسف والاعتذار. فالحقيقة المرة هى أنه مالم تتوافر لدينا قناعة تامة أن العرب دون خلق الله يتمتعون بقدرة خاصة على حماقة الدخول فى مآزق وكوارث ثم يصبح على الآخرين استخلاصهم منها فى لطافة ويسر ، فإن ما فعله العراق فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ كان يعنيه تمامًا وهو احتلال دولة أخرى وضمها بالقوة المسلحة . وبمجرد أن وضع فى الكويت ما يزيد على ثلاثة آلاف دبابة ومئات الآلاف من الجنود ، فإن خيارًا قد تكوَّن أمام القيادة العراقية بأن تستخدم هذه القوة للابتزاز ، أو لمواصلة الزحف نحو المنطقة الشرقية للسعودية . فتوافر هذا الخيار فى حد ذاته يقلب موازين القوى ، وحساباتها ، ولا تستطيع قيادة مهما

كانت أن تتجاهل هذا التغيير حتى لو أقسم العراق صباح مساء أن أهدافه كلها تحققت لأن الدول والشعوب لا تتعامل على أساس النوايا ، وإنما على أساس ما هو حادث فى الواقع ، وما يتوافر لكل طرف من خيارات وبدائل .

بعد ذلك فإن التفاصيل تتداعى وتصبح القضية كلها هى محاولة كل طرف إدارة الأزمة بالطريقة التى تحقق أكبر مكاسب ممكنة . فالرسل التى أرسلها صدام حسين إلى مصر والسعودية ممثلة فى عزت إبراهيم لم تكن سوى مناورة لكسب الوقت ولامتصاص رد الفعل . وكان هبوط نائب الرئيس العراقى ومعه خمسة عشر من المغاوير المدججين بالسلاح فى مطار الإسكندرية ويريدون مصاحبته فى مقابلة الرئيس المصرى لاظهار التصميم العراقى على الخطوة التى اتخذتها العراق (قام الحرس الجمهورى المصرى بمصاحبة المجموعة المسلحة العراقية لشرب الشاى بعد نزع أسلحتهم وسلمت لهم على باب الطائرة فى طريق العودة) . ومن الطبيعى أن يطالب طارق عزيز بعقد مؤتمر تحضيرى لوزراء الخارجية قبل إنعقاد مؤتمر القمة لأن ذلك يتيح له كسب الوقت وتقسيم الصفوف ، ثم الانسحاب من المؤتمر بعد ذلك وإفشاله وسط ضجة إعلامية مدوية . وهو الأمر الذى عملت الدبلوماسية المصرية على أن تحرمه منه ونجحت فى ذلك . ولم تكن صدفة أن ترسل العراق وفدًا إلى المؤتمر تحت دعوى التوصل إلى حل عربى ـ وكان ذلك لكسب الرأى العام العربى ـ وفى نفس الوقت يعلن عن ضم الكويت (بعد أن ادعى من قبل أنه دخل الكويت مؤازرة لثورة شعبية فيها) ويدعو الشعب المصرى لاغلاق قناة السويس ، وشعب « نجد والحجاز » للثورة ، وكان الهدف هذه المرة خلق أمر واقع قانونى مع وهم إمكانية استثارة الجماهير المصرية والسعودية . ومن المدهش أن الأستاذ هيكل يقبل دون مناقشة رواية الملك حسين أن صدام ذكر له أن خطوة ضم الكويت جاءت لأنه كان على يقين بأن الحرب واقعة لا محالة ، ومن ثم فإن

الجيش العراقى يجب أن يشعر بأنه يدافع عن أرض عراقية . والواقع أن المسألة هنا كانت إفساد القمة ، ومنعها من الوصول إلى قرار يضمن انسحاب العراق فضم الكويت كان قد وقع عمليًا ، وحتى عندما أعلن العراق عن سحب بعض قواته ، فإنه مع نفس الإعلان اضاف أنه يدعو متطوعين عرب للدفاع عن الكويت ، وأن ١٥٠ الف عراقى قد تطوعوا بالفعل !! .

المسألة بعد ذلك نوع من التفاصيل . النظام العراقى يريد كسب الوقت وبأقل التكاليف ، والقوى المناصرة للكويت ـ عربية ودولية تريد حرمانه من الوقت وجعل احتلال العراق للكويت بأعلى تكلفة ، وهو يريد إضفاء الشرعية على الاحتلال ، والطرف الآخر يمنعه من تحقيق ذلك ، وهو يريد تقويض التحالف الدولى وخلق فجوة داخل الرأى العام العربى ، والطرف الآخر يريد زيادة رقعة التحالف وعزل صدام عربيًا ودوليًا . وهكذا . ولكن ليس معنى ذلك أن حرب تحرير الكويت باتت محتومة كما حاول أن يصور لنا الأستاذ هيكل كنتيجة لأخطاء الحسابات من ناحية العراق من جانب ، ولتصميم الولايات المتحدة على تدمير العراق ، وعجز الدول العربية من جانب آخر . فالوقائع ـ والتى أشار الأستاذ هيكل إلى معظمها ولكنه لسبب ما لم ير فيها فائدة هذه الوقائع تشير إلى ما يلى :

- ☐ فى الساعات التالية للغزو برزت فكرة عقد مؤتمر قمة مصغرة فى جده ، وحمل الملك حسين إلى الرئيس العراقى الفكرة بعد التشاور مع الرئيس مبارك شريطة الموافقة العراقية على الانسحاب . وبغض النظر عن تفاصيل الفرصة فإن العراق لم يبد استعدادًا علنيا لقبول هذا التوجه وعلى العكس فإن مبعوث صدام للرئيس مبارك والملك فهد لم يشر بكلمة واحدة إلى استعداد العراق للقيام بذلك .

- خلال مؤتمر القمة العربى فى القاهرة كانت الفرصة مواتية ، ومرة أخرى لم ينتهزها العراق .
- فى سبتمبر ظهرت مبادرة مغربية بمؤازة من الجزائر والأردن (وكلاهما كان متعاطفًا مع العراق) ، ولكن العراق أصم أذنيه .
- وفى سبتمبر أيضًا ظهرت مبادرة فرنسية فى خطاب ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان فيها كثيرًا من التنازلات الجوهرية للعراق ، ولم تعترض عليها الولايات المتحدة صراحة ، ومع ذلك فإن العراق فى النهاية لم يقبلها .
- فى أكتوبر قامت ليبيا ـ وكانت أيضًا مساندة للعراق ـ بمبادرة لم يستجب لها أحد فى بغداد ، ولسبب ما فإن هذه المبادرة لم يرد لها ذكر فى كتاب الأستاذ هيكل .
- فى أكتوبر أيضًا قام الاتحاد السوفيتى بمبادرة أجراها مبعوث خاص لجورباتشوف هو أناتولى بريماكوف ولكن الرجل عاد من بغداد خالى الوفاض .
- حتى شهر أكتوبر فإن قوات التحالف العربى والدولى المناصر للكويت لم تكن قادرة من الناحية العسكرية البحتة على القيام بتحرير الكويت ، وفى الحقيقة فإن حوالى شهرين منذ الغزو كانا فقط كافيين لتوفير دفاع معقول عن السعودية . ولم تكتسب هذه القوات قدرات هجومية حتى شهر ديسمبر ١٩٩٠ .
- حتى نهاية شهر نوفمبر وحسب رواية بوب ودوارد التى اعتمد عليها الأستاذ هيكل كثيرًا فى كتابه ، فإن وزارة الدفاع الأمريكية والمخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية كانت تعترض على القيام بعمل عسكرى لتحرير الكويت وترى الاعتماد على الضغط الاقتصادى .

□ حتى شهر يناير ١٩٩١ كان الكونجرس يعترض على القيام بعمل عسكرى لتحرير الكويت ، وبقدر كبير من الجهد وبفارق ضئيل من الأصوات صدر قرار الكونجرس بتأييد العمل العسكرى .

□ فى أول ديسمبر ١٩٩٠ طرحت الولايات المتحدة مبادرة خاصة بها تقوم على أساس إلتقاء وزير خارجية العراق والولايات المتحدة فى واشنطن وبغداد ، انتهت إلى لقاء واحد فى جنيف فى ٩ يناير ١٩٩١ ، ولم يفض إلى شىء .

□ فى الساعات الأخيرة قبل انتهاء فترة الإنذار الذى جاء فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ ، قام بيريز دى كويار السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة لبغداد ليدعوها لقبول الانسحاب ولكنه عومل بمهانة شديدة ، حين فرض عليه الانتظار تسع ساعات كاملة ، فرض عليه فيها مقابلة ياسر عرفات ودانييل أورتيجا رئيس جمهورية نيكاراجوا السابق ، وفى النهاية عند مقابلة صدام حسين لم يجد أى استجابة .

□ طوال المدة منذ بداية الأزمة وحتى الحرب لم يكف الرئيس المصرى حسنى مبارك عن إرسال رسائل سرية مكتوبة وشفهية ، وأخرى علنية للرئيس العراقى ، ولكنه رد عليها جميعًا بالاستهانة والتهديد .

□ فى الساعات الأخيرة من يوم ١٥ يناير ١٩٩١ قامت فرنسا بمحاولة أخيرة لم تجد من هو على استعداد للتجاوب معها فى بغداد .

□ بالإضافة إلى ذلك كله قامت شخصيات دولية وعالمية ، وجمعيات سياسية ومهنية من أجل إقناع العراق بنطق كلمة الإنسحاب السحرية ، ولكن لم توجد فى العراق شفاه على الاستعداد للنطق بها .

كانت الفرص كلها مفتوحة أمام النظام العراقى لكى يخرج من المأزق الذى وضع نفسه فيه والمنذر بكارثة كبرى ، ولكنه لم ينتهز أيا منها . ولعل أحد مزايا كتاب حرب الخليج أنه يعطينا نظرة إلى داخل العراق وما دار فيه من مداولات

غير متاحة فى مصادر أخرى . والواضح من روايات الأستاذ هيكل أنه كان هناك من حذّر ودعا إلى الانسحاب ويبدو أنه فى لحظة من لحظات العقل القليلة دعت القيادة العراقية ستة من أساتذة العلوم السياسية فى جامعات العراق لكى يديروا فيما بينهم « **مناقشة حرة حول الخيارات المفتوحة للخروج من الأزمة** » ، « **ومع استمرار المناقشة وتكرار تأكيدات الأمان !** » ، **أشار أربعة منهم فى النهاية إلى ضرورة انسحاب العراق من الكويت لأن الأخطار التى يواجهها داهمة ، بل وصل الأمر بينهم إلى أن وضعوا بأنفسهم « سيناريو » لاخراج قرار للانسحاب يؤدى إليه دون أن يؤثر على كرامة العراق ، وكان رأيهم أيضًا أنه ليس من المستبعد أن يحصل العراق على نوع من الضمانات إذا ما كان قراره بالانسحاب واضحًا لا لبس فيه** » . ولكن أحدًا من القيادة العراقية لم يكن مستعدًا للاستماع .

كانت القيادة العراقية تعتقد إنها يمكن أن تكسب الوقت ، وبعد فترة ينشغل العالم بأشياء أخرى أكثر أهمية ، ومن المثير أيضًا أن الأستاذ هيكل بعد أن بنى تحليلاً كاملاً قائمًا على استهداف الولايات المتحدة للعراق ، ينقل لنا ويصدق حوارًا بين صدام حسين وجوزيف ويلسون القائم بالأعمال الأمريكى فى بغداد يوم ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، كان أشبه بعتاب المحبين منه إلى عدوين يتربص كل منهما للآخر . فيقول الكاتب الكبير أن حديث صدام تضمن سبع رسائل :

- **أن الرئيس صدام على استعداد لأن يتفهم رد الفعل الأمريكى إزاء دخول العراق للكويت .**
- **أن التدخل العسكرى العراقى فى الكويت يقتصر على الكويت لظروف تاريخية خاصة ، ولا ينسحب على بلد غيرها .**

□ أن الرئيس العراقى يعرف حجم المصالح الأمريكية فى السعودية ، وأنه ليس واردًا بالنسبة إليه تهديدها .

□ أن الرئيس صدام حريص على مصداقيته لأن الولايات المتحدة تتهمه بأن كذب على آخرين (على الرئيس مبارك) .

□ أن الرئيس صدام حسين يؤكد أن العراق حريص على علاقة طيبة مع أمريكا، وهذه سياسة مرسومة ومقررة « أنتم تعرفون أن نفط العراق يباع لكم منذ جئنا للحكم رغم أن العلاقات كانت مقطوعة آنذاك وازداد حجم التعامل بعد إعادة العلاقات فى ١٩٨٤ وإلى أن أتخذ قراركم بمقاطعة النفط العراقى . إنكم تستوردون بحدود ثلث الكمية التى نسوقها للخارج . وهذا حصل ليس بمبادرة من الفنيين وبتفضيل الأسواق ، وإنما تم بقرار سياسى» .

□ أن الرئيس صدام يعرف الفارق فى القوة بين العراق وبين الولايات المتحدة ، ولكنه يعتقد أن الولايات المتحدة قد تخسر الكثير فى الحرب .

□ أن العراق يريد صداقة الولايات المتحدة ويتفهم ويقدر مصالحها ، وهو فى نفس الوقت على استعداد للدفاع عن نفسه فى أى ميدان .

□ « نرى أنكم قادرون على تدبير مصالحكم مع العناصر القوية القومية الواقعية أكثر مما أنتم قادرون على ضمان مصالحكم مع الضعفاء » .

واضح من هذه النقاط التى نقلها الأستاذ هيكل لنا أن الرئيس العراقى يعرض نفسه كحليف للولايات المتحدة ، وأن يكون العنصر القوى الذى يحمى مصالحها فى المنطقة . وكان ذلك أحد الوسائل التى اتبعتها القيادة العراقية لكسب الوقت ، وإغراء واشنطن ولكن لم يكن هناك أحد فى البيت الأبيض على استعداد لابتلاع الطعم . وفى بعض الأحيان فإن النظام العراقى لم يستبعد اللجوء إلى تمثيليات تلفزيونية . فحسب رواية هيكل أيضًا فإن الملك حسين

حاول اقناع صدام بضرورة الانسحاب من الكويت ، فما كان من الرئيس العراقى إلا أن استدعى مساعد رئيس أركان حرب الجيش العراقى ، والذى كان فى الغرفة المجاورة وسأله فى حضور الملك « **ماذا يكون رأى القوات لو أننا اعلنا الانسحاب من الكويت ؟** » . . وكان رد الضابط العراقى على الفور: «**أعوذ بالله . . . رجاء سيدى لا تقل هذه الكلمات**» . وبعدذلك التفت صدام إلى الملك وقال : « **إنك سمعت بأذنيك** » ، وهكذا دارت الأمور ، ومن المدهش ألا يجد الأستاذ هيكل ما يعلق به على كل ذلك ، ثم لا يجد سوى أن العراق أخطأ الحسابات وأن « **خطأ الحسابات العراقية كانت شرارة فى المكان الخطأ فى الزمن الخطأ فى المناخ الخطأ** » . ولكن المسألة كلها كانت أعمق من ذلك ، فقد كانت المشكلة مشكلة نظام غير قادر ليس فقط على تقدير الموقف وإنما أيضًا على الاستماع للأصوات خارج وداخل العراق ، وإنما يسمع صوته فقط ، وبعد فترة يصدق الكذبة الكبرى ويصبح غير قادر على التراجع عنها ، وليس من عجب بعد ذلك أن يشعر النظام ويشكل من القدرية أن الوصول إلى القارعة مسألة لا هروب منها .

ونشبت الحرب . ومرة أخرى فإن أستاذنا يلخصها فى المواجهة بين العراق والولايات المتحدة ، مستبعدًا الجانب العربى مقللاً من قيمته إلى أدنى حد . وفى الحقيقة فإن الأستاذ هيكل لم يكن وحده الذى روج لهذه المقولة ، فقد شاعت بقوة حتى بين أعضاء التحالف العربى ، ووجد البعض الآخر صعوبة فى التأكيد على أن الانتصار على العراق يعد انتصارًا يستحق التنوية والذكر . وهو الأمر الذى استغلته دوائر صهيونية فى الغرب والولايات المتحدة لكى تقلل من الدور العربى فى الحرب ، أو تتجاهله كلية . وهكذا فإنه بتواطؤ مقصود أو غير مقصود فإن الصورة التى خرجت للعالم أن العرب سواء كانوا فى معسكر النصر أو معسكر الهزيمة ظهروا كمهزومين . ويكاد الرئيس حافظ الأسد أن

يكون الوحيد بين القادة العرب الذى تنبه إلى هذا الوضع وذكر لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر خلال جولاته فى المنطقة بعد تحرر الكويت أن العرب لم يكونوا هم الذين انهزموا فى الحرب .

وكان فى ذلك يؤكد على الدور العربى من الحرب وأن أمريكا لم تكن تستطيع وحدها أن تحقق النصر ، ومن ثم فإنه من حق العرب المطالبة بتطبيق نفس المبادئ التى حاربوا من أجلها فى الكويت على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى .

والحقيقة أن أحدًا لا يستطيع أن يقلل من الدور الأمريكى فى الحرب ، فلا جدال أن الولايات المتحدة تحملت جهدًا رئيسيًا فى العمليات القتالية . ولكن هذا لا ينبغى مطلقًا أن يقلل من الدور الذى لعبته القوات المشتركة العربية فى عملية تحرير الكويت ، وهو الأمر الذى تكاد تتجاهله كافة المصادر الأجنبية وحتى العربية . فمن بين حوالى ٧٠٠ ألف جندى شاركوا فى القتال كان هناك ١٧٠ ألف عربى تحت قيادة عربية موحدة أو حوالى ٢٤٪ من حجم القوات الكلى . وهى نسبة تزيد كثيرًا عن حجم المشاركة الفرنسية فى عملية تحرير فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ، أو حتى نسبة القوات الأوروبية غير الأمريكية التى ساهمت فى تحرير أوروبا من الاحتلال النازى . وبالتأكيد فإنها تزيد كثيرًا على حجم المساهمة المحلية فى عملية تحرير جنوب شرق آسيا من الاحتلال اليابانى خلال نفس الحرب . وتزيد هذه النسبة عندما يصل الأمر إلى المدرعات والقوات الميكانيكية العربية التى تحملت عبء اتجاه الهجوم الرئيسى لتحرير مدينة الكويت . وحتى بالنسبة للعمليات الجوية فإن القوات الجوية السعودية ومعها قوات جوية من البحرين وقطر والأمارات قامت بحوالى سبعة آلاف طلعة (أو حوالى ٧٪ من عدد الطلعات) وهى أيضًا نسبة ليست قليلة بالمقارنة بحالات مماثلة لمشاركة القوى الإقليمية للولايات المتحدة فى

عمليات تحرير قامت بها أثناء الحرب العالمية الثانية . والمعركة الجوية الوحيدة التى حدثت بين طائرات خلال المعارك فإنها حدثت بين طائرة سعودية من طراز اف ـ ١٥ وطائرتين عراقيتين من طراز ميج ـ ٢٣ ، وتمكن الطيار السعودى من إسقاط الطائرتين العراقيتين . وربما لا يجد العرب فى ذلك أمرًا يستحق الاشادة ، فالطائرات التى سقطت فى النهاية كانت طائرات «عربية» ، ولكن المسألة أعقد من ذلك بكثير . فالمسألة هى أن توازنات القوى بعد الحرب يحكمها الكثير من حجم المشاركة فيها ، ويصبح التخلى عن إشهار المشاركة نوعًا من التخلى الطوعى عن واحد من مصادر القوة ، حتى فى العلاقات بين الحلفاء .

والواقع أن المسألة أكبر بكثير فى المعارك الحربية من مجرد حجم وعدد القوات التى شاركت فى القتال . ولذا فإن المشاركة السعودية فى العمليات لم تقتصر على ما قدمته من قوات ، وقد كانت القوة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الجنود والمدرعات والطائرات المشاركة ، ولكنها تحملت العبء الأكبر من عمليات الامداد والتموين اللذين لا غنى عنهما لأية عمليات عسكرية ناجحة . وكانت البنية الأساسية الممتازة للسعودية (موانى وطرق ومطارات ومدن عسكرية ومراكز قيادة ، ووسائل اتصال) عنصرًا أساسيًا فى النجاح الذى تحقق . إذا أضيف إلى ذلك جهد الاستخبارات والاستطلاع والمشاركة فى الحصار البحرى وعمليات كسح الألغام ، فإن الجهد السعودى أكبر بكثير من الأرقام المجردة لإعداد الجنود المقاتلين .

ولم تكن المشاركة المصرية قاصرة على الخمسة والثلاثين ألف جندى وضابط المندرجين فى فرقة مشاه ميكانيكية وأخرى مدرعة ومجموعة صاعقة وتوابعهم ، وإنما امتد كثيرًا إلى أن مصر كانت محطة الانتقال الرئيسية لقوات التحالف فى طريقها إلى الخليج ، فضلاً عن جهد الاستخبارات والمعلومات وكان أساسيًا .

وفى الحقيقة فإن مصر وسوريا اتخذا قرار المشاركة رغم حساسية الوضع على جبهتى الجولان وسيناء فى ظل ظرف إقليمى متفجر لا يستطيع أحد أن يتنبأ بتطوراته ، وكان قرارًا شجاعًا . ولا يستطيع أحد أن يتجاهل قيمة أن دولة قطر ارسلت ثلث جيشها كله يشارك فى تحرير الكويت ، ويبلو بلاء حسنًا فى أول المعارك البرية فى الخافجى . وتضرب باقى دول الخليج على صغر حجمها أمثلة أخرى كثيرة . ففى بعض الأحيان ، فإن كل تكنولوجيا التصنت الأمريكية على تقدمها لم تكن لتفعل شيئًا لو لم يكن هناك من يستطيع الاستماع وتفهم اللهجة العراقية ، وهو الأمر الذى تولاه فى النهاية ستمائة كويتى ، بدونهم فإن التكنولوجيا لا تصير أكثر من أسلاك ومعادن باردة .

وربما كان أكثر ما تجاهله الكثيرون المشاركة المالية العربية فى الحرب ، فمن بين إجمالى تكاليف الحرب التى بلغت حوالى ٦٥ مليار دولار ، فإن السعودية والكويت والامارات ساهموا بـ ٣٦,١٤٩ مليارًا أو حوالى ٥٥,٦٪ من التكاليف الكلية ، كان نصيب السعودية منها ١٦,٠٠٣ مليارًا ، والكويت ١٦,٠٥٨ مليارًا ، والامارات ٤,٠٨٨ مليار . وتزيد هذه المشاركة كثيرًا إذا ما احتسبت فى إطار المساهمات الدولية الأخرى غير الولايات المتحدة والتى بلغت ٥٢,٨٩٣ مليار دولار ، فتصل المشاركة العربية إلى ٦٨,٣٪ ، ولا ندرى لماذا تعتبر مشاركة اليابان (١٠,٠٠٨) والمانيا(٦,٤٥٥ مليار) وكوريا الجنوبية (٢٥١ مليون دولار) دلالة على صعود هذه القوى ، وظهور توازنات دولية جديدة حتى على المستوى الاقتصادى ، وتستبعد الدول العربية !! .

وربما كان أكثر الأدوار العربية التى تم تجاهلها فى المعارك دور الجيش العراقى نفسه . ففى الواقع أن أحدًا لا يستطيع أن يقلل لا من شجاعة الجندى العراقى ، ولا من كفاءته العالية التى ظهرت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو فى حرب الثمانى سنوات مع إيران ، ولكن فى حرب تحرير الكويت

فإن نفس هذا الجندى اتخذ سلوكًا مختلفًا . فبعد الغزو مباشرة بدأ أفراد من الجيش فى اللجوء إلى القوات العربية القريبة ويحملون معهم معلومات هامة ، وسرعان ما أصبح الآحاد عشرات ، ثم أصبح العشرات مئات قبل بدء العمليات العسكرية . وبعدها مباشرة تزايد العدد بسرعة كبيرة ، ومع بدء العمليات البرية فإن أكثر من ثمانين الفًا من القوات العراقية (أو حوالى نصف القوات الباقية فى مسرح العمليات) تركت أسلحتها واستسلمت لقوات التحالف . وكان ذلك تصويتا صامتًا على رفض قرار الغزو العراقى للكويت ، وإضرابًا عمليًا عن المشاركة فى حرب زجتهم فيها القيادة العراقية دون مبرر مقنع . وبدون هذا الموقف فإن تكلفة الحرب فى الأرواح والمعدات كانت ستكون أكبر بكثير مما انتهت عليها .

وبعد ذلك كله فإننا لابد وأن نشعر بالأسى عندما يقول الأستاذ هيكل للأستاذ يوسف القعيد فى مجلة المصور المصرية : « **كان حوار الصراع مباشرًا بين بغداد وواشنطن . ولم يكن هناك طرف آخر** » . فالحقيقة المؤكدة أن الدور العربى فى المعارك كان جوهريًا للغاية ، وبدونه فإن تكاليف الحرب بالنسبة للولايات المتحدة وباقى الدول الغربية كانت سوف تكون فادحة ، بل إنه بدون العرب فإن الدور الأمريكى نفسه كان سيكون مستحيلاً ، ليس من الناحية العملية فقط ، بل أيضًا أن الكونجرس لم يكن ليوافق على المشاركة الأمريكية من الأساس .

لقد قصدنا أن نفصل فى هذه النقطة لأنها تمثل واحدة من أهم النقاط المفصلية فى كتاب الأستاذ هيكل . فنظريته قامت على أن الحرب من أولها إلى آخرها كانت حربًا عراقية أمريكية ، متجاهلاً تمامًا أن الحرب كانت مصلحة عربية فى المقام الأول فلم يكن ممكنا قبول احتلال الكويت ـ وهذه لا يختلف فيها معنا استاذنا فيما نعتقد ـ والتقت هذه المصلحة مع مصالح دولية وعالمية ،

وكانت الاستعانة بالقوة الأمريكية ضرورة لمواجهة توازن القوى المختل الذى نشأ بعد الغزو العراقى . وعلى أية حال لم تكن هذه أول مرة فى التاريخ العربى، فقد استعانت مصر بالسوفيت بعد حرب ١٩٦٧ ، وقبلها استعانت الأردن بالبريطانيين عام ١٩٥٨ ، وبعدها استعانت دول الخليج ومعها العراق بأساطيل غربية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية . فى كل هذه الأحوال كانت هناك مصالح تلتقى ، ولا يمنع بعد ذلك أن تختلف أو حتى تتناقض . ولعلنا لا نصنع سابقة على المستوى العالمى ، فقد تحالف الاتحاد السوفيتى الشيوعى مع الولايات المتحدة الرأسمالية طوال الحرب العالمية الثانية ، وبعدها افترقت السبل والمقاصد ، ولم تكن العلاقات الفرنسية / الأمريكية دوما سوية ، رغم أن أمريكا قامت بتحرير فرنسا مرتين خلال قرن واحد .

المهم هنا أن العرب لم « يستأجروا » الحماية كما يقول الأستاذ هيكل استثناء من كل السوابق التاريخية ، ولكنهم أرادوا تصحيح وضع غير مقبول ، وشاركوا فى ذلك بالمال والعتاد والنفس والنفيس ، وبحجم المشاركة ينبغى النظر إلى الحاضر والمستقبل ـ وهذا موضوع الفصل التالى . . والأخير .

الفصل العاشر

عن الحاضر .. وعن المستقبل !

إذا كان الفقه الإسلامى يعطى للمجتهد الذى أخطأ أجرًا ، والذى أصاب أجرين ، فإن الأستاذ هيكل يستحق ثلاثة أجور لأنه أصاب وأخطأ معًا !

أصاب حينما أقر أن احتلال العراق للكويت لم يكن مقبولاً ، ولم يكن ممكنًا السكوت عليه ، وأن العراق وقع فى خطايا فاحشة فى عملية حساب القوى .

وأخطأ حينما استخدم لغة لا تناسب مقتضى الحال ، وأرجع الحدث الجلل لمؤامرة ويد الفتنة المجهولة التى تحركها عناصر كونية جهنمية وراءها الولايات المتحدة ، متجاهلاً النظام صاحب الفعل والحدث ، ولأنه أهمل المصلحة العربية فى ضرورة تحرير الكويت . وربما كان الخطأ الأكبر لأستاذنا وهو العليم بتوازنات القوى وحساباتها ، والتقاء المصالح وتناقضاتها ، وإدارة الأزمات والصراعات وطرقها ، أنه فى النهاية ، وبعد أن وصل إلى الأزمة - الحرب ، اجتذبته الروايات والحكاوى بعيدًا عن السبل والمقاصد .

ولكن يبقى من كتاب الأستاذ هيكل أنه أثارضرورة التفكير فى المستقبل الذى أفرد له الفصل الأخير ومرة أخرى فإن أستاذنا يستمر فى الخط الذى أكده طوال الكتاب ، رغم بعض التحفظات والجمل الاعتراضية هنا أو هناك .

فهناك نظام دولى يستهدف العالم العربى وفق « **سياسات ثابتة** » تسعى إلى « **حصره فى تناقضاته الداخلية ، واستنزاف موارده ، وعزله عن عصر التكنولوجيا ، وتعويق تنميته الحقيقية** » و « **تذويب شخصيته وخصوصيته** » . وهناك عالم عربى فى حالة أزمة مستمرة ومستعصية . فعند نهاية حرب الخليج «**أصيبت الأمة بحالة من العرى الكامل حولتها إلى أشلاء متناثرة : مدن وقبائل ـ حقول بترول وأطلال مدن ـ صحارى ووديان ـ أغنياء وفقراء ـ جيوش مسلحة وجماهير عزلاء ـ قصور وقبور ـ دول يسر ودول عسر ـ دول فائض مالى ودول فائض سكانى ـ إلى آخر ما تحفل به الكتابات المعاصرة من تعبيرات** » .

وهكذا فإن المعادلة التى قادت إلى حرب الخليج بقيت بعدها ، وبمزيد من الحدة والعنف . ولذا ـ وحسب وجهة نظر أستاذنا ـ فإن حاضر الأمة ومستقبلها لا يحوطه سوى الظلال والظلام واليأس ، اللهم إلا من بعض الاحتمالات التى قد يكون لها تأثير إيجابى ترتبط بحركة التعليم والتنمية والشباب والمرأة ، والثروة العربية . وعلى أى الأحوال فإن الأستاذ هيكل يخشى أن يصير هناك أمل ما فى مستقبل الأمة ، ولذا فإنه يعود ويسرق منا الحلم ويذكرنا « أن هذه الاحتمالات كلها تبدو وكأنها رهان على « **المجهول**» . ثم يتدارك الأمر كله مرة أخرى ليقول لنا « **أن « المجهول » موجود وحقيقى ، وان تعذر تحويل وجوده إلى أرقام وحقائق ـ أو إلى قوانين يمكن أن يستوعبها برنامج حاسب الكترونى يجرى عملياته ويطبعها فى لمعة برق** » . هنا فإن الأمل يبدو مترددًا وخجولاً ، ونوع من التحفظ على رؤية عامة ليس فيها سوى الاحباط والقنوط .

وفى الحقيقة أن هذه النظرة لحاضر ومستقبل الأمة لا تقتصر على الأستاذ هيكل وحده ، فهى شائعة فى كل الكتابات العربية قبل حرب الخليج ، وبعدها أصبحت أشد قسوة . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن حرب الخليج

كانت خسارة كبرى صافية للأمة مادية وبشرية ومعنوية . ولا نريد هنا أن نكرر ما هو ذائع وشائع ، فالانقسام العربى حاد وقاطع ، والشكوك والهواجس غالبة وغلابة بين كل العرب ، وتجاه العالم فإن الأمة تشعر بالحصار والاختراق . ولكن الأمم العظيمة ـ لو كانت حقًا عظيمة ـ وحدها هى التى تستطيع أن تخترق حجب وسحب الدخان وتلمح السماء الزرقاء الصافية ، وتسأل الأسئلة الصحيحة : من أين نبدأ وإلى اين نتجه ونسير ؟ ولعل وظيفة الكتاب والمفكرين ، إلا يكونوا مجرد صدى لتأوهات الأمة وآلامها ، ومجرد مرآة لا ترى من الأمة سوى قبحها ، وإنما مسئوليتهم ، بل واجبهم، أن يكونوا المنارة التى تهدى إلى مرافئ آمنة ، ليس بالكذب والخداع ، أو بتجميل ما لا يتجمل ، وإنما بالحساب للقدرات والموارد ، وفحص ما هو سلبى لمحاصرته ، وما هو إيجابى لتنميته ، والبحث الدؤوب عن الفرص المتاحة لا نتهازها ، والمخاطر والعثرات لتجنبها والبعد عنها . فلسنا أول ولا آخر الأمم والشعوب والأقاليم التى تحاربت وتقاتلت ثم عادت لتنهض من جديد ، وأمامنا أوروبا التى سالت فيها الدماء أنهارًا فى حروب دينية مفزعة، ثم الحروب النابليونية المرعبة ، وخلال هذا القرن وحده خاضت حربين عالميتين تكسرت فيها النصال على النصال ، وسحقت مدن وأبيدت صناعات، وها هى تنهض من جديد نحو التكامل والوحدة .

ولعل نقطة البداية دوما أن نقوم بحساب الخسائر ونضعها فى حجمها الصحيح بلا مبالغة ولا مزايدة . فبعد كل حريق واعصار فإن العاقل يبحث عما تبقى فلعله ليس بالقليل . وخلال أزمة ـ حرب الخليج فلابد أن كثيرًا من العرب والمسلمين دعوا العزيز القدير ليس رد القضاء ولكن اللطف فيه . وكان الله لطيفًا بأكثر من قدرة البشر على الشكر والحمد . وتعالوا ننظر إلى حساب الخسائر بين ما كان مقدرًا ومتخيلاً ، وما حدث بالفعل وفى الواقع :

□ إن القوات الأجنبية التى وصلت إلى حوالى نصف مليون جندى ، جاءت إلى المنطقة وذهبت كما كان مقررًا بعد أن ظن البعض ـ وبعض الظن إثم ـ أنها لن ترحل أبدًا .

□ تراوحت كافة التقديرات حول تكلفة الحرب على الأمة العربية ما بين نصف تريليون وتريليون دولار ، بحسابات التدمير الكلى للعراق والكويت وتكاليف المعارك العسكرية ، وحرائق النفط وخسائر البيئة . هذا التقدير بعد الحرب تواضع ليتراوح إلى ما بين مائة وخمسين إلى مائتين مليار دولار شاملة عودة الكويت والعراق إلى أوضاع ما قبل الحرب . وهذه خسارة فادحة بكل المقاييس ولكنها أقل بكثير مما كان متوقعًا .

□ وقد كان مقدرًا أن اطفاء حرائق النفط فى الكويت سوف تتكلف عشرين مليار دولار وحدها وتستغرق ما بين ثلاثة وخمس سنوات ولا تعود الكويت إلى إنتاج الكويت من النفط إلى حوالي مليون برميل يوميًا ، ومع نهاية هذا العام يعود الكويت إلى معدلات إنتاجه الطبيعية .

□ وكان مقدرًا أن تتراوح تكاليف إعمار الكويت ما بين مائة ومئتين مليار دولار، والآن فإن التكلفة لن تتجاوز ستين مليار دولار يعود الجانب الأعظم منها (٤٠ مليار دولار) إلى أن الحكومة الكويتية قررت أن تعوض أفراد الشعب الكويتى عن كافة الخسائر والتضحيات المادية والمعنوية التى تحملوها خلال عملية تحرير بلدهم من الاحتلال ، ولعلها السابقة الأولى من نوعها فى التاريخ .

□ وكان مقدرًا أن تكون خسائر التحالف العربى والدولى من الأفراد بعشرات الألوف ولكن ما حدث أنها لم تتعد المئات . وعلى الجانب العراقى فإن أول التقديرات صورت أن العراق خسر ١٥٠ ألف قتيل ، ثم أخذ هذا الرقم فى

التواضع حتى وصل إلى ١٥ ألفًا ، ونتوقع أنه بعد أن تزول دواعى الكتمان على الجانب العراقى أن نجد هذا الرقم أكثر من الحقيقة .

□ وعلى الجانب العراقى ـ وعلى عكس ما هو شائع ـ فإن العراق لم تطله يد التدمير بالقدر الذى حدث لألمانيا مثلاً ، ولم تكن بغداد « درسدن » أخرى. الواقع الذى انتهت إليه الحرب كان أقل من ذلك بكثير . فمحطات الطاقة وتنقية المياه لم تدمر ـ كما قال الأستاذ هيكل فى طبعة كتابه العربية ـ وإنما أعطبت فى معظمها ، كما ذكر فى طبعة كتابه الانجليزية . والواقع أنه بعد عام من الحرب فإن ثلثى هذه المحطات عادت إلى سابق عهدها ، وما تبقى إما أنه تنقصه قطع غيار ، أو لأنه واقع فى مناطق كردية، لا تسيطر عليها الحكومة العراقية أو لا ترغب فى اصلاحها لأسباب ليس هنا مكان بحثها . وبعد عام واحد من الحرب فإنه من بين ١٣٣ جسرًا جرى ضربها خلال الحرب فإنه تم إصلاح تسعين منها . وتفيد المصادر العراقية أيضًا أن قدرة العراق الآن على إنتاج النفط يمكن أن تصل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميًا وهى تقترب كثيرًا من قدرته قبل الحرب ، وكل من زار بغداد مؤخرًا أفادوا أن عدد الأبنية التى تم تدميرها بالكامل لا يزيد على أصابع اليدين بما فيها مبنى وزارة الدفاع ، ومقر حزب البعث ، والملجأ المدنى ، وهى التى اشتهرت من خلال شبكات التلفزيون العالمية .

□ وكان متوقعًا أن الحرب سوف تؤدى إلى كارثة بيئية كبرى . نتيجة أن العراق قام بإطلاق النفط إلى الخليج وحرق ٧٣٢ بئر نفط كويتية . وتحدث البعض عن انتهاء الحياة البحرية فى الخليج ، بينما قال لنا البعض الآخر أن الحرائق سوف تؤدى إلى خسائر تقترب من « الشتاء النووى » الذى يعقب حربًا نووية . . ولا جدال أن البيئة تعرضت لأضرار ، ولكن ظلت فى الحدود الذى يستطيع البشر التعامل معها . فقد كان للاسراع بإطفاء

الحرائق أثر فى التقليل من حجم الضرر ، كما أمكن معالجة آثار ثمانية ملايين برميل نفط فى الخليج ، حتى أن تقريرا صدر مؤخرًا عن اليونسكو أكد أن الرصيف المرجانى فى الخليج لم يتضرر بسبب بقعة النفط العائمة لأنه تم شفطها بسرعة وتكريرها وبيعها .

□ وبالنسبة للتكلفة المالية للحرب والتى بلغت ـ كما أسلفنا ـ ١٤٧ , ٣٦ مليار دولار ، فأن ٤ , ٦٤٩ مليار منها كان فى شكل مساهمات عينية (أى ١٢ , ٨٦٪ من إجمالى التكلفة) وهى قدمت إما فى شكل نفط جرى احتساب ثمنه على أساس الأسعار العالمية (التى وصلت أحيانًا إلى ٤٠ دولارًا للبرميل) وليس على أساس التكلفة الفعلية (دولار واحد للبرميل) ، وإما أنها كانت فى شكل غذاء وماء واتصالات ، أى أنه أعيد تدويرها فى اقتصاد السعودية والامارات .

□ أن العراق رغم الجريمة التى ارتكبها نظامه ، بقى موحدًا ، وهو الذى بدا فى الأسابيع التالية للحرب معرضا للتقسيم والتفتيت . ولم يكن ذلك ممكنا بدون إرادة دولية وعربية اتفقت على ضرورة الحفاظ عليه لمستقبل يتمكن فيه شعبه العريق فى وضعه ضمن صفوف الأمة لا خصمًا لها . وبقى للعراق قوة دفاعية كافية لردع من تسول له نفسه الاعتداء عليه ، تشمل قوات برية حجمها ٧٥٠ ألف فرد ، ٢١٦٠ دبابة ، و ٢٢٨٥ قطعة مدفعية ، و ٩١٤٤ عربة مدرعة ، وعدد غير معروف من الطائرات . وكان بقاء هذه القوات ـ على عكس ما يقوله لنا الأستاذ هيكل ـ متعمدًا لابقاء نوع من التوازن الاستراتيجى بين العراق وإيران فلم يكن ممكنا للقيادة العراقية اخفاء هذه القوة كما يوحى لنا أستاذنا . ولا جدال أنه كانت هناك خسارة فادحة فى زوال القدرات التكنولوجية العسكرية العراقية ، وهذه كان يمكن أن تحسب ضمن المعادلة العربية ـ الإسرائيلية التكنولوجية ، إلا أن غزو العراق

للكويت خلق صعوبة هائلة فى اقناع العالم بذلك ، رغم محاولات مصر فى هذا المجال . ومع ذلك فإن المعرفة التكنولوجية ـ وهذه غير المعدات والتجهيزات ـ انتقلت بالفعل وهى فى عقول العلماء والباحثين ، وفى التصميمات والمعامل .

☐ إ ن الانقسام العربى ـ حكومات وشعوب ـ خلال الأزمة كان كبيرًا وخلق جروحًا من النوع الذى لا يندمل بسرعة . ولكن مما يخفف هذه الفجيعة أن الأغلبية بين العرب وقفت إلى جانب الحق الكويتى ، أما الذين وقفوا متحفظين عليه تحت دعاوى شتى ، فإن أحدًا منهم لم يقدم مساعدة تذكر اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية للنظام العراقى . وبعد الحربـ ورغم الكارثة ـ فإن مؤسسة الجامعة العربية على ضعفها الذى زاد ـ فإنها بقيت على أى الأحوال كبيت يمكن أن يأتى اليوم الذى يستخدم فيه لصالح الأمة . وبعد أكثر قليلاً من العام بعد الواقعة الكبرى ، فإن تونس والجزائر تمكنتا من تطبيع علاقاتهم مع دول الخليج ومصر وسوريا ، وتفاوضت عُمان مع اليمن على الحدود ، وصدرت إشارات من صنعاء والرياض عن رغبتهما فى التفاوض حول الحدود بينهم . وليس ذلك كثير، ولكن ، وربما ، لن يصير الدم بعد كل شىء ماء ! .

☐ وربما كانت أهم علامات لطف اللهبالعرب بعد قضائه النافذ والتى تستحق الشكر والحمد ، أن الكويت تحررت بعد سبعة شهور فقط من الاحتلال .
وهذه سابقة لم يعرفها التاريخ المعاصر ، فضلاً عن القديم ، فقد تم احتلال فرنسا خمس سنوات كاملة خلال الحرب العالمية الثانية ، وروسيا أربع سنوات فى نفس الحرب ، وسيناء خمس عشرة سنة بعد عدوان ١٩٦٧ ، وكمبوديا عشر سنوات بعد غزوها من فيتنام ، ولا زالت الجولان وفلسطين محتلة منذ عقود ، والأمثلة كثيرة بلا حصر .

نكرر مرة أخرى وحتى لا يساء فهم ما سبق ، أن حرب الخليج كانت خسارة صافية وفادحة للأمة بأسرها . ولكن الاكتفاء بإقرار هذه الحقيقة ثم الوقوف عندها ، ولطم الخدود وشق الجيوب حولها لا يؤدى إلى شيء سوى الشلل واستمرار الكارثة بأشكال أخرى . أما إذا كان المطلوب تجاوزها ـ وهذا أساس حوارنا مع الأستاذ هيكل ـ فإن علينا أن نبحث بين الركام والأنقاض عما تبقى ، وربما حتى فإننا لن نعدم أن نجد بعض المكاسب التى تحققت :

- ☐ إن أغلبية العرب ـ اثنى عشر دولة ـ وقفت موقفًا حاسمًا ضد الغزو العراقى ، وشاركت تسع دول فى عملية تحرير الكويت . وهو موقف يحسب لهم لا عليهم اخلاقيًا وقانونيًا ، فقد طبقوا على العربى الشقيق نفس المعايير التى يريدون تطبيقها على الخصوم الحاليين أو المحتملين . وقد يرى كثير من الكتاب العرب أن الأخلاق والقانون ليست عملة سائدة فى العلاقات الدولية ، وأن الغرب له مكيالان وأحيانًا عشرة مكاييل للتعامل مع العالم . وهذا صحيح ، ولكن عدد المكاييل يتصاعد مع تصاعد عناصر القوة ، وعندما تكون القوة محدودة فإن استخدام مكيال واحد أخلاقى وقانونى يصبح من ضرورات الفطنة والحكمة . وفى زمن يتزايد فيه الاتصال العالمى بوتائر سريعة ، فإن الإتساق الأخلاقى والتمسك بالقانون الدولى هو مكسب لا ينبغى التفريط فيه .
- ☐ أنه لأول مرة فى تاريخ العرب الحديث تكونت قيادة عسكرية عربية موحدة بالمعنى المعاصر للكلمة . قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ تكونت قيادة عسكرية موحدة بين مصر وسوريا ، ولكن مهمتها لم تزد عن التنسيق بين القيادات العليا ولم تنصرف إلى الإدارة المتكاملة للعمليات العسكرية . وهو الأمر الذى حدث لأول مرة خلال حرب الخليج الثانية بين قوات من تسع

دول عربية ، وهى تجربة جديدة للعمل العربى المشترك لم تحدث من قبل . وللأسف ـ وفيما نعلم ـ فإن تجربة هذه القيادة المشتركة لم تدرس ، وكان يمكن الاستفادة منها فى المستقبل . فقيادة قوات الحلفاء التى تكونت خلال الحرب العالمية الثانية ، كانت التجربة التى تم الاستناد إليها فى إنشاء حلف الاطلنطى بعد أربع سنوات من انتهاء الحرب عام ١٩٤٩ .

- ☐ إن الجيوش العربية التى اشتركت فى الحرب ، خاضت تجربة على أعلى مستوى متوافر فى العالم من التكنولوجيا . وتعرضت لخبرات فى إدارة المعارك المشتركة لم يكن ممكنا أن تكتسبها فى عقود ، وهى خبرة غير قليلة الأهمية للعسكرية العربية .
- ☐ أنه رغم الانقسام الهائل بين الشعوب العربية ، فإن تجربة الأزمة ـ الحرب عمقت من الالتحام بين الشعب الكويتى والشعوب العربية فى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون . . فبعد الغزو فإن ما يصل إلى ٤٠٠ ألف لاجئ كويتى تم استيعابهم بسرعة كبيرة وتأمين احتياجاتهم من حيث الإعاشة والتعليم والصحة . وفى دول الخليج العربية ـ التى استوعبت الغالبية العظمى من اللاجئين (٣٥٠ الفا) ـ فإن الالتحام والتضامن بين الشعوب العربية وصل إلى درجة لم تبلغ قامتها بعد كافة مؤسسات مجلس التعاون .
- ☐ ورغم أن إسرائيل حققت كثيرًا من المكاسب تبدأ من عملية الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة ، ومعونات دولية هائلة ، وتحقيق أكبر معدل للهجرة اليهودية ، وتحجيم قوة عسكرية وتكنولوجية عربية هامة ، فضلاً عن أن كل انقسام عربى فى النهاية هو مكسب صاف لها ، إلا أن الحرب ذاتها أظهرت تواضع المكانة الاستراتيجية للدولة العبرية فى التحالف الغربى ، بعد أن ثبت أنها لم تكن عونًا للتحالف وإنما عبئًا عليه وعلى

حركته . وهو تراجع يضاف إلى التراجع الناجم عن سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة .

ومرة ثالثة ، ولأن كثيرين من العرب مغرمون بسوء الفهم ، فإن الحرب كانت خسارة صافية . إلا أنه وبعد أن وضعنا الخسائر فى حجمها ، ورأينا أن التجربة لم تكن شرًا مطلقًا ، فإن ظلمة الليل الحالكة السواد تنطوى دائمًا على عناصر طلوع الفجر . ويبقى أن موارد الأمة البشرية والمادية ـ دون تهوين أو تهويل ـ تعطيها أكثر من سبب للأمل . فالعرب ، وعددهم الآن يصل إلى ٢٣٠ مليون نسمة ، يشكلون سوقًا متسعة ، وهو أحد عناصر القوة الهامة فى «النظام العالمى الجديد» ، وتتزايد أهميته كلما كان التكامل متاحًا على امتداد الوطن العربى كله ، أو حتى بين أجزاء منه . وحتى بالمعايير الاقتصادية البحتة فإن أسواق السعودية ودول الخليج ، ومصر ، وسوريا ، كل على حدة تفوق بمراحل الحجم المحدود للسوق الإسرائيلية .

وقد سبق وذكرنا أن سنوات الاستقلال لم تذهب عبثا ، وأن القاعدة التعليمية والعلمية والتكنولوجية العربية تتسع . كما أن الطبقة الوسطى فى كل البلدان العربية تنمو باضطراد ، وهى عادة محرك التنمية الرئيسى فى معظم البلدان . وفوق ذلك كله فإن مستقبل النفط والغاز العربى ـ وكانا دوما مفتاح التنمية فى المنطقة العربية كلها طوال العقدين الماضيين كما اسلفنا فى فصل سابق ـ مبشر بكل المقاييس . فالاحتياطى النفطى العربى وصل مع مطلع التسعينيات إلى ٦٣١,٨ مليار برميل أو ما يصل إلى ٦١,٧٪ من الاحتياطى العالمى . وفى عام ١٩٩٠ فإن إنتاج الدول العربية من النفط وصل إلى ١٦,٦ مليون برميل فى اليوم أو بالنسبة ٢٥,٦٪ من الإنتاج العالمى . وفى ذات العام فإن احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعى ـ وهو مصدر أساسى للطاقة فى القرن الواحد والعشرين ـ وصلت إلى ٢٥,٧ تريليون مترمكعب ـ أو

٦, ٢١٪ من الاحتياطى العالمى ، بينما كان انتاجها ٢٥٣ مليار متر مكعب أو ٧, ١٠٪من إجمالى الإنتاج العالمى ، وهى نسبة قابلة للزيادة خلال السنوات القادمة مع زيادة الوعى البيئى فى العالم .

وإذا علمنا وفق بعض التقديرات أنه حتى نهاية هذا القرن فإن سوق البترول الروسية تتحول من التصدير إلى الاستيراد وهو ما يعنى زيادة الفجوة بين العرض والطلب العالميين بحوالى ٥ مليون برميل فى اليوم ، وأن إنتاج بحر الشمال سوف يبدأ بالانخفاض بدءا من العام ١٩٩٦ بما قد يصل إلى نحو ٧٠٠ ألف برميل يوميًا ، وكذلك سوف ينخفض إنتاج الولايات المتحدة وفنزويلا بنحو ٥, ١ مليون برميل يوميًا ، وأن الطلب على الغاز سوف يرتفع بصورة كبيرة خلال العشرين عامًا القادمة نتيجة البرامج الحالية فى الدول الصناعية ، فإننا ندرك أن هناك فرصة كبيرة لكى ينهض الاقتصاد العربى من ركود الثمانينيات ويستأنف نموه وفق معدلات متسارعة ، خاصة مع تخلى الدول العربية عن نظم السوق المركزية إلى نظم السوق الحرة ، وهو الأمر الذى بدأ يحدث بالفعل فى كل الدول العربية وينتظر أن تؤتى ثمارها خلال السنوات القادمة .

ليس معنى هذا أننا نمسك بخناق العالم ، وأن كنوزنا المدفونة اسطورية ولا مثيل لها . فلا يجب ألا ننسى أن العالم العربى يبدأ من نقطة متدنية من التقدم. فالناتج الإجمالى العربى كله لا يزيد كثيرًا عن الناتج الإجمالى لبلد أوروبى متوسط القيمة مثل أسبانيا ، ويقل كثيرًا عن ثلثى الناتج الإجمالى لايطاليا رغم الفارق الضخم فى المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية . وأن قيمة كل الصادرات العربية البترولية لا تزيد عن تكلفة الخدمة الصحية فى الولايات المتحدة ، ومساحتها وسكانها يماثلان العالم العربى تقريبًا .

ولكن النقطة التى نود التأكيد عليها ، أنه بعد التعرف على خسائر حرب

الخليج وحدودها والمكاسب التى تحققت فى هذه الحرب على قلتها ، والامكانيات والموارد المتاحة والمحتملة ، فإن العصر العربى القادم ليس بالضرورة أن يكون مظلمًا ومأساويًا بالطريقة التى يقدمها لنا الأستاذ هيكل وكثيرون غيره على الساحة العربية . وأن حرب الخليج على مأساويتها لم تكن نهاية العالم .

فالمسألة هى أن المستقبل هو فى البداية والنهاية ، وفى الأول والآخر ، صناعة بشرية ، يحكمها ماهو متاح للأمم والشعوب من اختيارات وطرق وسبل . ومن المدهش أنه بعد الحدث الأعظم ، فإن العالم العربى غرق فى يأس مطبق ، وتراوحت الدعاوى بين الذين يريدون خلع رداء العروبة من جانب ، والذين وصلوا فى النهاية إلى أن العروبة صارت « مُستهدفة » إلى الدرجة التى لا يصير هناك بصيص ضوء أمل من جانب آخر . وهكذا التقى الطرفان على تناقضهما على تجاهل ماهو متاح فى الواقع من خيارات تعظم المكاسب وتقلل من الخسائر . ولعلنا لا نغالى كثيرًا أن حرب الخليج ، رغم أن الحبر الذى سال منها على الصفحات كان أكثر من الدماء التى سالت فى ميادين القتال ، إلا أنه حتى الآن لم يأخذ الأمر الجلل ما يستحقه من جدية فى الدراسة والفحص . ولعلنا لا ننتظر كثيرًا فالزمن يمر والوقت يمضى ، وما لم نتعلم الدروس الصحيحة للمحنة فعلينا إلا نندهش كثيرًا إذا ما تكررت .

* * *

خلال الفصول العشرة التى تناولنا فيها كتاب الأستاذ هيكل لم يكن القصد أبدًا أن نشارك لا فى المعارك المحتدمة حول حرب الخليج بلا دراسة جدية ، ولا فى الجدل والهجوم الواقع على الكتاب وصاحبه . ولكن القصد كان أن الحرب تعد من الأحداث الفاصلة فى التاريخ العربى المعاصر ، وبهذه الأهمية فإنها تستحق منا إهتمامًا جديًا ، ومناقشة علمية صارمة . وكان الدافع أن صاحب كتاب حرب الخليج لم يكن أبدًا أحد الكتاب العرب العاديين ، وأن ما يقوله

ويذكره يحتاج لمناقشة وفحص ، يركزان على المنطق والحجة لا على الدوافع والنوايا . وفى رأينا أن ما ذكره الأستاذ هيكل فى كتابه يعبر عن مدرسة متكاملة فى التفكير العربى ، كان لها أسبابها ودواعيها خلال فترة السعى إلى الاستقلال وتدعيمه والدفاع عنه . ولكن العالم يتغير بسرعة بأكبر مما نستطيع المراقبة والملاحظة ، ولم يعد مجديًا أن نعتمد لغة للخطاب والكلام لا تعبر تعبيرًا دقيقًا عن « الحقيقة » ، أو نقبل رؤية للعالم الذى نعيش فيه ـ أردنا أو لم نرد ـ تقوم على المؤامرة المستمرة من قوى جهنمية لا حول لنا فيها ولا طول ، أو نرضى عن رؤية لعالمنا العربى ليس فيها سوى اليأس المطبق لأننا بذلك نكون قد نزعنا عن الأمة شرف العمل والمحاولة طوال العقود الماضية ، أو نسلم بأن حرب الخليج فى تفاصيلها كانت مجرد أخطاء فى الحسابات ، أو تنازع حول من يقدر على اغماد خنجره فى ظهر الآخر ، بلا غوص فى النظم الاجتماعية والسياسية التى أفرزتها ، أو نستسلم لمستقبل ليس فيه إلا حصاد الهشيم رغم ما هو متاح من موارد وفرص .

ـ ولكن يبقى فى النهاية أن الأستاذ هيكل أتاح الفرصة لمناقشة قضايا جوهرية آن أوان مراجعتها بكل الجدية اللازمة . فقد كان أول من طالب بالحوار على أساس من الحجة والمنطق حول كتابه ، وطالما أن هناك ما يكفى من الود الذى لا يفسده اختلاف الرأى فسوف يحسب له دومًا أجر الجهد والمحاولة أصاب أو أخطأ أو كلاهما معًا !! .

د . عبد المنعم سعيد

□ ولد بالباجور منوفية ١٩٤٨ .

□ حصل على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة (١٩٧٠) والماجستير والدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة شمال الينوى بالولايات المتحدة الأمريكية فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ على التوالى .

□ نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لشئون البحث العلمى والنشر .

□ عمل فى مركز الدراسات السياسية والإسراتيجية بالأهرام كباحث وخبير ورئيس لوحدة العلاقات الدولية ومنسقًا عامًا ومدير التحرير **للتقرير الإستراتيجى العربى** ومشرفًا عامًا على إصدار كراسات **إستراتيجية** .

□ صدر له العديد من المؤلفات أهمها **الحوار العربى الأوربى : وجهة النظر الأوربية ومصر وأمريكا** من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **والعرب ومستقبل النظام العالمى** ، **والعرب ودول الجوار الجغرافى** ، **والجماعة الأوربية : تجربة التكامل والوحدة** عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت . ونشرت له العديد من الدراسات فى الدوريات العربية والأجنبية.

الفهـــرس

رقم الإيداع : ١٠٠٨٠ / ١٩٩٢
I. S. B. N. 977 - 09 - 0113 - X

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣